الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de Jijel
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــوع

أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية والمالية

-ولاية جيجل-

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبتين

- ليلى فارح
- نصيرة عيشونة

إشراف الأستاذ

- سليمان بن بخمة

أمام اللجنة المشكلة من:

أ.عبد الحميد مرغيت	جامعة جيجل	رئيسا
أ.سليمان بن بخمة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ.السعيد عيمر	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

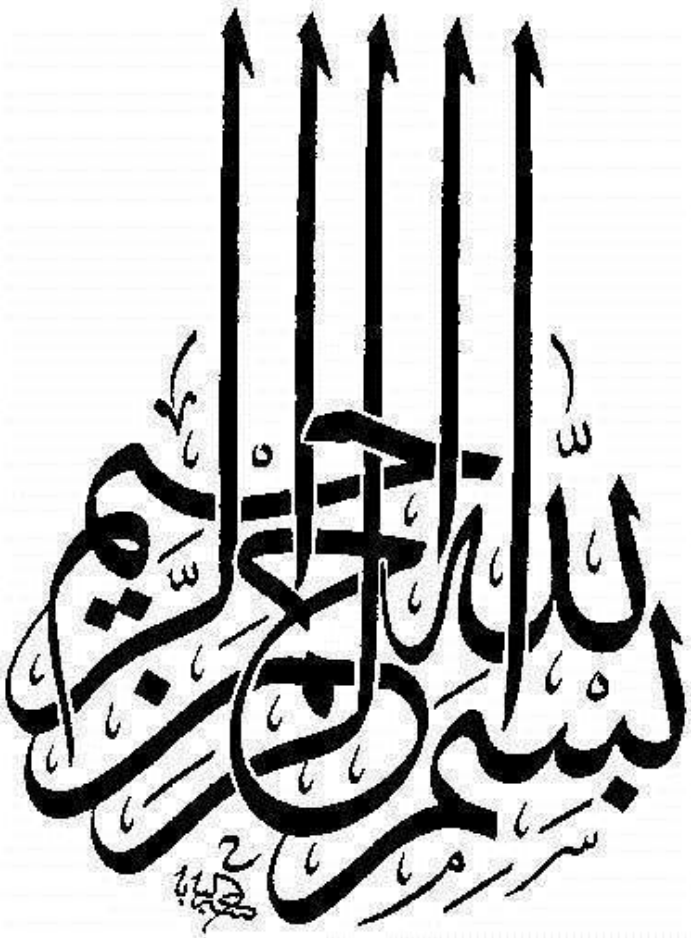

شكر وتقدير

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا لأن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا، فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

ربنا تقبل دعاءنا.....آمين

الحمد لله الذي أعاننا والذي استعنا وعليه توكلنا

الحمد لله الذي يسر سبيلنا وأنار دربنا

نتوجه بخالص شكرنا للذي وقف وأمدنا بيد المساعدة منذ بداية هذا البحث، ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته المفيدة ليكون بحثا تاما

الأستاذ المشرف: **سليمان بن بخمة**

كما نتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في العمل ونخص بالذكر

أساتذة قسم العلوم التجارية

وفي الأخير إلى كل من وقف إلى جانبنا ولو بكلمة بعثت فينا الأمل وجعلتنا نتحدى الصعاب

جزاهم الله خيرا

ليلى ونصيرة

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا وشكرا كبيرا، الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الله سبحانك اللهم إن أصبت فبفضلك، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان. اللهم اجعل عملي هذا خيرا لي في دنياي، أما بعد:

أهدي تحياتي وثمرة جهدي

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الصدر الحنون، إلى أجمل وأعز ما في الوجود، إلى من سهرت الليالي لأجلنا وضحت بالكثير، إلى من تعجز الكلمات عن وصفها مهما قلت لن أوفيها حقها، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أعز الناس أمي الغالية _أطال الله في عمرها _، وإلى أبي العزيز _أطال الله في عمره _

إلى إخوتي الأعزاء:**عبد الغاني، توفيق، إلهام، وهشام حفظهم الله**، وأخص بالذكر أخي العزيز "**عبد الكريم**" أطال الله في عمره.

وإلى زوجة عمي "**زينب**" رحمها الله.

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

إلى رفيقة الدرب وصديقة المشوار، إلى من قاسمتني أيام الدراسة بحلوها ومرها بأفراحها وأحزانها. إلى الحبيبة "**ليلى**".

إلى كافة من سرنا معا في درب العلم والمعرفة إلى كل طلبة الدفعة، وكل الصديقات اللواتي تقاسمنا معا طريق الأمل بغد أفضل كل باسمها وخاصة الوفية "**أمينة**".

إلى كل من له في قلبي مكانة ولم أذكره، إلى من يحبني.

" نصيرة "

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا وشكرا كبيرا، الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الله سبحانك اللهم إن أصبت فبفضلك، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان. اللهم اجعل عملي هذا خيرا لي في دنياي، أما بعد:

أهدي تحياتي وثمرة جهدي

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الصدر الحنون، إلى أجمل وأعز ما في الوجود، إلى من سهرت الليالي لأجلنا وضحت بالكثير، إلى من تعجز الكلمات عن وصفها مهما قلت لن أوفيها حقها، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أعز الناس أمي الغالية _أطال الله في عمرها _، وإلى أبي العزيز _أطال الله في عمره _

إلى إخوتي الأعزاء: **صبرينة، ليندة، أميرة، نصر الدين حفظهم الله**، وأخص بالذكر أخي العزيز " **محمد لمين**" أطال الله في عمره مع دوام الصحة والعافية إنشاء الله.

وإلى جميع الأهل والأقارب

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

إلى رفيقة الدرب وصديقة المشوار، إلى من قاسمتني أيام الدراسة بحلوها ومرها بأفراحها وأحزانها. إلى الحبيبة "**نصيرة**".

إلى كافة من سرنا معا في درب العلم والمعرفة إلى كل طلبة الدفعة، وكل الصديقات اللواتي تقاسمنا معا طريق الأمل بغد أفضل كل باسمها وخاصة الوفية "**أمينة**".

إلى كل من له في قلبي مكانة ولم أذكره، إلى من يحبني.

" ليلى "

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص حوكمة الشركات	11
02	ركائز حوكمة الشركات	13
03	حقوق المساهمين	17
04	مبادئ حوكمة الشركات	20
05	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	21
06	المحددات الأساسية لحوكمة الشركات	24
07	التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها	49
08	أنواع التقارير المالية	54
09	مكونات نظام المحاسبة المالية	59
10	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	90
11	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	91
12	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	92
13	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	93
14	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	94

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	اليومية العامة في نظام المعلومات المحاسبي	58
02	الإحصائيات الخاصة بالاستبانة	81
03	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	82
04	جدول التوزيع لمقياس ليكارت	83
05	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول(الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة)	85
06	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني(تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة)	86
07	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية)	87
08	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	88
09	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	89
10	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	90
11	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	91
12	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	92
13	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	93
14	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	94
15	اختبار التوزيع الطبيعي	95
16	نتائج اختبارt لتحليل فقرات المحور الأول(تعتبر الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة)	96
17	نتائج اختبارt لتحليل فقرات المحور الثاني(تعبر التقارير المالية الجيدة	99

	عن الصورة الحقيقية للمؤسسة)	
18	نتائج اختبار t لتحليل فقرات المحور الثالث(تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية)	102
19	نتائج اختبار الفرضية الأولى	105
20	نتائج اختبار الفرضية الثانية	105
21	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	106
22	نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى الجنس	107
23	نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى العمر	107
24	اختبار post-hoc(لدراسة معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير العمر)	108
25	نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى الوظيفة	109
26	اختبار post-hoc(لدراسة معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير الوظيفة)	109
27	نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى الخبرة المهنية	111
28	نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى المؤهل العلمي	111

الفهرس

الفهرس	الصفحة
شكر	**II**
إهداء	**III**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الجداول	**VI**
مقدمة عامة	**أ-هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	**03**
المطلب الأول: نشأة مفهوم حوكمة الشركات	03
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات	07
المطلب الثالث:أهمية وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات	13
المبحث الثاني: مجال تطبيق حوكمة الشركات	**20**
المطلب الأول:الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	20
المطلب الثاني:محددات حوكمة الشركات	22
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات	25
المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن غياب وتواجد حوكمة الشركات	28
المبحث الثالث: قواعد حوكمة الشركات	**29**
المطلب الأول: قواعد حوكمة الشركات المطبقة من قبل البنك الدولي	29
المطلب الثاني: قواعد حوكمة الشركات المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي	31
المطلب الثالث: قواعد حوكمة الشركات المطبقة من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	32
المبحث الرابع: عموميات حول الحوكمة المحاسبية	**33**
المطلب الأول: التوجه المحاسبي للحوكمة	33
المطلب الثاني: متطلبات تحقيق الحوكمة المحاسبية	34
المطلب الثالث: مقومات تحقيق الحوكمة المحاسبية	38
خلاصة الفصل	**41**

الفصل الثاني: جودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: ماهية التقارير المالية	**44**
المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية	46
المطلب الثاني: أهداف ومستخدمي التقارير المالية	50
المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية	50
المطلب الرابع: محددات جودة التقارير المالية	54
المبحث الثاني: مراحل إعداد التقارير المالية	**56**
المطلب الأول: القياس المحاسبي وعملية المدخلات	56
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية	57
المطلب الثالث: إعداد التقارير المالية	60
المبحث الثالث: متطلبات جودة التقارير المالية	**60**
المطلب الأول: الخصائص النوعية كمدخل لتحقيق جودة التقارير المالية	60
المطلب الثاني: متطلبات متعلقة بالعملية المحاسبية	63
المطلب الثالث: متطلبات رقابية إجرائية	63
المطلب الرابع: الخصائص النوعية للمستخدمين	68
المبحث الرابع: الحوكمة كآلية لتحقيق جودة التقارير المالية	**69**
المطلب الأول: متطلبات إدارية لحوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة التقارير المالية	70
المطلب الثاني: متطلبات عملية لحوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة التقارير المالية	74
خلاصة الفصل	**78**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية والمالية	
تمهيد	**80**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**81**
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	81
المطلب الثاني: أداة الدراسة	81

المطلب الثالث: المعالجة الإحصائية	83
المطلب الرابع: صدق وثبات الاستبانة	84
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة	**90**
المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب الجنس	90
المطب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب العمر	90
المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	91
المطب الرابع: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	92
المطلب الخامس: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	93
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	**95**
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي	95
المطلب الثاني: تحليل فقرات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة	95
المطلب الثالث: تحليل الفروق لآراء عينة الدراسة تعزى للعوامل الشخصية	106
خلاصة الفصل	**113**
خاتمة عامة	**115**
قائمة المراجع	**120**
قائمة الملاحق	
الملخص	

مقدمة عامة

لقد برز مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة، باعتبارها الحجر الأساس للتنمية الاقتصادية من خلال ما توفره من أطر مرجعية وفكرية محفزة لعملية ضبط العملية الاقتصادية، وقد حازت هذه المسألة على قدر كبير من اهتمام وعناية من طرف الباحثين والمفكرين، كما أن نجاح العديد من النماذج ميدانيا قد زاد من اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات المالية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية، فقد أظهرت تجارب عدد كبير من دول وشركات العالم والأزمات المالية التي عصفت بها أن الحكم السليم يشكل أحد العناصر الأساسية للنمو القوي في الاقتصاديات الوطنية وقطاع الشركات والمصارف المحلية، وقد ظهر موضوع حوكمة الشركات على المستوى الدولي عندما شهد العالم سقوط وانهيار العديد من الشركات والتي أبرزها شركتي إنرون وورلدكوم اللتين ارتبط انهيارهما بالفساد الإداري والمحاسبي أو ضعف آليات الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات، لذلك نجد أن إجراءات الحوكمة ستظل موجهة بالدرجة الأولى لسد الثغرات والنقص في التشريعات التجارية المعمول بها، وذلك بهدف ضمان جودة التقارير المالية ومنع حدوث حالات الغش وبالتالي المحافظة على سلامة الاقتصاد الوطني، وذلك لارتباطه بأوضاع الشركة العاملة فيه.

وقد دفعت هذه الانهيارات أيضا إلى البحث عن الدور الحيوي للجان المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين في عمليات حوكمة الشركات، حيث تعتبر كل هذه الأطراف وسيلة إشرافية على جودة التقارير المالية، وأيضا تشارك كل هذه الأطراف بمسؤوليات هامة من خلال توفير تأكيد بشأن كفاءة العمليات والإذعان للقوانين والأنظمة والثقة في التقارير المالية، كما لقي موضوع حوكمة الشركات اهتماما كبيرا على كافة المستويات فعلى المستوى الدولي اهتمت المنظمات الدولية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي.

1- إشكالية الدراسة:

نتيجة للأزمات المالية المختلفة التي شهدتها كثير من دول العالم والتي تعود أسبابها لعمليات التلاعب في القوائم المالية وما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح، وكذلك فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات من خلال مبادئ تضمن الممارسة السليمة لها، ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

"**إلى أي مدى يمكن أن تؤثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية؟**"

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل الإطار الفكري والعملي لحوكمة الشركات؟
- ما مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في إنتاج التقارير المالية؟
- هل يمكن للحوكمة توفير إطار فعال يساهم في تحسين جودة التقارير المالية؟

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- تعتبر الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية والمالية داخل المؤسسة؛
- تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة؛
- تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

2- أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وذاتية:

- **الأسباب الموضوعية:**

- حداثة موضوع حوكمة الشركات على المستويين الدولي والمحلي، إذ تبذل فيها حاليا الجهود من أجل توضيح مفهومها وكيفية تطبيقها على أرض الواقع؛
- ارتباط الموضوع محل الدراسة بتخصصنا الجامعي في مجال المحاسبة والجباية؛
- أهمية الموضوع في حد ذاته حيث تمثل حوكمة الشركات أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجمعيات الرئيسية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة في فتح مجال للبحث فيه أكثر؛
- الميول الشخصي والاهتمام بالبحث في ميدان حوكمة الشركات.

3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال:

- تأتي أهمية الدراسة للتأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة الاقتصادية الحالية سواء في القطاع العام أو الخاص، وكذا الاستفادة من الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية؛

- إن إبراز إيجابيات تطبيق قواعد الحوكمة التي تتعرض إليها هذه الدراسة يعمل على التقليل من مستوى المخاطر التي قد تعترض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركات وقرارات المستثمرين.

4- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تحسين جودة التقارير المالية؛
- المساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية.

5- منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات المتبناة، سيتم اعتماد منهجين أساسيين وهما:

- المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح وفهم وتحليل الإطار النظري والعملي الذي تقوم عليه حوكمة الشركات؛

- أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المسح الميداني بطريقة العينة للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات، من خلال تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة التي تخدم اختبار فرضيات الدراسة، وذلك لمعرفة مدى التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة، ومساهمتها في تحسين جودة التقارير المالية من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

6- الدراسات السابقة:

- **دراسة بادن عبد القادر بعنوان "دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية"، مذكرة ماجستير، سنة 2008:**

تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في النظم المصرفية للحد من الأزمات المالية والمصرفية من خلال تطرق الباحث إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في البنوك، كما استعرض مختلف المساعي التي بذلت في إطار تفعيل وتطوير معايير حوكمة الشركات من خلال إصدار المبادئ الدولية والمواثيق الوطنية، كما تطرق إلى مظاهر الأزمات المالية الأخيرة، وإلى العناصر التي تميز النظام المصرفي الجزائري والتي تحتم على السلطات الإشرافية إدخال مبادئ الحوكمة في ثقافة البنوك وفي مسار استراتيجياتها المستقبلية.

- **دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام بعنوان "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، سنة2009:**

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية حيث قام الباحث بالتطرق إلى مفهوم الحوكمة وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، بالإضافة إلى توضيح العلاقة المتداخلة بينهما، فتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

- **دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي بعنوان"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير،الأكاديمية العربية في الدنمارك، سنة 2010:**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة، حيث قام الباحث بالتطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بالحوكمة، ومساهمتها في تحقيق مستويات عالية من الإفصاح في القوائم المالية، فتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة.

إن ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات الأخرى هو أن هذه الأخيرة لا تتوفر على إطار محدد لكيفية الاستفادة من حوكمة الشركات من أجل تحقيق أهدافها لأن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع الحوكمة من ناحية الجانب التطبيقي في النظم المصرفية، فقد حاولنا في دراستنا التطبيقية التطرق إلى هذه النقطة إضافة إلى محاولة معرفة إلى أي مدى يمكن أن تؤثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.

7- خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري لحوكمة الشركات من خلال استعراض ماهيتها، مجال تطبيقها وقواعدها وأخيرا عموميات حول الحوكمة المحاسبية، أما الفصل الثاني فسنتطرق إلى جودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات من خلال إبراز ماهية التقارير المالية بالإضافة إلى مراحل إعدادها وكذلك متطلباتها، والحوكمة كآلية لتحقيق جودة التقارير المالية، أما الفصل الثالث فيتمثل في الجانب التطبيقي لموضوع البحث كدراسة تطبيقية على عينة الدراسة، حيث سنتناول

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ثم التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة، وأخيرا تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

8- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات التي قد تواجه أي باحث، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- ضيق الوقت لم يسمح بالحصول على معلومات أكثر شمولية لعينة الدراسة؛
- سوء الاستقبال والتعامل من طرف بعض المؤسسات محل الدراسة؛
- صعوبة الحصول على المعلومات، وهذا لعدم توفر العدد الكافي من المراجع المتعلقة بالحوكمة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

المبحث الثاني: مجال تطبيق حوكمة الشركات

المبحث الثالث: قواعد حوكمة الشركات

المبحث الرابع: عموميات حول الحوكمة المحاسبية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة المستويات الإدارية للمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة لما لها من أهمية كبيرة في إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين، خصوصا بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات العالمية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة المهنية، لذلك أصبحت حوكمة الشركات الترياق المضاد للفساد سواء كان ماليا أو محاسبيا، وهي عبارة عن أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية، وهذا من خلال الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية.

ولإظهار الموضوع بشكل أوضح ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات؛

المبحث الثاني: مجال تطبيق حوكمة الشركات؛

المبحث الثالث: قواعد حوكمة الشركات؛

المبحث الرابع: عموميات حول الحوكمة المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

إن الانهيارات الكبيرة والأزمات العالمية التي طالت الكثير من المؤسسات والشركات كان سببها الرئيسي والأساس هو نقص الخبرات والكفاءة وعدم توفر إدارات كفأة ذات خبرة ومهارة متميزة، أي عدم الأخذ بمبدأ الحاكمية (الحكم الرشيد للمؤسسات) مما جعل هذه المؤسسات تعلن إفلاسها وتنهار، أو على الأقل تقلص من حصتها السوقية أو تجمد نشاطاتها، لذلك بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة.[1]

المطلب الأول: نشأة مفهوم حوكمة الشركات

أولا: تطور مفهوم حوكمة الشركات:

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات، ففي عام 1976 قام كل من (Jenson and Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA)* بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO)**المعروفة باسم لجنة تريدواي، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات،[2] لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات(Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (the Financial Aspects of Corporate Governance).[3]

ولقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات والفضائح المالية في كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى

---

[1] محمد إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص 13.

* American Institute of Certified Public Accountants.

**The Commite Of Sposoring Organization.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص:13،12.

[3] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 19.

الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD1999)* بعنوان مبادئ حوكمة الشركات وهو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم.[1]

ثانيا: أسباب الحاجة إلى حوكمة الشركات:

لقد تعددت الأسباب التي أدت لظهور حوكمة الشركات، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- نظرية الوكالة:

ترتبط اقتصاديات حوكمة الشركات بنظرية الوكالة، والتي تتأسس على الفصل بين الإدارة والمساهمين وبأكثر معيارية فصل الملكية عن الرقابة، ويعتبر أول من تكلم عن انفصال الملكية عن الإدارة هو (Knight) عام 1921، لكن يعود ظهورها إلى الأمريكيين (Means and Berle) اللذان ناقشا المدى الذي أدى إلى افتراق الملكية والتحكم في الشركة، وتجلى هذا الارتباط بين مفهوم الحوكمة ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة من خلال أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصلحته ولو على حساب الآخرين، إضافة إلى كون هذا الارتباط فوق إطار الحوكمة يسعى إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف، وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر، وفي عام 1937 نشر (Ronald Coase) أول مقال يبين فيه الطريقة المثلى للتوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة، وجاء فيما بعد دور كل من (Jenson and Meckling) سنة 1976 في تقديم تعريف لنظرية الوكالة: " تعرف نظرية الوكالة كعلاقة يلجأ بموجبها الشخص الرئيسي (صاحب رأس المال) لخدمات شخص آخر (العامل) لكي يقوم بدله بمهمة ما، هذه المهمة تستوجب مهمته في السلطة وعليه فإن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة بالفصل بين ملكية رأس المال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والتسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين وأدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من مشاكل إلى إلقاء الضوء على ضرورة وضع قواعد لضبط العلاقات التي تربط ما بين المساهمين وأعضاء مجالس الإدارة وبناء على ذلك أتت مجموعة من الدراسات العلمية والعملية، والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، حيث أدى ظهور نظرية الوكالة إلى زيادة اهتمام العديد من دول العالم بحوكمة الشركات وذلك عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين

* Organization for Economique Co- opération and Développement.

[1] مسعود دراوسي وضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2012، ص ص:4،3.

بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.[1]

2- الفضائح المالية:

لقد أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية في مختلف دول العالم إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الانهيارات، والتي تبين أن الفساد المالي والإداري هو السبب الرئيسي في حدوث الانهيارات، وقد بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة كنتيجة منطقية لحدوث الانهيارات المالية، خاصة بعد أزمة دول شرق آسيا سنة 1997، والتي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات في ما بين منشآت الأعمال والحوكمة.

وفي أعقاب تلك الأزمات بدأت تطفو إلى السطح أزمات أخرى تمثلت في الانهيارات الهائلة التي تعرضت لها أكبر الشركات العالمية وبالخصوص شركتي (Enron) للطاقة وشركة (Arthur Anderson) لتدقيق الحسابات وكذلك شركة (Woldcom) للاتصالات، بالإضافة إلى بنك الائتمان والتجارة الدولية وبنك (Barclys) في بريطانيا، بالإضافة إلى أزمات أخرى لا تتعدى حدود الدولة الواحدة كما هو الحال في كثير من الدول النامية كأزمة البنوك الخاصة في الجزائر والمتمثلة في بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري التي حدثت سنة 2003، مما دفع بالأوساط المالية والنقدية في تلك الدول وعلى مستوى الهيئات الدولية أيضا إلى التساؤل عن أسباب هذه الانهيارات والتي لم يكن متوقع حدوثها، وكما يرى البعض أن تلك الانهيارات كان من أهم أسبابها هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح التي كان لظهورها آثار ونتائج وخيمة، فبرزت الحاجة إلى تفعيل مبادئ الحوكمة في الاقتصاديات الوطنية والدولية، وهو الأمر الذي دفع الجهات المعينة على المستويين الدولي والمحلي إلى إنشاء مواثيق ولوائح تتضمن مبادئ أساسية للحوكمة، حيث برزت مجموعة من اللجان والمنظمات التي قامت بإصدار تقارير وقوانين

[1] عبد الحميد العيفة، **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013، ص 55.

تحتوي على توصيات، وتحديد مهام كل آلية من آليات الحوكمة والمتمثلة في التدقيق الخارجي التدقيق الداخلي، مجلس الإدارة، إضافة إلى الإدارة العليا وكذا العلاقة الرابطة بينهم.[1]

3- العولمة الاقتصادية وعولمة الأسواق المالية :

لقد أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول العديد من الدول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، إلى فتح أسواق جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركة أرباحا مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال نشاطها، وما لهذا التوسع من أثر في خلق فرص استثمارية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات، وإزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والأفراد، وحمايتها من التحديات والفساد المالي والإداري، بالمقابل أدت هذه العوامل إلى تعرض تلك الشركات إلى المنافسة القوية وتذبذبات الرأسمالية، ولتجنب هذه الظروف لابد عليها من البحث عن مستويات رأسمال تتعدى مصادر التمويل التقليدية، فأصبح عجزها عن الحصول على مصادر التمويل بأقل تكلفة يهدد وجود تلك الشركات وبالتالي تؤثر سلبا على اقتصاديات تلك الدول التي تنتمي إليها، وهذا ما يجعل تلك الشركات مجرد شركات تابعة إلى الشركات متعددة الجنسيات بسبب عدم تمكنها من زيادة رأس مالها، وذلك عن طريق جذب استثمارات جديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ما يشهده العالم الآن من تحرير الأسواق المالية ينتج عنها تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم الشركات، وكذلك انفصال الملكية عن الإدارة، كل هذا يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة، أي وضع قواعد موحدة تحكم إدارة المؤسسات الاقتصادية التي تربط بين الشركات الأم والشركات التابعة.[2]

إضافة إلى ما سبق تضافرت العديد من العوامل زادت من أهمية الحاجة إلى حوكمة الشركات نوجزها فيما يلي:

- اهتزاز الثقة في الأسواق، حيث عانت كافة الأسواق من عمليات اهتزاز الثقة وفقدت معها آلاف المستثمرين وملايين المتعاملين وضاعت معها أسواق كثيرة؛
- الشعور بالاكتئاب والإحباط الاستثماري، وعدم القدرة على مواصلة عمليات الاستثمار واتخاذ القرار، وذلك بفعل الصدمة التي أصيبت بها المؤسسات والعاملين والمتعاملين معها بسبب الفضائح المالية؛

---

[1] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 48.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- الشعور بالانخداع والقهر الناتج عن الفساد داخل الشركات، ومن خلال أيضا التلاعب بالحقائق المالية وبأموال المساهمين وبحقوق المتعاملين وضياع مستقبل الشركات؛
- الانسحاب من سوق الاستثمار سواء المحلي أو العالمي التي حدثت فيه الفضائح وعدم الرغبة في العودة إليه مرة أخرى.[1]

كما ظهرت الحاجة أيضا إلى تطبيق الحوكمة في العديد من الاقتصاديات النامية لاسيما الدول العربية إلى الأسباب التالية:

- مشكلة الفساد المالي والإداري وتعثر المؤسسات والبنوك المملوكة للحكومات العربية؛
- مشكلة التمزق الاقتصادي وعدم الترابط بين القطاعات الاقتصادية للدول النامية وأيضا تزايد الاختلال في الاقتصاد العربي؛
- مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة والاتجاه للاستدانة من الخارج؛
- بروز ظاهرة العولمة وتشكيل النظام العالمي الجديد وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول العربية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

أولا: تعريف حوكمة الشركات:

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم: [3]

1- التعريف اللغوي:

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منه:

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛

---

[1] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:14،13.

[2] عادل رزق، **الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري و المالي**، الملتقى العربي الثاني حول الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري و المالي، القاهرة، ماي 2008، ص 05.

[3] كريمة علي كاظم الجوهر، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، منشورات جامعة الأردن، 2011، ص 110.

- الحكم: ما تقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
- الاحتكام: وما تقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛
- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.[1]

كما تعرف الحوكمة بأنها: " الهياكل والوظائف (المسؤوليات)، العمليات، الممارسات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة".[2]

2- التعريف الاصطلاحي:

أ-التعريف الأول: يصف (Cadbury) عام 1992 حوكمة الشركات على أنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".[3]

ب- التعريف الثاني: كما تعرف مؤسسة التمويل الدولية حوكمة الشركات بأنها" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"، أي أن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر على أداء المؤسسات.[4]

ج- التعريف الثالث: كما تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي حوكمة الشركات بأنها: " نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تحدد هيكل إطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة".[5]

د- التعريف الرابع: عرف البنك الدولي سنة 1992 حوكمة الشركات بأنها: " الحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل".[6]

---

[1] محسن أحمد الخيضري، **حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:56،55.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية (قضايا وتطبيقات)**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 10.

[3] حاكم محسن الربيعي وحمد عبد المحسن راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص ص:16،15.

[4] جمعة هوام، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010، ص 05.

[5] رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 09.

[6] ريمة هيدوب ليلى، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 38.

إضافة إلى التعاريف السابقة عرفت حوكمة الشركات أيضا على أنها:

- مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم؛
- نظام متكامل للرقابة المالية يتم عن طريقه إدارة الشركة والرقابة عليها؛
- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين؛
- مجموعة من الأحكام القانونية والتنظيمية أو التطبيقية التي تحد من تمادي السلطة، ومن مسؤوليات المكلفين بتسيير الشركة، أي اتخاذ ومراقبة القرارات التي لها تأثير كبير على استمرار أداء الشركة؛

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:[1]

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات؛
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين، المساهمين وأصحاب المصالح؛
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين؛
- مجموعة من اللوائح والقوانين والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها في المدى البعيد لصالح المساهمين؛
- مجموعة قواعد ومبادئ وحوافز يتم من خلالها توجيه ورقابة إدارة الشركة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل لحوكمة الشركات على أنها:"مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات التي تنظم وتحكم العلاقات بين إدارة الشركة والمدراء والأطراف ذات المصلحة من خلال توزيع الحقوق والمسؤوليات، وذلك حفاظا على حقوق ومصالح المساهمين

---

[1] عماد سليم الآغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 19.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص:15،14.

وتنميتها لزيادة العائد من جهة، والاهتمام بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة مع المؤسسة من جهة أخرى".

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات:

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى مجموعة من الخصائص، والتي يجب توفرها من أجل التطبيق السليم لها، وتتمثل فيما يلي:

1- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويتم ذلك من خلال تقديم معلومات واضحة للأطراف ذات المصلحة مع الشركة وفي الوقت المناسب، وكذلك إقرار نتيجة حوكمة الشركات في التقرير السنوي.

2- الإفصاح والشفافية: تتحقق بتقرير صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، ويكون ذلك من خلال: الإفصاح عن الأهداف المالية، نشر التقارير السنوية والدورية في الوقت المناسب وفي موعدها، تقديم الحسابات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الإفصاح بوضوح عن النتائج، وضع موقع على الانترنيت يجري فيه تحديث الإعلانات بسرعة.

3- الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط، ويكون ذلك بتوفر مايلي: وجود لجنة للمراجعة أو التدقيق يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، وجود مراجعين خارجيين مستقلين، وجود رئيس مجلس إدارة مستقل.[1]

4- المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وذلك من خلال مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين، وتقديم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع إستراتيجية للشركة ومراقبة الإدارة.

5- العدالة والشمولية: احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة في المنشأة، أي أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين على سبيل المثال حق الدعوة إلى الاجتماعات، سهولة طرق التصويت، التأكد من عدالة ونوعية المعلومات المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة.

6- المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة مع المنشأة، وتعني أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وتشجيع التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف.

---

[1] زينب مرزوق وفادية ماضي، **تطبيقات الحوكمة المؤسساتية في البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013، ص 16.

7- **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد، وجود سياسة واضحة عن المسؤولية الاجتماعية، وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، وجود سياسة توظيف عادلة وواضحة.[1]

ويمكن توضيح هذه الخصائص في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات

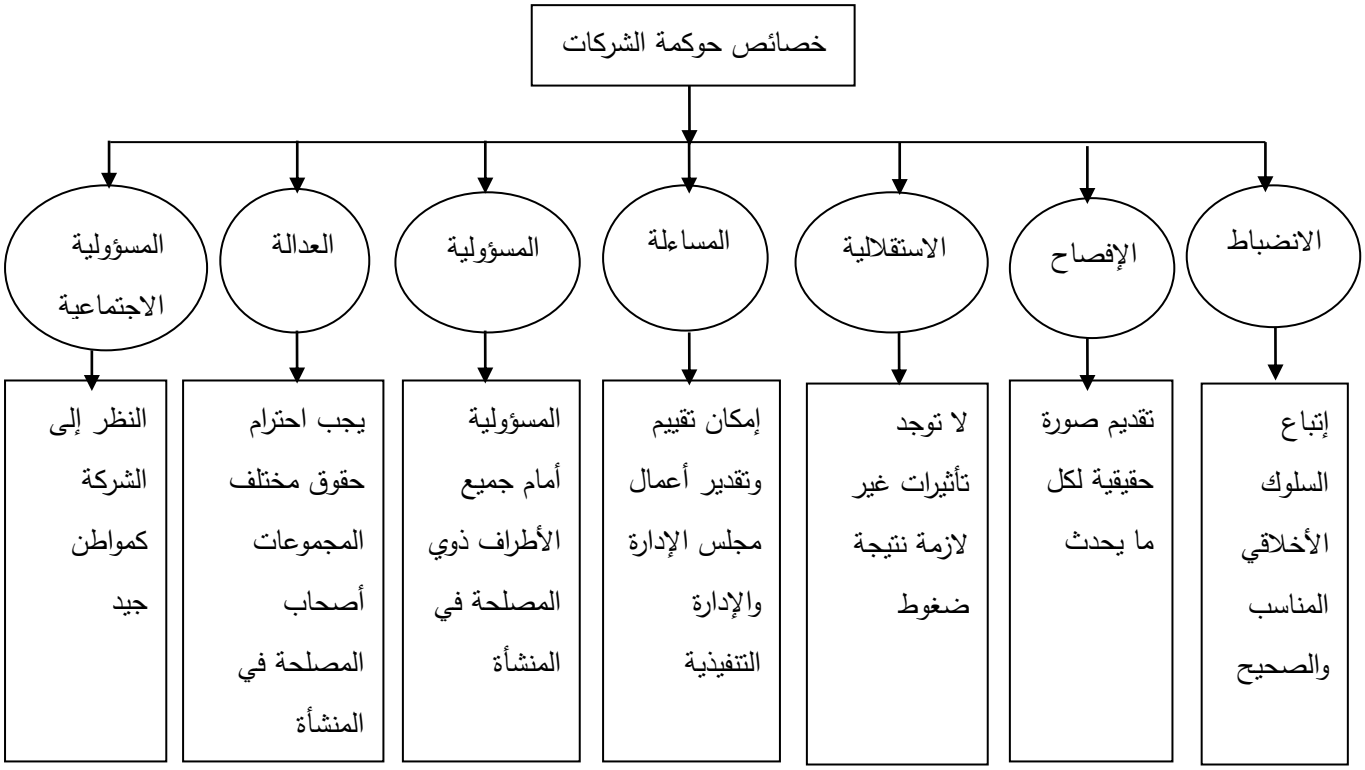

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص والمصارف- المفاهيم)**، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 25.

ثالثا: ركائز حوكمة الشركات:

تتمثل ركائز حوكمة الشركات فيما يلي:

1- **السلوك الأخلاقي:** ويكون الالتزام به من خلال الالتزام بالأخلاقيات الحميدة، الشفافية عند تقديم المعلومات، الالتزام بقواعد السلوك المهني، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

تشير هذه الركيزة إلى البنية الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في الشركات، كما أنها تحد من تلك النشاطات والعلاقات التي تقلل من الدور الكبير للحوكمة

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

كالتعاملات التفضيلية لأطراف مقربين من المسؤولين، وتحث هذه الركيزة على تعميم تطبيق ميثاق الأخلاق على جميع العاملين في الشركة والمتضمن مجموعة من المبادئ التي تمنع استخدام الوظيفة لأغراض شخصية، والتي تعد غاية في الأهمية لبناء إطار الحوكمة.

2- الرقابة والمساءلة: يتم تحقيق هذا المرتكز من خلال تفعيل أدوار المصلحة في نجاح المنشأة أطراف رقابة عامة (مثل هيئة سوق المال، البورصة)، وجود أطراف رقابية مباشرة (المساهمون مجلس الإدارة، لجنة المراجعة)، ووجود أطراف أخرى كالموردون.

يضمن هذا المرتكز الدور الفاعل للسلطات الرقابية وكذا إدراكها لأهمية الدور المنوط بها فتطبيق مبادئ الحوكمة يضمن سلامة الشركات من جهة وسلامة الأنظمة المحاسبية والمالية من جهة أخرى، وذلك من خلال نظام رقابي داخلي فعال يعمل بموجب القوانين واللوائح الداخلية للشركة، بالإضافة إلى دور الرقابة الخارجية ورقابة الأطراف ذات العلاقة، وتمكين أصحاب المصالح من مراقبة ومساءلة الموظفين والمسؤولين.

3- إدارة المخاطر:ويكون ذلك من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر، الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.[1]

وظهرت الحاجة لهذه الركيزة بسبب التطورات السريعة والتقدم التكنولوجي السريع بالإضافة إلى ضغوط تنافسية بين المؤسسات، وتبرز ضرورة تشكيل إدارة للمخاطر من أهم ركائز حوكمة الشركات حيث تساعدها على تحسين أدائها من خلال التقليل من المخاطر وهو أحد الأهداف المهمة لنظام الحوكمة،[2]

ويمكن تلخيص هذه الركائز في الشكل التالي:

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص والمصارف- المفاهيم)**، مرجع سبق ذكره، ص ص:49، 50.

[2] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 52.

الشكل رقم (02): ركائز حوكمة الشركات

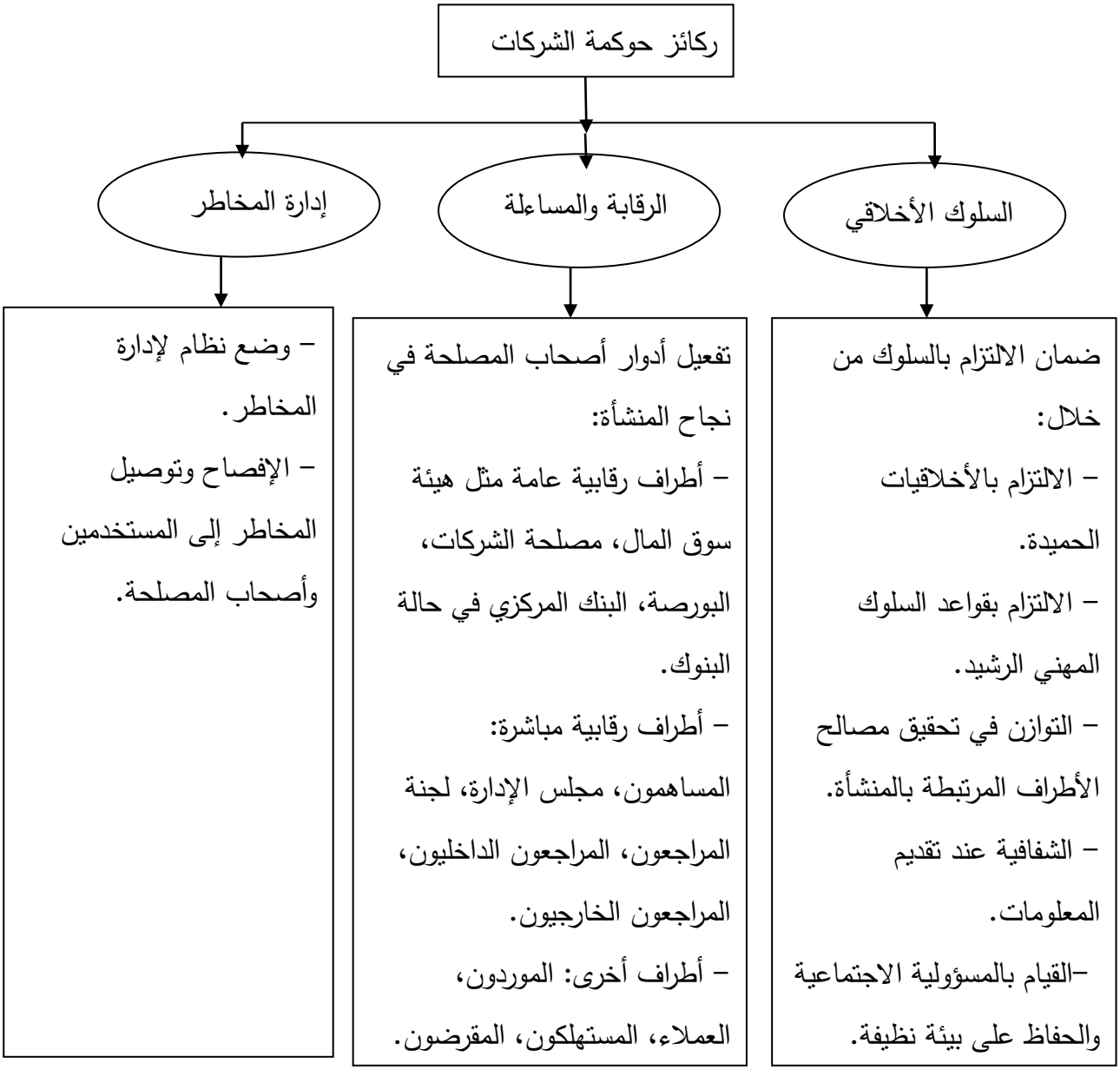

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص والمصارف– المفاهيم)**، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات

أولا: أهمية حوكمة الشركات:

حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير في الآونة الأخيرة نتيجة لعدد من حالات الفشل التي مست العديد من الشركات الكبرى في بعض دول العالم، ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الفشل اتضح أن القائمين على الشركة سواء كانوا مجلس الإدارة أو المديرين يفضلون

مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين (الموردون، الجمهور، الموظفون)، وتكمن أهمية حوكمة الشركات الجيدة فيما يلي:

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل؛
- زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وتحقيق الدعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد وتجنب حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي؛
- زيادة ثقة المساهمين في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة لأن ذلك يضمن حقوقهم؛
- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم؛[1]
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛
- توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها؛[2]
- مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات وعدم السماح باستمراره؛
- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المستخدمة من قبل الإدارة العليا ويساعد المساهمين على تحديد الأخطار المترتبة عن الاستثمار في هذه الشركات.[3]

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات:

يعد أسلوب حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة ويظهر ذلك من خلال الأهداف التي تصبو الحوكمة إلى تحقيقها والتي تتمثل فيما يلي:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية؛[4]

---

[1] عبد الله غالم ومحمد عدنان بن الضيف، **تفعيل دور الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة إلى تجارب دولية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص 10.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:58، 59.

[4] محمد براق وعمر قمان، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 04.

- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية، والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛
- محاربة الفساد بكل صوره سواء كان الفساد ماليا أو محاسبيا أو إداريا، وهذا يحقق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي؛
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة؛[1]
- العمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة العمليات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان مراجعة خارجيين مستقلين عن الإدارة التنفيذية؛
- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها، وحماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعالية الشركات؛[2]
- تعظيم مستويات أداء الشركات؛
- وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها؛
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية؛
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسر العمل داخل المؤسسة والتي تضمن تحقيق أهداف الحوكمة بفعالية؛
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة والالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة؛
- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي. [3]

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات:

حاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة نحو وضع مبادئ حوكمة الشركات، ومن بين هذه المنظمات نجد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التي قامت بوضع مبادئ لاقت قبولا واهتماما في الكثير من دول العالم، وهي ليست المبادئ الوحيدة، كما أنها تعتبر مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها وذلك نظرا لما تحتويه من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في

---

[1] رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:11، 12.

[2] مسعود درواسي وضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[3] سارة بركات وحسيبة زايدي، **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص 04.

ظل الظروف البيئية المتباينة، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات رئيسية يمكن تلخيصها فيمايلي:[1]

1- وجود إطار فعال للحوكمة: لابد من توفر الأساس اللازم لفعالية إطار حوكمة الشركات وذلك من خلال عمل هيكل حوكمة الشركات على مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق ويكون متوافق مع القانون، ويوضح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون، وذلك كما يلي:

- يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة، وأن تتوفر على الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية؛
- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق؛
- أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات مع ضمان تحقيق مصالح الكل؛
- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه. [2]

2- حقوق المساهمين: وهو من أهم المجالات التي يتم حمايتها بالحوكمة، حيث ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة بالشركات حماية حقوق المساهمين، وعدم تعرضها لأي خطر يهدد سلامتها ويكون ذلك كما يلي:حماية الحقوق الأساسية، الحق في المشاركة، الحق في الحصول على المعلومات، الإفصاح عن ترتيبات رأسمالية، الرقابة على الشركات، مقارنة المنافع والتكاليف.

---

[1] حسين بن الطاهر ومحمد بوطلاعة، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص 07.

[2] صلاح حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال(معايير حوكمة المؤسسات المالية)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص ص:66،65.

الشكل رقم(03): حقوق المساهمين

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص 131.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، بمن فيهم صغار المساهمين، والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرص للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وذلك على النحو التالي:

- يجب أن يعامل المساهمين المنتمون لنفس الفئة معاملة متساوية؛
- ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت، يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم؛
- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛ يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية؛
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتساوية لكافة المساهمين؛
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة قد تتصل بعمليات أو مسائل تمس الشركات. [1]

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، ويعمل أيضا على تشجيع التعاون بين

[1] عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح عشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص: 41- 48.

الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة وهو يتضمن مايلي:

- أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأييد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- يجب أن يسمح إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛
- حينما يشارك أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك؛
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح فرص الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

5-الإفصاح والشفافية: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت ملائم وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة وخاصة المتصلة بتأسيس الشركة، وبيان الموقف المالي، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة، وذلك من خلال:

- يجب أن يكون الإفصاح شاملا ومتكاملا، ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

النتائج المالية والتشغيلية للشركة،أهداف الشركة،حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت،أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمزايا الممنوحة لهم، الهياكل وسياسات حوكمة الشركات.

- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بالشكل الذي يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما يجب الإطلاع والقيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل؛
- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة. [1]

6- مسؤولية مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، ويكون ذلك كمايلي:

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛

[1] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 133، 134.

➢ يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، مع الأخذ باهتمامات جميع الأطراف؛

➢ حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، يتعين أن يوضع لمجلس الإدارة مجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وكذا خطوط العمل، سياسة المخاطرة، الموازنات السنوية وخطط النشاط، وأن يضع أهداف للأداء وأن يتابع تنفيذ وأداء الشركة؛
- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم؛
- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك وجود مراجع مستقل وإيجاد نظم الرقابة الملائمة وبصفة خاصة الرقابة المالية والالتزام بأحكام القوانين؛
- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات؛
- متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل مجلس الإدارة في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.

➢ يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وأن يجرى ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية وذلك كمايلي:

- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح؛
- يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب. [1]

والشكل الموالي يوضح مبادىء حوكمة الشركات:

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم– المبادئ– التجارب)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص:43–45.

الشكل رقم(04): مبادئ حوكمة الشركات

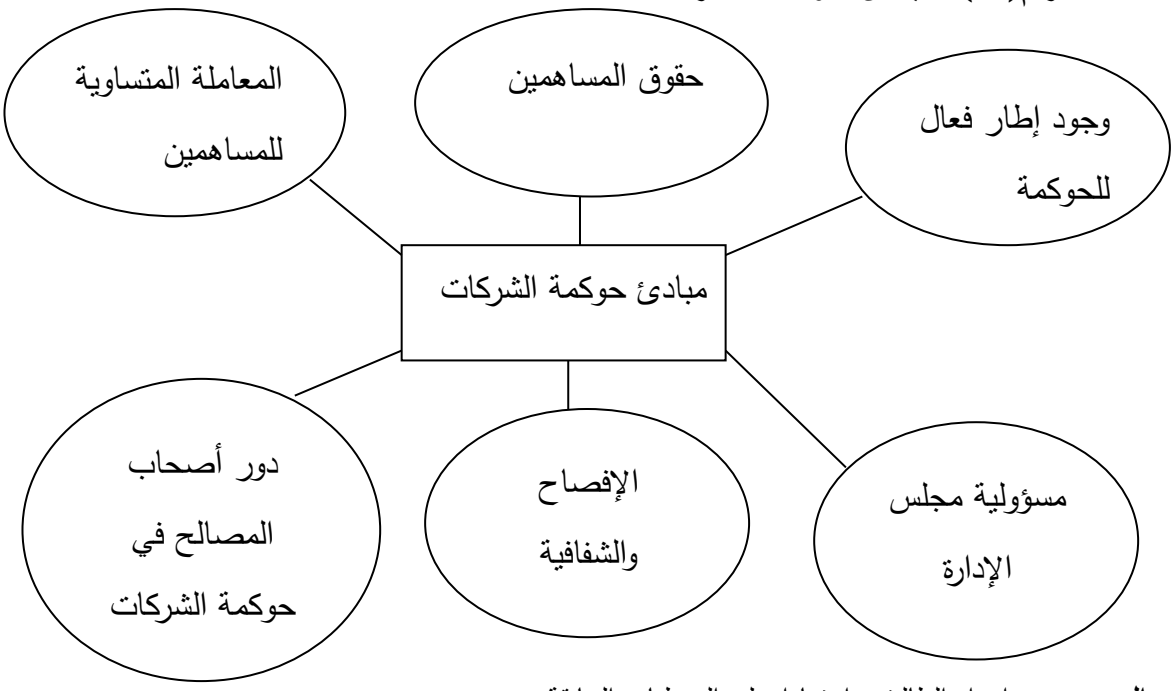

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات السابقة.

المبحث الثاني: مجال تطبيق حوكمة الشركات

إن عملية تطبيق حوكمة الشركات تعنى بعدة أطراف لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة بالشركة فهي تعمل على التنسيق وحماية حقوقهم والتشديد على قيام كل طرف منهم بمهامه بكل شرعية وقانونية، وذلك عن طريق المرور بعدة مراحل متفاوتة القوة حسب طبيعة ثقافة المجتمع ويتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على مدى توافر مستوى جودة محددات الحوكمة والآليات المعتمدة فيها.

المطلب الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل هذه الأطراف في:[1]

أولا: المساهمين: وهم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة، عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 29.

ثانيا: مجلس الإدارة:

يمثل هذا المجلس المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ثالثا: الإدارة:

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

رابعا: أصحاب المصالح:

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.[1]

الشكل رقم (05): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

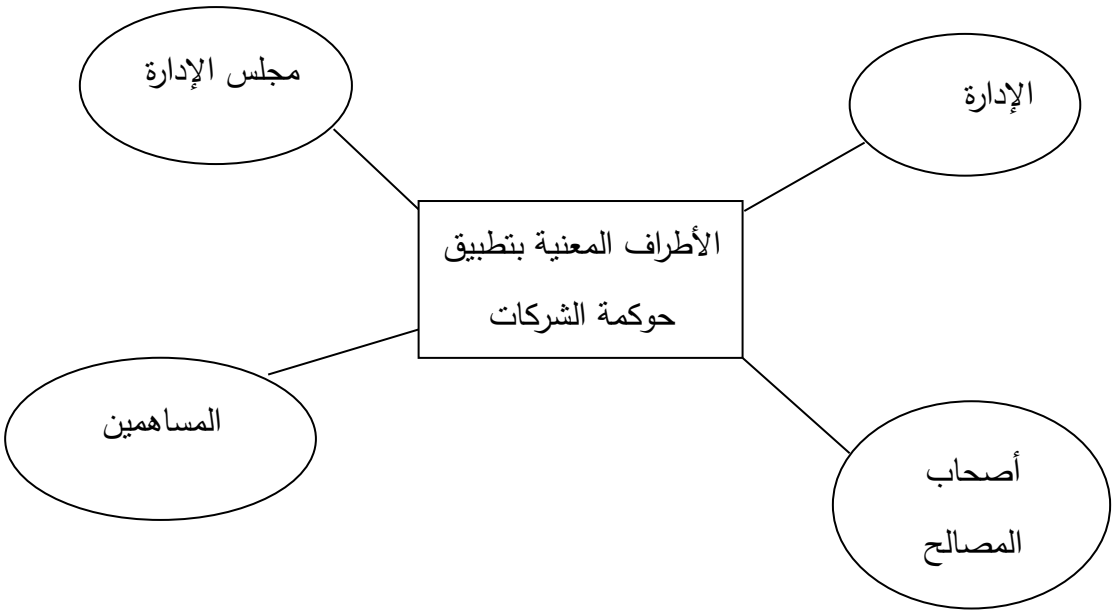

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص ص:16، 17.

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من جهة والدول من جهة أخرى من الاستفادة من مزايا التطبيق الجيد لمفهوم حوكمة الشركات، يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئها، إلا أن تطبيق هذا المفهوم تحده مجموعة من المحددات يمكن تقسيمها إلى محددات خارجية وأخرى داخلية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: المحددات الخارجية:

تشمل هذه المحددات المحيط الخارجي للشركة أي تشير إلى المناخ الاستثماري في الدولة والذي تعمل من خلاله الشركات، كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم النشاط الاقتصادي والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الممارسات الاحتكارية ومكافحة الفساد؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- وجود نظام مالي جيد وكفء يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية في تشديد الرقابة على جميع منظمات الأعمال مثل هيئات سوق المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، ووضع العقوبات المناسبة والحرص على التطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛
- دور المنظمات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتمثل هذه المؤسسات في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.[1]

وترجع أهمية هذه المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة، كما تؤدي إلى التقليل من التعارض بين العائد الإجمالي والعائد الخاص لها.

[1] محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، ورقة عمل مقدمة لبنك الاستثمار القومي، 2007، ص 04.

ثانيا: المحددات الداخلية:

تتضمن القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات، بالإضافة إلى التوزيع المناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة،المساهمين أصحاب المصالح، بحيث لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين.

ويجب أن نلاحظ أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي بها، ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد، فحكومة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاق الشركات،ويعتمد أيضا إطار حوكمة الشركات على البنية القانونية والتنظيمية، هذا إضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال ومدى إدراك الشركات للمصالح البيئية والاجتماعية المجتمعات التي تعمل فيها الشركة، والتي يمكن أيضا أن يكون لها أثر على سمعتها ونجاحها في الأجل الطويل فضلا عن المنافع التي تحققها على المدى القصير.[1]

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص ص:20،19.

الشكل رقم (06): المحددات الأساسية لحوكمة الشركات

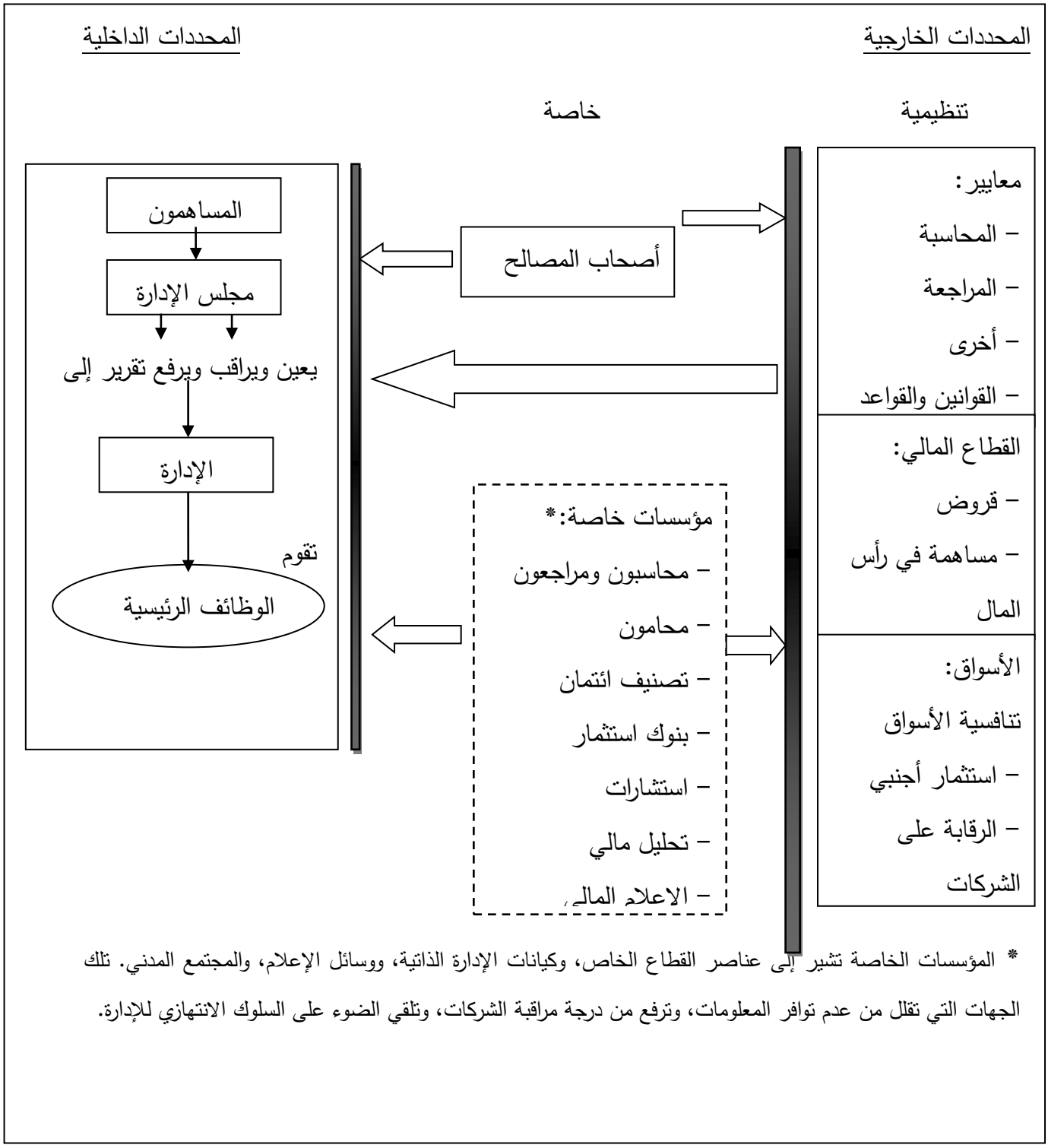

* المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الإدارة الذاتية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. تلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

المصدر:محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات

أولا: تجارب الدول الغربية في مجال تطبيق حوكمة الشركات:

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول الدول الرائدة في تطبيق نظام الحوكمة نتيجة الأحداث التي جرت خلال عقد الثمانينات من تعثر العديد من شركاتها ومن ثم ظهور حوكمة الشركات الأمر الذي جعل المملكة المتحدة تقود حملة إصلاحية في هذا المجال.

حيث أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابة فعالة تصل إلى مراقبة هذا السوق وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات المصدرة من طرف الشركات التي تعمل فيه، إضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد تم إلزام الشركات بتطبيق أفضل ممارسات التي تضمن التطبيق السليم للحوكمة، وخاصة الشركات المدرجة في البورصات ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، وقام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

وفي عام 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية تابعة (SEC)* بإصدار تقريرها المسمى (TreadurayCommission) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقويم مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات، وفي عام 1999 أصدر كل من (NYSE) و(NASD) تقريرهما المعروف باسم (RibbonReport Blue)، والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وتضمن هذا التقرير مسؤولية مجلس المراجعة اتجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية وكذا مسؤولية مجلس المراجعة اتجاه وظيفة المراجعة الداخلية، وفي أعقاب الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكي عام 2002، تم إصدار قانون ساربانس أوكسلي (Sarbanes Oscley) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي تواجه العديد من الشركات.[1]

* Securities and Exchange Commission.

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 19، 20.

2- تجربة فرنسا:

توجد عوامل عديدة جعلت أطراف السوق أكثر اهتماما بقواعد الحوكمة وإدارة الشركات في فرنسا، ومن أبرز تلك العوامل هي زيادة وجود المساهمين الأجانب وظهور مفهوم صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس، وتولى ذلك أهم منظمتين لأصحاب الأعمال في فرنسا هما المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين والجمعية الفرنسية للمنشأة الخاصة واللذان قاما بإنشاء لجنة قواعد إدارة الشركات التي كانت برئاسة فينو رئيس الجمعية العمومية، وبعد ذلك صدر تقرير فينو في عام 1995، وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام، إلا أن التقرير لم يقترح إدخال تغييرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، وأيضا لم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات، ويتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات منها:

- يجب على كل مجلس أن يضمن عددا لا يقل عن عضوين من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين؛
- يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا مناسبا من أسهم شركتهم؛
- يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة ترشيحات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس إدارة الشركة؛
- على المجالس المشاركة في القرارات ذات الأهمية الإستراتيجية للشركة، وعلى الشركات أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لصنع القرار.

3- تجربة بريطانيا:

يوفر تطور حوكمة الشركات في بريطانيا تعبيرا مختصرا ملحوظا عن الموضوع، حيث تطور وتكيف بحيث يسير ببطء كجزء من ثقافة المفهوم السائد في لندن عن "منشآت الأعمال"، وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية للحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين، والذي انتشر في بداية التسعينات إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وكانت هذه البداية لأول فرصة لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات، وقد أسفر هذا

عن صدور تقرير "كادبيري"، ويضم هذا التقرير 19 بند وهي عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات. [1]

ثانيا: تجارب الدول العربية في مجال تطبيق حوكمة الشركات:

1- تجربة الجزائر:

في شهر جويلية من سنة 2007 انعقد أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات تحت إشراف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد هذا الميثاق، والذي هو ثمرة لسلسلة من الأعمال التي قادها فريق من العمل بين الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008، وفي غضون هذه الحقبة الزمنية تمكن فريق العمل بعد سلسلة المشاورات مع الأطراف الفاعلة، بأن يقيس وبعمق حالة الاستعجال لتبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وكذا إدراجه ضمن السياق الدولي المتميز بالابتكار وتبادل الخبرات وفي هذا الشأن، فقد شكلت مبادئ الحكم الراشد المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن إصدارها لعام 2004 إعطائهم المراجع التي استلهم منها فريق العمل مع تحريه الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية وفي 11 مارس 2009 تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات. [2]

2- تجربة مصر:

لقد حظيت الشركات في مصر باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بسبب زيادة التداخل بين الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي بفعل عولمة أسواق المال، حيث بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 بمبادرة مع وزارة التجارة، ففي سنة 2001 قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإجراء دراسة حول مدى التزام جمهورية مصر العربية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي عام 1999، وفي سنة 2003 تناولت دراسة تقييم قواعد وقوانين حوكمة الشركات في مصر، ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وتقييم تطور حوكمة الشركات وفقا للمعايير الدولية، ولقد توصلت الدراسة إلى أنه شهدت الفترة من سبتمبر 2001 وحتى مارس 2003 تطورا ملحوظا في مجال حوكمة الشركات في مصر مما ترتب عليه بشكل عام تحسين في التقييم الإجمالي لمستوى تطبيق معايير المبادئ الدولية لحوكمة الشركات. [3]

---

[1] المرجع السابق، ص ص:81- 84.

[2] عبد الحميد العيفة، **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص ص:82، 83.

[3] أشرف جمال الدين، **حوكمة الشركات في مصر(خطوات نحو التطبيق)**، منشورات مركز المديرين، مصر، 2005، ص 04.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن غياب وتطبيق حوكمة الشركات

تعد الحوكمة عامل هام لإحداث التوازن في الشركات الخاصة من حيث التوازن في الأداء إلا أن في حالة عدم تواجدها فإن الباب مفتوح أمام جملة من الانحرافات، ولهذا وجب ذكر أهم الآثار المترتبة عن غياب حوكمة الشركات، وكذا ذكر أهم الآثار الإيجابية الناجمة عن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وهذا كما يلي:

أولا: الآثار السلبية المترتبة عن غياب حوكمة الشركات:

إن غياب مبادئ الحوكمة في الشركات يؤدي إلى مايلي:

- زيادة قوة الفساد المالي، حيث لن يكون هناك ما يقاومه، ومن ثم فإن الحوكمة تصبح ضرورية لمحاربة الفساد والحد منه وإنهاء أضراره.
- زيادة الطرد الاستثماري، حيث لا يستطيع أي مستثمر أن يستثمر في دولة من الدول التي تعاني من انتشار الفساد، أو لديها اضطراب في المعايير، ولا يوجد لديها ثقافة الالتزام وبالتالي لا توجد حوكمة، فالعشوائية وعدم وضوح الحقوق والواجبات تؤدي إلى هروب المستثمرين؛
- شيوع حالات من اللامسؤولية وعدم الالتزام، وهو ما يؤدي إلى شيوع حالات من الشك والهواجس خاصة مع اتساع حجم عدم التأكد وعدم الإدراك وبالتالي عدم الشعور بالمسؤولية في ظل ضياع كامل للحقوق والالتزامات؛
- تدهور الثقة وزيادة حالة عدم التأكد، وخاصة مع احتمالات التغير، واحتمالات الرفض لما هو قائم وهذا ما يؤدي إلى:
  - سيادة حالة الانفصال بين مصالح العاملين وبقية أصحاب العمل والإدارة؛
  - سيادة حالة اكتئاب وإحباط عامة؛
  - سيادة حالة من اللامبالاة.
- زيادة عدم الالتزام وعدم الشعور بالواجب وعدم الرغبة في تحقيقه حيث، لا يلتزم العاملين بالتعليمات الإدارية، ويتم الخروج عن القواعد ومخالفة القانون، واستخدام الحيل الإدارية وتوسيع دائرة الفساد الإداري والاتجار بالسلطة والنفوذ وسيادة الرشوة والمحسوبية؛
- العصيان والتمرد وعدم الطاعة حيث تظهر نتيجة للفساد الإداري حالات من التمرد والعصيان والصراع مما يؤدي إلى حدوث النزاع بين العاملين وعدم الانسجام أو التوافق بينهم.[1]

[1] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:104- 106.

ثانيا: الآثار الإيجابية المترتبة عن تطبيق حوكمة الشركات:

للحوكمة دور رئيسي في إحداث التوازنات الأدائية للشركة، لأن تطبيق مبادئها يؤدي إلى:

- رفع مستوى الأداء للشركات ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية؛
- تجنب وقوع الشركات في مشاكل مالية ومحاسبية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وتجنب حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال؛
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية؛
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار؛
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركات أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.[1]

المبحث الثالث: قواعد حوكمة الشركات

توجد عدة منظمات دولية قامت بوضع مجموعة من قواعد حوكمة الشركات منها: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتعتبر هذه القواعد والمعايير الأساس الذي تتبناه معظم الدول عند وضع قواعد الحوكمة الخاصة بها.

المطلب الأول: قواعد حوكمة الشركات المطبقة من قبل البنك الدولي

ويمكن تحديد الإطار العام لقواعد حوكمة الشركات حسب البنك الدولي كما يلي:

أولا: على المستوى المحلي:

قام البنك الدولي على المستوى المحلي بتدعيم مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدولة بنفسها لنفسها تحدد على أساسها مواطن القوة والضعف فيها، والتي تختص بحوكمة وإدارة الشركات، مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها والهدف من هذا التقويم دعم الإصلاح التشريعي، وفي الوقت ذاته إظهار الأعمال التطوعية للقطاع الخاص، وهو الأمر الذي يتفق مع

[1] عادل رزق، **الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي**، مرجع سبق ذكره، ص 07.

إطار البنك الدولي العام للتنمية الشاملة الذي يؤكد على الإدارة الجيدة للشركات كعامل أساسي في التنمية.[1]

ثانيا: على المستوى الإقليمي:

اشترك البنك الدولي على المستوى الإقليمي مع بعض الوكالات الدولية الأخرى في رعاية مجموعة من حلقات النقاش التي تخاطب المسؤولين الحكوميين والمشرعين والمنظمين والشركات المحلية والأجنبية، والمستثمرين، وكالات التصنيف للمساعدة على الوصول برأي متفق عليه بالإجماع بخصوص إصلاح وتنظيم إدارة الشركات، وهذا بهدف تفادي الوقع في الأزمات.

ثالثا: على المستوى العالمي:

عمل البنك الدولي على المستوى العالمي مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على توسيع دائرة قواعد إدارة الشركات خارج نطاق دولة المنظمة، وقد وقع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم في 21 يونيو 1999، وذلك لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة إدارة الشركة، وكان الهدف الرئيسي للمنتدى هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة على تحسين المعايير التي تستخدمها لإدارة الشركات تبين روح المغامرة في مجال الأعمال وتشجيع العدل وتحمل المسؤولية، كما يركز البنك الدولي على الشفافية ويعتقد أنها تعتمد على دعامتين هما المشاركة من ناحية، والمساءلة من ناحية أخرى.

وقد توصل البنك بعد المشاورات مع المنظمات الأخرى إلى وضع نموذج لتقويم نظم الحوكمة وإدارة الشركات في الدول النامية، حيث صمم هذا النموذج ليتيح فرصة تقييم نقاط القوة والضعف في مختلف الأسواق.[2]

وتتلخص المكونات الأساسية لقواعد حوكمة الشركات حسب البنك الدولي فيما يلي:

1- الإعسار وحقوق الدائنين:

توفر مجموعة من القواعد المنصوص عليها مسبقا للشركات التي تعمل في مجال الإعسار وعمليات التصفية وإعادة التأهيل التي تنتج عن الشركة المعسرة وتوزيع النتائج المالية بين الأطراف المعنية، كما تتيح نظم الإعسار أيضا للمقرضين الحصول على تقرير أكثر دقة عن مجمل المخاطر والتشجيع على أن يكون الإقراض في صورة تدفق الأموال بدلا من أن يكون عملية إقراض توجهها العلاقات أو السياسة كما توجه المديرين لتخصيص الموارد القليلة بكفاءة.

---

[1] عثمان إبراهيم قدري، **أثر ممارسة الحوكمة المؤسسة على تنافسية الشركة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة اليرموك، الأردن، 2006، ص 23.

[2] مصطفى كامل السيد، **الحكم الراشد و التنمية في مصر**، مركز دراسات و بحوث الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص 261.

2-الشفافية في نظم المحاسبة والتدقيق:

لقد أسس البنك العالمي مفهومه لحوكمة الشركات على مبادئ جوهرية أربعة هي: الفعالية تحصيل المسؤولية، المشاركة والشفافية، هذه الأخيرة التي تسمح بالحصول على قوائم مالية شفافة للشركة وتقدم في وقتها ويعتمد عليها، وكجزء من التقارير الخاصة بمبادرة الالتزام بمعايير وقواعد (ROSC) يقوم البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق في عدد من الدول.[1]

المطلب الثاني: قواعد حوكمة الشركات المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي

بالإضافة إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في مبادرة البنك الدولي للالتزام بمعايير وقواعد(ROSC) فقد وضع الصندوق قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات المالية والنقدية والحكومية وذلك بإصدار قانون السياسات المالية وقانون الممارسات الجيدة كما يلي:

أولا: قانون السياسات المالية:

تؤكد مدونة هذا القانون على ضرورة توضيح مسؤوليات الحكومة وكيفية إعداد الميزانية وتنفيذها، كما يجب على الحكومة توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها للمواطنين وأن تتبع المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها وأن تخضع لنظام تأكيد النزاهة وتذكر المدونة كذلك الأسس والوسائل التي تعتمدها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف، وفيما يلي الموضوعات الأربعة الأساسية التي تؤكد عليها المدونة:

- وضوح الأدوات والمسؤوليات وهذا بالتمييز بين القطاع الحكومي والهيئات التابعة له في القطاع العام وسائر قطاعات الاقتصاد، ويجب أن تكون أدوار السياسة والإدارة في القطاع العام واضحة ويفصح عنها علانية، وكذلك ضرورة وجود إطار قانوني وإداري واضح للإدارة المالية في شركات القطاع العام؛
- توافر المعلومات للجماهير؛
- إعداد الميزانيات وتنفيذها وتقديم التقارير عنها بطريقة واضحة؛
- تأكيد النزاهة وذلك من خلال توافق البيانات المالية مع معايير جودة البيانات المتفق عليها بحيث تكون المعلومات المالية خاضعة للفحص المستقل.[2]

---

[1] جودي محمد رمزي، **إهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص 04.

[2] فكري عبد الغني محمد جودة، **مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 35.

ثانيا: قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:

تم إضافة إجراءات الشفافية إلى مدونة السياسات المالية على أساسين:

- أن السياسات النقدية والمالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية إذا ما عرف المواطنون أهداف السياسة وأدواتها وإذا ما ألزمت الحكومة بها؛
- أن مبادئ الإدارة الجيدة تدعوا لأن تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة خاصة عندما تعطى للسلطات النقدية والمالية درجة عالية من الاستقلالية، ولقد تبنى صندوق النقد الدولي هذا المعيار في أفريل من عام 1998، ويقصد بالشفافية المالية " الإفصاح عن هيكل ووظائف الحكومة وتوجيهات السياسة المالية وحسابات القطاع العام والتقديرات المالية".[1]

المطلب الثالث: قواعد حوكمة الشركات المطبقة من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

تهدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مساعدة حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها في جهودها لتقويم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لإدارة الشركات فيها، وهي تقدم أيضا المشورة والاقتراحات للبورصة والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى تشترك في عملية وضع القواعد والمبادئ الجيدة لإدارة الشركات.

لقد شارك كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دراسة آلية حوكمة الشركات ومدى فعاليتها في الأسواق المتقدمة والناشئة وانتهت إلى صياغة ما يسمى " مبادئ حوكمة الشركات" والتي ذكرت سابقا والمتمثلة في:

- ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات؛
- حماية حقوق المساهمين؛
- المعاملة المتساوية للمساهمين؛
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات؛
- الإفصاح والشفافية؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة.[2]

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:132–134.

المبحث الرابع: عموميات حول الحوكمة المحاسبية

من المعروف أن هناك تعداد في أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية ويعكس ذلك تباينا في أهدافهم وتعارض في دوافعهم، ولم يكن من المتصور أن تنتج المحاسبة المالية معلومات خاصة لكل طرف بصفة مستقلة، لذلك اقتصر هدف المحاسبة في هذا المجال توفير معلومات عامة تفي باحتياجات جميع الأطراف ذات المصلحة.[1]

المطلب الأول: التوجه المحاسبي للحوكمة

إن الارتباط المفاهيمي والعلمي للحوكمة قد أوجد من أجل ضبط العلاقة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة داخل الشركة، فهي كنظام أوجد من أجل ضبط العلاقات التعاقدية داخل الشركة، كما أنها ولشكلها العملي ترتبط بمتطلبات مفاهيمية أساسية تمارس عمليا ضمن عمليات المحاسبة، فبغض النظر للأطر العديدة التي تفسر من خلالها، فهي في جوانبها المحاسبية كنظام يعمد إلى توفير الأطر الإجرائية داخل المؤسسة من أجل حماية مساهمات المستثمرين (الملاك) والرقابة على توظيف رؤوس الأموال وفق منطقية ربحية قائمة على تحقيق عوائد رأسمالية، وكذا الرقابة على مجالات الاستثمار التي توظف فيها هذه الأموال من طرف الإدارة والحد من عملية استغلال النفوذ، حيث يتم كل هذا وفق مجموعة من الضوابط والحدود.

حيث تعتبر عمليات الإفصاح المحاسبي مطلبا مفاهيميا بحثا يحتاج عمليا إلى آليات لتحقيقه ترتبط أساسا بإجراءات التعامل مع الأحداث الاقتصادية والمالية للمؤسسة وطرق التعبير عنها، حيث يمكن تلخيص بواعث التوجه المحاسبي للحوكمة في النقاط التالية:

أولا: جغرافية رأس المال:

حيث أنه نتيجة بروز شركات المساهمة وكبر حجم هذه الشركات وتعقد عملياتها، أصبحت عملية ضبط استخدامات رأس المال إشكالية حقيقية بين المساهمين (الملاك) والمسيرين، حيث أن تضارب المصالح بين الجانبين نتيجة اللاتناظر في المعلومة المحاسبية والضغوط الممارسة من طرف الملاك على المسيرين، ورغم وجود العديد من الآليات التي تم استحداثها لتنظيف فجوة الخلاف إلا أنه بقي على حاله، كما أن الانتقادات أصبحت تقدم إلى المساهمين المتعلقة أساسا بغياب آليات شفافة تبرز استخدامات رأس المال والإفصاح عنها بطرق جيدة.

---

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 25.

ثانيا: التلاعب والاحتيال والغش:

وهي من الأهداف الأولية لعملية المراجعة المالية إلا أنها بقيت ورغم الجهود المبذولة تؤرق الملاك في ظل الإفلاسات والتعثرات الكبيرة التي أصبحت تعرفها العديد من المؤسسات، بحيث أصبح الملاك أكثر إصرارا على معرفة حقيقة الحوادث الاقتصادية في جوانبها القانونية والمحاسبية من أجل حماية مساهماتهم والحد من التعسف في استخدام توظيفاتهم المالية غير المشروعة من طرف المسيرين، كما أن عمل المؤسسات في جوانبها القانونية والإدارية والتعتم الواضح على العديد من التلاعبات والاختلاسات عبر الآليات والسياسات المحاسبية المضللة.

ثالثا : التضليل المحاسبي والمحاسبة الإبداعية:

بحيث وفي ظل الانغلاق الواضح الذي أصبحت تعرفه المؤسسات وتعزيز المواقف المؤشرة على وجود آليات لتضليل القوائم المالية من خلال عمليات تجميلية مبتكرة ومعتمدة من خلال تكاثف جهود العديد من الفاعلين الذين أصبحوا يؤشرون على جودتها من خلال تواطئ مفضوح أدى في العديد من المرات إلى انهيار العديد من الشركات كانت تعد من أقوى الشركات في السوق، حيث أصبح يؤثر على عمليات التضليل هذه بما يعرف "بالمحاسبة الإبداعية" التي زادت من متاعب المساهمين وأدت بالكثير منهم إلى فقدان رؤوس أموالهم.

رابعا: أخلاقيات المهنة:

إن مستويات التعقيد التي أصبح يعرفها الاقتصاد الرأسمالي اليوم قد نزعت عنه لحاف الأخلاق في ظل هيمنة رأس المال الباحث عن العوائد بأي طرق كانت، حيث أصبحت العمليات الإدارية والمحاسبية والمالية وحتى المهن الحرة تعنى بجملة من الضوابط للحد من مستويات الانحراف في عملية استخدام رأس المال.

هذه البواعث وغيرها كانت محفزا أساسيا وكافيا من أجل دمج العملية المحاسبية في مجالات الصراع بين المساهمين والمسيرين، وأصبحت من خلالها الحوكمة وبرغم إلمامها بجوانب إجمالية تهتم أكثر وأكثر بالعملية المحاسبية لحساسية وأهمية ودور هذه المهنة في حياة المؤسسة، ومن ثم سلامة رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق الحوكمة المحاسبية

إن توفر قواعد الحوكمة المحاسبية على درجة عالية من الإفصاح والشفافية والقياس يؤدي إلى التطبيق السليم لها وتحقيق أهدافها، بمعنى أن الإفصاح يؤدي إلى الشفافية والشفافية تؤدي

إلى تحسين جودة المعلومات وبالتالي العرض الجيد للقوائم المالية يساعد المستخدمين على فهم هذه القوائم وسهولة اتخاذ القرارات.

أولا:القياس المحاسبي:

إن عملية القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصية ما أو مجموعة خصائص لموضوع القياس، وفيما يلي بعض تعاريف القياس المحاسبي:

1- **التعريف الأول:** حسب جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A)* عرف القياس على أنه: " هو عبارة عن إعطاء أرقام للأحداث الاقتصادية (الماضية، الحالية، اللاحقة)، والتي يجب أن تكون هذه الأحداث متعلقة بالوحدة المحاسبية".[1]

2- **التعريف الثاني:**القياس المحاسبي هو تقييم الأحداث الناتجة عن أداء نشاط معين والمرتبطة به داخل الوحدة المحاسبية مع بيان أثر تلك الأحداث على قائمتي الدخل والمركز المالي.[2]

إن التوصيل الناجح للمعلومات يتم من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب والهادف إلى تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، وهذه المعلومات من وجهة نظر مستخدميها تنتج عن عمليات القياس المحاسبي للعمليات والأحداث الاقتصادية والمالية، والقياس السليم هو الذي يعطي نتائج مفيدة في مجالات اتخاذ القرارات وترشيدها بمعنى أن المحاسبة تؤدي وظيفتها من خلال القياس والإفصاح المحاسبي، وبالتالي فالقياس الجيد يؤدي إلى حوكمة محاسبة جيدة.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي:

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، ويمكن تعريف الإفصاح كما يلي:

أ- **التعريف الأول:** يعرف الإفصاح على أنه:" عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية".

---

* The American Accounting Association .

[1] محمد مطر عطية وآخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**، دار حنين، عمان، 1966، ص 100.

[2] محمد سمير الصبان، **أصول القياس وأساليب الإفصاح المحاسبي**، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 350.

ب- التعريف الثاني: هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة.[1]

2- أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع تتمثل فيما يلي:

أ- **الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، أي الإفصاح عن كافة المعلومات الموجودة في القوائم المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات.

ب- **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية حيث يمثل مطلبا أخلاقيا، بمعنى أن هذا الإفصاح يقدم معلومات عن القوائم المالية تفي واحتياجات جميع الأطراف ذات المصلحة وبنوع من المساواة.[2]

ج- **الإفصاح الكافي:** ويعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

د- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل المهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.[3]

هـ- **الإفصاح التثقيفي:** وهو يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي ومصادر تمويله.

و- **الإفصاح الوقائي:** يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة في استخدام وتحليل المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، ويتضمن الإفصاح عن تغيرات السياسات المالية والسياسات المحاسبية والتقدير المحاسبي.[4]

---

[1] محمد صالح هاشم ويحي قللي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 19.

[2] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها لترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص ص: 56، 57.

[3] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 217.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 491.

ومما سبق يتضح أن الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وعدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات، ويساعد في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة في ظل معلومات كاملة واضحة، وبالتالي تحقيق مبادئ الحوكمة المحاسبية

ثالثا: الشفافية:

يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين والمتعاملين في السوق والفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات معبرة عن المركز الحقيقي للشركة، وعليه فالشفافية هي الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي.

والشفافية كغيرها من المفاهيم يجب توفرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية، أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت، أن تقوم الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني مع الحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.[1]

حيث تعتبر الشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء العام للشركة، وخاصة المالي والمحاسبي من الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق الحوكمة المحاسبية وإنتاج المعلومات ذات الجودة العالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة.[2]

رابعا: عرض القوائم المالية:

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي حيث يتم توجيه أهدافها نحو المصلحة العامة لخدمة العديد من المستخدمين وتمكينهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توريد التدفقات المالية وتمدهم بمعلومات عن المكاسب والوضع المالي للمؤسسة وأدائها وبالتالي فإن القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح عن الوضع المالي للمؤسسة، وتعتبر من الطرق الأساسية التي تمد الأطراف الخارجية بالمعلومات الأساسية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة.[3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)**، مرجع سبق ذكره، ص 734.

[2] فهيمة بديسي، **الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010، ص 08.

[3] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، ط2، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011، ص 110.

المطلب الثالث: مقومات تحقيق الحوكمة المحاسبية

تعتبر المراجعة مفتاح أساسي من مفاتيح حوكمة الشركات، لذا بادر معهد المراجعين الداخليين بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية لمواجهة المتغيرات البيئية الجدية التي حصلت نتيجة الانهيارات المالية في مختلف دول العالم.

كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من مقومات تحقيق الحوكمة الجيدة بالإضافة إلى المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

أولا: نظام المعلومات المحاسبي:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه " نظام فرعي داخل المنشأة يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية والتي تتفاعل فيما بينها داخل إطار معين، وتكون مهمته تجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبق القواعد والإجراءات محددة من أجل تحقيق أهداف النظام وإنتاج معلومات مفيدة".[1]

يتمحور دور نظام المعلومات المحاسبي في قياس نتائج الأعمال خلال فترات زمنية محددة وتحديد المركز المالي للمشروعات، كما يهدف إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفيدين الخارجيين لاتخاذ القرارات، ويتم توفير هذا النوع من الاحتياجات للأطراف الداخلية من خلال ما يسمى بالمحاسبة الإدارية باعتبارها المسؤولة عن دراسة احتياجات المستويات الإدارية وكيفية توفيرها، أما بالنسبة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين معظمها يتم توفيرها عن طريق التقارير المالية المنشورة.[2]

وبالتالي فنظام المعلومات المحاسبي الكفء يحقق متطلبات الإفصاح والشفافية ومنه تحقيق قواعد الحوكمة الجيدة.

ثانيا: التدقيق والرقابة الداخلية:

1- التدقيق الداخلي:عرف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية المراجعة الداخلية بأنها "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها

[1] محمد علي الربيدي، **المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية**، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000، ص 46.

[2] وليد ناجي الجيالي ومحمد علوان بدر، **المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص 72.

دقيقة وكافية، ومن ضمن وظائفها اختيار وتقييم ومراقبة ملائمة نظام معلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفعاليتها.[1]

2- الرقابة الداخلية:تعتبر الرقابة الداخلية عنصرا ضروريا لكافة العمليات ذات الطبيعة المالية وتختلف درجة الرقابة المباشرة من مالكي المنشأة على كافة عناصر النشاط، ويمكن تعريف الرقابة الداخلية كمايلي" هي الوسيلة التي تحصل الإدارة العليا بواسطته على كل من المعلومات والحماية والرقابة التي تعتبر حيوية لنجاح عمليات المنشأة وأما بالنسبة إلى مراقب الحسابات فإنه يستفيد من وجود نظام قوي للرقابة الداخلية من خلال زيادة درجة الاعتماد ومدى الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من تقارير وقوائم".[2]

تساعد المراجعة الداخلية بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالهما برئيس لجنة المراجعة.

ثالثا: المراجعة الخارجية:عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق بأنه: " عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".[3]

كما يعرف التدقيق الخارجي بأنه" فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية، تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية، لمساعدتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم"[4]نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 164.

[2] حازم هاشم الآلوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2003، ص 215.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 07.

[4] Heuri Bougion, Jean Charles Becour, **Audit Opérationnel**, paris, édition economica, 1996, p12.

خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف.[1]

[1] مسعود صديقي وخالد دريس، **دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد الاستثمار**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010، ص ص:09، 10.

خلاصة الفصل:

لقد ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن الرقابة وزاد الاهتمام بها بعد الانهيارات التي ضربت أكبر الشركات في العالم، حيث ساهمت هذه العوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وتنظيم العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة فيها، كما بذلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع قواعد أساسية وسليمة لحوكمة الشركات، كما تسعى هذه المنظمات إلى مساعدة الدول التي تريد أن تطبق هذه المبادئ وذلك من أجل تحقيق أهدافها كما أن تطبيقات حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة.

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات على النحو السليم يؤدي إلى ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمتعاملين معها.

فمن خلال مبادئ حوكمة الشركات يتم ضبط المعالجة المحاسبية وحسم المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي وضبط شكل وعرض محتوى القوائم المالية، هذا كله سيؤثر على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، كما تلعب المراجعة دورا هاما وفعالا في حوكمة الشركات لأنها تحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية.

الفصل الثاني:

جودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية

المبحث الثاني: مراحل إعداد التقارير المالية

المبحث الثالث: متطلبات جودة التقارير المالية

المبحث الرابع: الحوكمة كآلية لتحقيق جودة التقارير المالية

خلاصة الفصل

تمهيد:

إنّ من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو أنّ تتولد الثقة في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها الواردة في التقارير والقوائم المالية، وهذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال قواعد حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة تضمن المصداقية والموثوقية للمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب لما لها من أثر مباشرة على الأسواق المالية بصفة خاصة ولارتباط المعلومات المحاسبية بقرارات محورية من قبل المستخدمين لهذه المعلومات من مستثمرين حاليين أو مستقبليين، زبائن موردون، إدارة الضرائب...الخ، كان لابد أن تتوفر هذه المعلومات على مواصفات الجودة اللازمة للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات تكون مصيرية لدى بعض الأطراف، كما يجب أن تقدم هذه المعلومات المحاسبية في قوالب وأشكال محددّة ومتعارف عليها، وهو ما يطلق عليه التقارير والقوائم المالية.

ولتوضيح ذلك أكثر ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية؛

المبحث الثاني: مراحل إنتاج التقارير المالية؛

المبحث الثالث: متطلبات جودة التقارير المالية؛

المبحث الرابع: الحوكمة كآلية لتحقيق جودة التقارير المالية.

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية

تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في التقارير المالية والتي تلخص بدقة مجمل الأحداث التي شهدتها المنشأة خلال فترة زمنية محددّة، حيث تهدف المحاسبة المالية إلى إعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأة لتستخدمها كل من الأطراف الداخلية والخارجية كالمستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية

أولا: تعريف التقارير المالية:

إنّ التقارير المالية ما هي إلاّ وسيلة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف التي لها فائدة من هذه المعلومات، سواء كانت هذه التقارير تقدم للأطراف الخارجية أو للأطراف الداخلية.[1]

كما تعرّف التقارير المالية بأنّها: "عملية تزويد جميع المستفيدين بالمعلومات المفيدة اللازمة لاتخاذ القرار، ويتم ذلك باستخدام مجموعة من التقارير المحاسبية والمعروفة باسم القوائم المالية" ويجب على التقارير المالية أن تقوم بتقديم جميع المعلومات المفيدة والتي تخدم مصالح جميع المستفيدين سواء كانوا داخل المنظمة أو خارجها بشكل واضح بحيث يمكن للمستفيد أيّا كانت ثقافته من قراءة تلك المعلومات المالية.

ولأنّ المعلومات المطلوبة تختلف من شخص لآخر فإنّ النظام المحاسبي لأي وحدة اقتصادية يجب أن يكون قادرا على توفير أنواع مختلفة من التقارير المحاسبية، ويجب أن تعد المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير وفقا لقواعد أساسية حتى يتمكن مستخدموها من تفسيرها بطريقة مناسبة.[2]

ثانيا: خصائص التقارير المالية:

تتميز التقارير المالية عن غيرها من التقارير الأخرى بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- التقارير المالية ليست غاية في حدّ ذاتها ولكنّها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، فهي محصل عمل نظام المعلومات المحاسبي التي ترتبط وفق الأطر المتعارف عليها؛
- أهداف التقارير المالية ليست ثابتة ولكنّها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقارير؛

---

[1] إسماعيل يحي التكريتي وآخرون، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 35.

[2] رضوان حلوة حنان وأسامة الحارس، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص:31، 32.

- تتأثر الأهداف أيضا بالخصائص والقيود المتعلّقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها التقارير المالية؛
- تنتج المعلومات غالبا بصورة تقريبية ولكنّها ليست دقيقة تماما؛
- تعكس المعلومات بصورة واضحة الانعكاسات المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل؛
- المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست سوى مصدر واحد للمعلومات التي يحتاجها متخذ القرارات المتعلقة بمؤسسات الأعمال؛
- هناك تكلفة لإعداد واستخدام المعلومات؛
- تنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين لهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها، ولذلك لابد أن يستندوا إلى المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة؛
- توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية جيدة، وملائمتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه.[1]

ثالثا: أهمية التقارير المالية:

تنبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها، والتي تعّد من أهم مصادر المعلومات للمستخدمين، وتتمثل أهمية التقارير المالية فيما يلي:

- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها؛
- التمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتقدير التوازن بين درجة الربحية والمخاطر؛
- حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم؛
- توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية المتعلقة بحسن توزيعاتها بين القطاعات المرغوبة للاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا؛
- عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي؛
- تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.[2]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص31.

[2] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص210.

المطلب الثاني: أهداف ومستخدمو التقارير المالية

أولا: أهداف التقارير المالية:

إنّ الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الخارجيون لأغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مع التركيز على فئة المستخدمين ذوي المصالح المباشرة في المنشأة وهم الملاّك أو المساهمون وكذلك المقرضون والعاملون في المنشأة ونقاباتهم العمالية.[1]

ويمكن تلخيص أهداف التقارير المالية فيما يلي:

- يجب أن تقدم التقارير المالية اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمنشأة والحقوق المرتبطة بها وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها؛
- توفير معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة؛
- التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكونوا لديهم خلفية معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية ويتوافر لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابرة معقولة؛
- تقدم التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشأة أثناء فترة معيّنة وأيضا عن كيفية قيام إدارة المنشأة بمسؤوليتها تجاه الملاك؛
- تقدم التقارير المالية معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وكذلك الوضع المالي للمنشأة؛[2]
- قياس أداء المنشأة بالنسبة للمنشآت الأخرى؛
- التحقق من التزام المنشأة بالقواعد والقوانين واللوائح المنظمة في المجتمع كقوانين التجارة والضرائب؛
- تقدير مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأهداف المقررة من الإدارة أو الملاك؛
- تقدير مدى استقرار المنشأة وقدرتها على مواجهة أي ظروف غير عادية؛
- توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان؛
- التنبؤ باحتمالات ازدهار الشركة ونجاحها في المستقبل وقدرتها على إجراء توزيعات الأرباح والتنبؤ بحجم الاستثمارات والإنتاج والعمالة المستقبلة؛

---

[1] رضوان حلوة حنان ونزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص42.

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، ط2، ج1، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص:204، 205.

- إمداد القرّاء بمعلومات تفيد في تقرير مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام مواردها في تحقيق الأهداف بفاعلية.

وتهدف التقارير المالية المنشورة أساسا إلى توصيل المقاييس الاقتصادية والمعلومات عن موارد الوحدة وأدائها، وحتى تكون التقارير المالية ذات فائدة لتحقيق تلك الأهداف يجب أن تتصف بالخصائص التالية:

- الملائمة؛
- القابلية للفهم؛
- إمكانية الاعتماد عليها؛
- التوقيت الملائم؛
- إمكانية المقارنة.[1]

ثانيا: مستخدمو التقارير المالية:

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنّهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاّك والمقرضين والموردين والمستثمرين المحتملين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء والمحللين الماليين والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة والمسؤولين عن البورصات والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والنقابات العمالية والتجمعات التجارية، وتختلف المنفعة التي تعود على الأطراف السابقة من المعلومات الواردة في التقارير المالية.

يهتم المستثمرون المحتملون بالمعلومات المالية التي تتعلّق بشكل مباشر بالمنشأة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيّدة لأنّ قراراتهم تتعلّق بالمبالغ والتوقيتات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة، وبالنسبة للمستثمرين والمقرضين والموردين والموظفين فإنّ المنشأة هي مصدر النقدية لهم في شكل توزيعات أرباح أو فوائد.[2]

إنّ الهدف الأساسي للمحاسبة هو توصيل المعلومات المالية عن منشأة معيّنة إلى أطراف متعددّة تحتاج إلى تلك المعلومات لغرض اتخاذ قرارات اقتصادية، كما أنّ تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معيّن يتعلّق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم، لذلك فإنّ اختلاف

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص:39-41.

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، مرجع سبق ذكره، ص209.

أنواع قرارات المستخدمين أدّى إلى تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين: مجموعة المستخدمين الداخليين ومجموعة المستخدمين الخارجيين.

1- المستخدمون الداخليون:

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة، فالمديرين يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المنشأة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم (المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي موظفو المنشأة).[1]

2- المستخدمون الخارجيون:

توجد عدّة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: فئات لها مصالح مالية مباشرة في المنشأة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

أ-الفئات ذات المصالح المالية المباشرة: وتتضمن الأطراف التالية:

- **المستثمرون الحاليون والمرتقبون:**(ملاك المنشأة: فرد أو شركاء أو مساهمون)، وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها ويهم هؤلاء المستثمرون التعرف على مدى تقدم المنشأة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى المماثلة.
- **المقرضون الحاليون والمرتقبون:**(البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين)، وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها.
- **العاملون الحاليون والمرتقبون:**فهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للمنشأة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم وتجدر الملاحظة إلى أنّ التقارير المالية بما تحتويه من معلومات محاسبية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين فالعديد من هؤلاء المستخدمين الخارجيين مثلا المحللين الماليين يقومون بتجميع معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية، مثل معلومات عن الحالة الاقتصادية العامة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية.

والشكل التالي يوضح أهم أنواع التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها:

---

[1] أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص60.

الشكل رقم(07): التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها

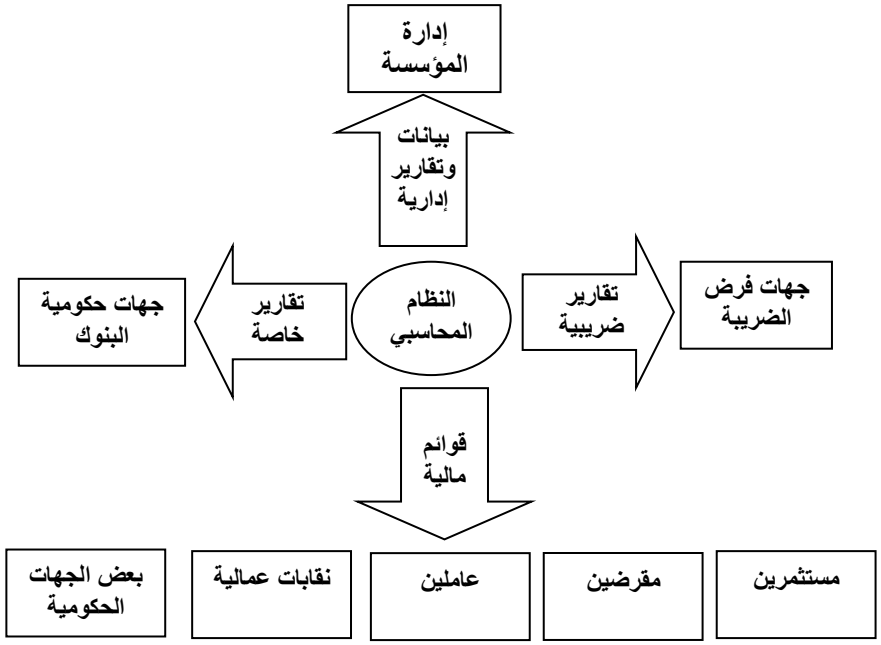

المصدر: رضوان حلوة حنان وأسامة الحارس، **أسس المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص33.

- **النقابات العمالية:** فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المنشأة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

أمّا الفئات ذات المصالح غير المباشرة فتتمثل في الأطراف التالية:

- **السلطات القضائية:** فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.
- **المحللون الماليون والوسطاء الماليون:** فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.
- **المستهلكون أو العملاء:** حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معيّنة وبكميات كافية وبأسعار معقولة، كما يهمهم تقييم مقدرة المنشأة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.
- **المخططون الاقتصاديون:** فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.[1]

وتفيد المعلومات التي تقدمها التقارير المالية في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات على النحو التالي:

[1] رضوان حلوة حنان وأسامة الحارس، **أسس المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:28، 29.

- **المعلومات المتعلقة بموارد والتزامات المنشأة:**تفيد تلك المعلومات (موارد والتزامات المنشأة وحقوق الملكية) في تحديد أوجه القوة والضعف في الموقف المالي لها، وكذلك في تقييم مدى السيولة التي تتمتع بها المنشأة، بالإضافة إلى تقييم أداء المنشأة خلال الفترة عن طريق تحليل التغير الذي يطرأ على تلك الموارد والالتزامات.
- **المعلومات المتعلقة بأداء المنشأة وأرباحها:** تركز التقارير المالية على تقديم معلومات عن أداء المنشأة عن طريق قياس الأرباح ومكوناتها على أساس الاستحقاق، وعادة ما تعطي تلك المعلومات مؤشرا أفضل لأداء المنشأة خلال فترة زمنية معيّنة عما تقدمه المعلومات المتعلّقة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية خلال تلك الفترة.
- **المعلومات المتعلقة بالسيولة وحركة الأموال:** حيث يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات عن كيفية تمكين المنشأة من الحصول على النقدية وأوجه إنفاقها وعن القروض التي تعترضها وسداد تلك القروض، بالإضافة إلى العمليات المرتبطة برأس المال وتوزيعات الأرباح وأي عوامل أخرى قد تؤثر على مركز السيولة بالمنشأة.
- **التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم أدائها:** يجب أن تقدم التقارير معلومات عن الكيفية التي قامت بها الإدارة للنهوض بمسؤولياتها قبل الملاّك فيما يتعلّق باستخدام الموارد المتاحة للمنشأة فالإدارة تخضع دوريا لمساءلة الملاّك ليس فقط عن حماية موارد المنشأة والمحافظة عليها، وإنّما عن الكفاءة التي تدار بها تلك الموارد لإنتاج الأرباح وحماية مصالح المنشأة.[1]

المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية

إنّ أهم التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة تتمثل فيما يلي:

أولا: التقارير الإدارية:

تحتاج إدارة المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية إلى معلومات محاسبية تفصيلية لمساعدتها في تخطيط ورقابة العمليات اليومية للمؤسسة، كما تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات مالية لمساعدتها في بناء الخطط طويلة الأجل واتخاذ القرارات الرئيسية مثل القرارات المتعلقة بإضافة منتج جديد إلى تشكيلة المنتجات القائمة أو فتح سوق جديد أو غير ذلك من القرارات، وينقسم هذا النوع من التقارير بدوره إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:[2]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سبق ذكره، ص ص:37، 38.

[2] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص68.

1-التقارير التشغيلية: وهي تقارير تعكس الأوضاع التشغيلية الماضية والحالية للوحدة ككل، ويكون هدفها الأساسي دعم الأفراد والمسؤولين عند تنفيذ الأنشطة التشغيلية، والتقارير التشغيلية نوعان:

أ- تقارير وصفية: هي تقارير تصف النشاط داخل الوحدة في نقطة زمنية معيّنة، حيث تصف الميزانية العمومية للوحدة والمركز المالي لها في تاريخ معيّن، كما تظهر تقارير المخزون لحظة إعداد التقارير، وتظهر كذلك تقارير التوزيع الزمني لأعمار أرصدة العملاء ووضعها الحالي. ويلاحظ أنّ المعلومات المحتواة في مثل هذه التقارير تعتبر صحيحة ومعبرة عن الواقع وقت إعداد هذه التقارير. وبذلك تصبح هذه المعلومات تاريخية ومحدودة في منفعتها نظرا لاستمرار عمليات الوحدة وتغير الظروف والأوضاع فيها من فترة لأخرى، ومن الأمثلة على هذه التقارير نجد أرصدة النقدية المتوفرة لدى المنشأة في لحظة معيّنة، أرصدة خاصة بأسعار أصناف محددة في لحظة معيّنة.

ب- تقارير النشاط: وهي تقارير تلخص وتعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة لعمليات التشغيل خلال فترة معيّنة مثل قائمة الدخل، وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون، التقارير الدورية عن المبيعات، كشوفات مرتبات وأجور العاملين، قوائم التدفقات النقدية، ملخصات أحجام وتكاليف الإنتاج وتوزيع استخدامات القوى العاملة.

وعلى الرغم من إعداد هذه التقارير أساسا لأغراض تقييم الأداء إلاّ أنّها تساعد المديرين مساعدة فعّالة في اتخاذ القرارات من حيث كونها تصبح أداة رقابية هامة، وتساعد كذلك في اكتشاف المشاكل في حينها واتخاذ القرار الملائم قبل تفاقم أو حتى قبل وقوع هذه المشاكل.

2-التقارير التخطيطية: وهي نوع من التقارير التي تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل، وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدّة فترات في المستقبل، حيث تتضمن معلومات تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات، مؤشرات، ظروف، أو علاقات معيّنة داخل الوحدة، وتهدف هذه التقارير إلى إمداد المديرين بفهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط والرقابة. فمثلا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلا لسلوك العملاء في الدفع في تحديد السياسة الائتمانية للوحدة في مجال الأعمال، أيضا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلا للاحتياجات النقدية بناء على

المتحصلات والمدفوعات النقدية والأجور والمرتبات في تخطيط سياسات الائتمان الممنوحة للعملاء.[1]

3-التقارير الرقابية: وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدما وتحديد أي اختلافات هامة وجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدّت إليها، ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة، تقارير مقارنة الأرباح الفعلية بالأرباح المخططة لمركز الربحية المعيّن وما شابه ذلك.

وتبدو أهمية التقارير الرقابية واضحة حيث تظهر هذه التقارير أي خلل في العمليات مما يستدعي اهتمام المديرين ويلفت نظرهم وخصوصا في الحالات التي تبدو متكررة، أو تكون مقدمات إلى مشاكل خطيرة قد تؤثر بشكل كبير على الوحدة الاقتصادية ككل، بذلك يهتم المديرون وخصوصا مديرو الإدارة الوسطى والإدارة الدنيا اهتماما كبيرا بهذه التقارير حيث يمكن تفادي هذه المشاكل.[2]

ثانيا: القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية، فالتقارير المالية تفيد الإدارة وهي المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية.

كما تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المالية وذات فائدة لإدارة المؤسسة، لأنّها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها ومن ناحية أخرى فإنّ القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة شهر أو سنة، كما تظهر القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة في وقت إعدادها، إضافة إلى نتائج الأعمال التي أدّت إلى الوصول إلى هذا المركز المالي.

كما أنّها تمثل وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية، وكذلك المركز النقدي في المشروع أو خارجه، وتعتبر القوائم المالية المخرجات النهائية للعملية المحاسبية.

فالقوائم المالية تتكون من مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل القوائم المالية فيما يلي:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية): حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري تصنف الميزانية بصفة مفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم داخل الميزانية".

---

[1] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص:101، 102.

[2] كمال الدين الدهراوي وسمير كامل، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص:111، 112.

كما تعرف الميزانية بأنها القائمة التي تصور المركز المالي الوحدة الاقتصادية (المنشأة) في تاريخ معين، حيث تتضمن ثلاث أقسام رئيسية هي الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

2- **قائمة الدخل (حساب النتائج):** يعرف جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي بأنه: "بيان مفصل للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة.[1]

3- **جدول تدفقات الخزينة:** تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها: "وسيلة لتوضيح المركز النقدي للمؤسسة وكيفية تغيير هذا المركز خلال مدة معينة، كما تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل".

4- **قائمة التغير في حقوق الملكية (جدول تغير الأموال الخاصة):** حسب النظام المحاسبي المالي " يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".[2]

5- **الإيضاحات والجداول الملحقة (الملاحق):**هي عبارة عن شرح كتابي لقواعد المحاسبة والتقييم والطرق المحاسبية المعتمدة، ويعطي معلومات ضرورية للفهم والإفصاح المحاسبي والملحق يركز على عرض مختلف الملاحظات والتفسيرات الضرورية لتحليل وتفسير النتائج المدرجة كما يركز على إدراج المبادئ والقواعد والإجراءات التي تم تطبيقها في إطار إعداد القوائم المالية مما يسهل المهمة على المستخدمين لتحليل تلك المعلومات واتخاذ القرارات السليمة.[3]

إن العرض الجيد للقوائم يساعد على تزويد جميع المستفيدين بالمعلومات المالية المفيدة اللازمة لاتخاذ القرار وبالتالي تحقيق هدف الحوكمة المحاسبية.

---

[1] المادة رقم 1.120، 1.230 القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ في 25 مارس 2009، ص ص:23، 24.

[2] المادة رقم 1.25 القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] خالد بودبة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص 133.

الشكل رقم(08): أنواع التقارير المالية

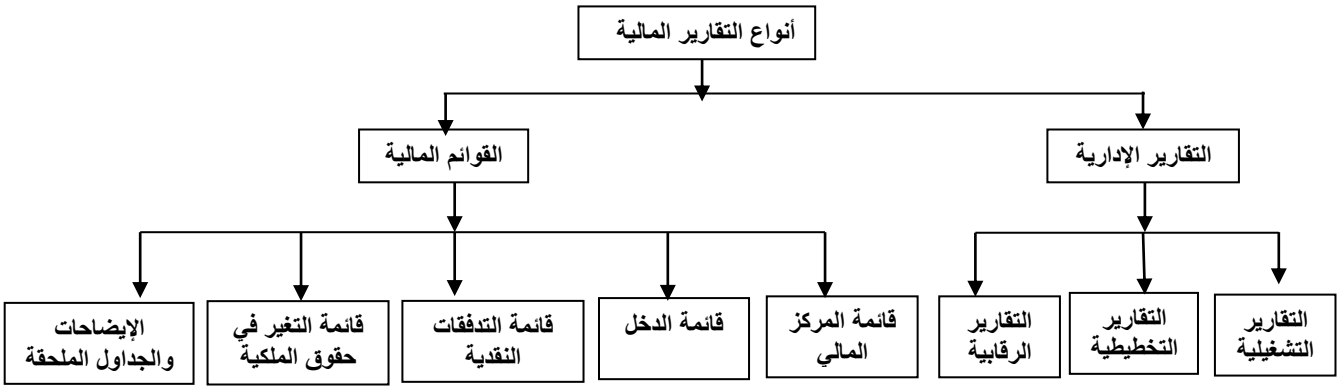

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الرابع: محددات جودة التقارير المالية

إنّ التقارير المالية تعتبر مصدرا هاما ورئيسيا للمعلومات وذلك بالنسبة للأطراف المستفيدة منها، إلاّ أنّ هذه التقارير عرضة للمحددات التي تحد من فائدتها، مما يتطلب على مستخدمي التقارير المالية أخذ الحذر عند استخدام معلوماتها.[1]

وقبل التطرق إلى هذه المحددات نقوم بتعريف الجودة في التقارير المالية على أنّها: "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير، بما يحقق الهدف من استخدامها".[2]

وتتمثل أهم محددات جودة التقارير المالية فيما يلي:

أولا: افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:

يتم إعداد التقارير المالية وفقا لافتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وفي حقيقة الأمر أنّ وحدة النقد تتغير بمرور الوقت بسبب تغير الأسعار، وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث لمحاولة قياس أثر التغيرات في مستوى الأسعار على التقارير المالية، إلاّ أنّه إلى الآن لم تصل إلى قبول أي طريقة بتعديل التقارير المالية المعدّة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

---

[1] طارق عبد العال حمّاد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 67.

[2] العياشي زرزار، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية (واقع، رهانات، وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010، ص10.

ثانيا: التسجيل التاريخي:

تعد التقارير المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لتسجيل الأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي قيدا على قيمتها في عملية اتخاذ القرارات.

ثالثا: قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون التقارير المالية:

تمتلك الإدارة القدرة على التأثير في مضمون التقارير المالية في حدود معيّنة، وذلك باستخدام أنشطة في نهاية الفترات المالية، ويمكن ذلك من خلال عقد صفقات أو مزاولة أنشطة معيّنة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد التقارير عنها، الذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية التي تلقى اهتماما خاصا من المستخدمين للمعلومات الواردة في التقارير المالية.

رابعا: الحكم والتقدير الشخصي:

للتوصل إلى الدّقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فإنّ الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع، لذا تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم المشروعات إلى فترات مالية معيّنة عادة سنة، وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في التقارير المالية إلاّ أنّه بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير الشخصي.

خامسا: مرونة اختيار الطرق والأساليب المحاسبية:

يواجه المحاسب وهو بصدد المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية العديد من الطرق والأساليب والسياسات والبدائل التي تلقى القبول العام سوى من الناحية العلمية والعملية والتي يختار من بينها ما يناسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المنشأة، ويؤدي المفاضلة في عملية الاختيار من بين هذه البدائل آثار مختلفة على التقارير المالية التي يتم اتخاذها من قبل الأطراف ذات العلاقات بالمنشأة.[1]

سادسا: البنود التي يصعب التسجيل المحاسبي لها:

لا يمكن للنظام المحاسبي تسجيل جميع مظاهر نشاط المنشأة والتي من الممكن أن تمثل أحد أهم العوامل لنجاح المنشأة، حيث تعدّ الموارد البشرية من تلك العوامل لنجاح المشروعات ولكن التقارير المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي على العناصر (الكمية) التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

[1] طارق عبد العال حمّاد، **التقارير المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:68، 69.

كل هذه القيود والمحددات السابقة الذكر يترتب عليها آثار مختلفة على جودة التقارير المالية ومن أجل التغلّب على هذه المحددات تبذل المنظمات المهنية في الوقت الحاضر جهودا حديثة ومستمرة بغية تحسين جودة التقارير المالية.[1]

المبحث الثاني: مراحل إعداد التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها لذلك تعتبر أحد مؤشرات فاعلية نظام المعلومات المحاسبي جودة تلك التقارير وملائمتها للمستخدم أو المستفيد بحيث يجب أن تكون التقارير فعّالة تعمل على إزالة العديد من المشاكل التي قد ترافقها.[2]

المطلب الأول: القياس المحاسبي وعمليات المدخلات

تشكل الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة المؤسسة لنشاطها المصدر الأساسي للبيانات التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي، وتتكون إمّا من عمليات اقتصادية تنشأ عن العلاقة بين الأنظمة الفرعية للمؤسسة أو من خلال علاقة المؤسسة التبادلية مع محيطها.

ويتم توثيق هذه الأحداث الاقتصادية من خلال الوثائق والمستندات، حيث تعدّ هذه الوثائق والمستندات الأساس في عملية التسجيل المحاسبي وتعتبر أيضا بمثابة الدليل على حدوث العمليات الاقتصادية، إنّ المستندات تقوم بعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة ولذلك تعتبر بمثابة المادة الخام التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة.

كما تنشأ البيانات والأحداث من خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية، حيث تكون عبارة عن أحداث اقتصادية قابلة للقياس كميا، بحيث يكون لها أثر في حسابات الوحدة ويظهر في حساباتها وقوائمها المالية، ويوجد نوعان من العمليات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة (العمليات الخارجية والعمليات الداخلية).[3]

وتختلف المستندات باختلاف أنشطة المؤسسة وعلاقاتها، ومن أهم هذه المستندات ما يلي:

أولا:الفاتورة: تعتبر من أهم الوثائق التي تستخدمها المؤسسة في نشاطها، وهي عبارة عن مستند أساسي لإثبات عمليات الشراء والبيع تتضمن عددا من البيانات الأساسية والهامة في التسجيل المحاسبي.

---

[1] المرجع السابق.

[2] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص101.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2006، ص ص:173، 174.

ثانيا:طلب الشراء: هو عبارة عن وثيقة تعد من قبل الإدارة أو القسم الذي يحتاج مواد (معدّات) بحيث يحدد في هذا الطلب نوع من المواد المطلوب شرائها ومواصفاتها والكميات المطلوبة.

ثالثا:أمر الشراء: بعد أن تستلم إدارة المشتريات طلب الشراء من الإدارة المختصة تقوم بإعداد أمر الشراء يحتوي على البيانات الرئيسية الواردة في طلب الشراء، بالإضافة إلى تحديد المورد الذي سيتم الشراء منه والأسعار.

رابعا:أمر البيع: بناء على الطلبيات الواردة من الزبائن يقوم قسم المبيعات بإعداد مستند يطلق عليه أمر البيع، ويتضمن اسم العميل وعنوانه وأرقام ومواصفات والكميات من الموارد المطلوبة.

خامسا:أمر التوريد: بعد أن تستلم إدارة المشتريات طلب الشراء من الإدارة المختصة تقوم باستدراج عروض أسعار مجموعة من الشركات الموردة للأصناف المطلوبة وتقوم بإعداد كشف تفريغ عروض أسعار يتم من خلالها اختيار المورد المناسب وبناء عليه يتم إصدار أمر التوريد.[1]

سادسا:مستند الصرف: يستعمل لتنفيذ كافة العمليات المتعلّقة بالصرف من قبل الوحدة الاقتصادية.

سابعا:مستند القبض: يستعمل لتنفيذ كافة العمليات المتعلقة بقبض النقدية والمتمثلة بالإيرادات التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير.

ثامنا:مستند القيد: يستخدم لتثبيت قيود التسويات التي لا تتضمن عمليات دفع أو قبض فعلية.[2]

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية

تقوم عمليات المعالجة في نظم المعلومات بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، وتتضمن المعالجة في النظام المحاسبي استخدام اليوميات والسجلات من أجل تأمين تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام، تتم بعد ذلك عملية ترحيل القيود إلى الحسابات في دفتر الأستاذ، تدعى عملية نقل البيانات من العمليات إلى دفاتر الأستاذ بعملية الترحيل،حيث أنّ قبل تسجيل بيانات العملية المالية يتم ترحيلها لمعرفة طرفها المدين والدائن.

تعتبر الدفاتر والسجلات المحاسبية من أهم المقومات التي تقوم عليها الدورة المحاسبية في مرحلة التشغيل داخل نظام المعلومات المحاسبي، وتتمثل هذه الدفاتر والسجلات فيما يلي: [3]

---

[1] عبد السميع الدسوقي، **أساسيات المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:8، 9.

[2] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص81.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص:63، 64.

أولا:اليومية العامة: هي سجلات محاسبية يتم فيها تسجيل البيانات بترتيب حدوثها وبقيم مالية وكل قيد في اليومية يعكس البيانات الأساسية لعملية معيّنة، وهي تظهر القيم المدينة والدائنة وتتضمن اليومية أعمدة تتكون من الحقول التالية:

المبلغ المدين، المبلغ الدائن، البيان (تسجل فيه من الحساب إلى حساب آخر، وشرح العملية)، رقم المستند (مثل مستند القبض والدفع والقيد)،رقم القيد (رقم القيد التسلسلي للعملية المالية)، تاريخ العملية المالية.[1]

ويوضح الشكل الموالي جدولا خاصا لليومية العامة:

الجدول رقم (01): اليومية العامة في نظام المعلومات المحاسبي

التاريخ	رقم القيد	رقم المستند	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن

المصدر: محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص82.

ثانيا:دفتر الأستاذ: يمثل دفتر الأستاذ سجل محاسبي يتم فيه تلخيص كل ما يتعلق بحساب معيّن في شكل مالي، ويتم ترحيل القيم المسجلة في اليوميات إلى دفتر الأستاذ المناسب، وبالتالي فإنّ عملية الترحيل تمثل عملية تحديث للحساب الظاهر في دفتر الأستاذ عن طريق تعديل الرصيد بالزيادة أو التخفيض، وبالتالي فإذا كان دفتر اليومية يعكس حركة العمليات التي تتم بين الشركة والغير أو العمليات الداخلية، فإنّ دفتر الأستاذ يركز على بيانات كل حساب على حدى ويحدد رصيد هذا الحساب، وهناك نوعين من دفتر الأستاذ:

1- **دفتر الأستاذ العام:** يتضمن هذا الدفتر بيانات ملخصة عن كل حسابات الأصول، الخصوم الإيرادات، المصروفات التي تستخدمها الوحدة.

2- **دفتر الأستاذ المساعد:** ويهدف هذا الدفتر إلى تفصيل وتحليل حساب معيّن من حسابات دفتر الأستاذ العام، ومن الأمثلة على ذلك دفتر الأستاذ المساعد لحسابات العملاء...الخ.

ثالثا:ميزان المراجعة: هو عبارة عن بيان تلخيصي لجميع الحسابات التي استخدمتها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية، حيث أن:

[1] كمال الدين الدهراوي وسمير كامل، **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص70.

مجموع المبالغ المدينة = مجموع المبالغ الدائنة.

مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة.[1]

يعتبر الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في المؤسسة هو إنتاج المعلومات الضرورية والتي تساعد المستخدمين الداخليين والخارجيين في اتخاذ القرار.

وتتمثل الوظيفة الأساسية لنظام المحاسبة المالية في تقديم المعلومات المفيدة للمستخدمين الخارجيين وتتمثل المخرجات الرئيسية لهذا النظام في خمس قوائم مالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، الملاحق)، كما تستخدم مخرجات المحاسبة المالية أيضا لأغراض الاستخدامات الداخلية كتقديم أداء المشروع وإعداد الموازنات والخطط الخاصة بالفترات المقبلة.

تتمثل المدخلات الأساسية لنظام المحاسبة المالية في البيانات التي تنشأ من العمليات المحاسبية مع الأطراف خارج وداخل المؤسسة.

الشكل رقم (09): مكونات نظام المحاسبة المالية

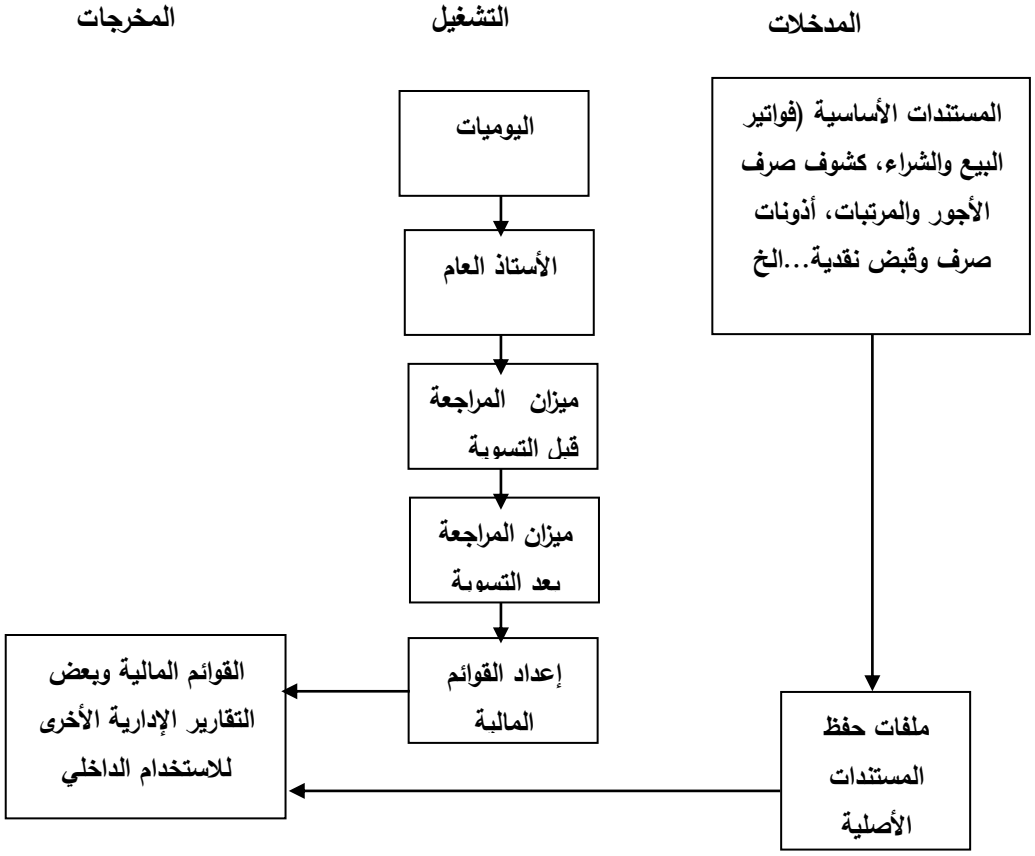

المصدر: أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبي (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنّية، عمّان، 1977، ص55.

[1] المرجع السابق، ص ص:71، 72.

المطلب الثالث: إعداد التقارير المالية

يقدّم نظام المعلومات العديد من المخرجات، والتي تتمثل في التقارير والقوائم المحاسبية التي ينتجها هذا النظام والتي تعتبر بمثابة المنتج النهائي له، وقد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية لأطراف خارج المؤسسة، أو تقارير أو قوائم تستخدم داخل المؤسسة بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والمتابعة، والتقارير المحاسبية هي الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات النظام المحاسبي للمستفيدين، وهذه التقارير تكون على شكل قوائم مالية وتشمل قائمة المركز المالي (**أنظر الملحق رقم 01**)، قائمة الدخل (**أنظر الملحق رقم 02**)، قائمة التدفقات النقدية (**أنظر الملحق رقم 03**)، بالإضافة إلى التقارير الرقابية والتقارير التشغيلية والموازنات التقديرية، وهي بمثابة أدوات اتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل الشركة وخارجها لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات المحاسبي بجودة هذه التقارير وملائمتها للمستخدم وتتم من خلال عرض المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من خلال المرحلة السابقة (التشغيل) وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي تهدف بمجملها إلى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة.[1]

كما يساعد الإفصاح عن المعلومات في المراحل الثلاثة السابقة في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وتوصيل المعلومات إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن.

المبحث الثالث: متطلبات جودة التقارير المالية

هناك احتياجات متعددة من المعلومات المحاسبية، وتتوقف تلك الاحتياجات من هذه الأخيرة على الأغراض التي تستخدم فيها، وحتى يسهل فهمها وضمان تفسير موحد لها، فإنّه من الضروري عرضها وتقديمها في شكل تقارير يتم إعدادها طبقا لمجموعة من الافتراضات والقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمتفق عليها، كما يتطلب تحقيق جودة التقارير المالية عدّة متطلبات منها نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المطلب الأول: الخصائص النوعية كمدخل لتحقيق جودة التقارير المالية

إنّ التقارير المالية تهدف إلى تقديم معلومات مالية ومحاسبية عالية الجودة من أجل تلبية مختلف الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، وإنّ جودة هذه المعلومات هي في الأصل مرتبطة باحتوائها على جملة من الخصائص النوعية التي تم تحديدها من طرف المعايير المحاسبية الدولية، ومن أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومة المالية ما يلي:

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:107، 108.

أولا:الملائمة:

لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعيّن عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدّت من أجلها، وتعتبر المعلومات ذات جودة عالية عند ارتباطها بهدف معيّن يساعد متخذ القرار على تقييم مصلحة هذا القرار وملائمته في اختيار بديل من بين البدائل واعتباره ذات أهمية إذا كان الإفصاح له تأثير في قرار المستخدم للمعلومات للبدائل المتاحة، وقد وصف مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملائمة أنّه المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية.[1]

ثانيا:المصداقية:

تعتبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلى أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدرا ملائما لمستخدمي التقارير المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة وبما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.[2]

ثالثا:الثبات:

يدل الثبات على ذلك الاتساق المستمر حيث التقيد باستخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية والطرق والسياسات المتبعة في العملية المحاسبية وغيرها من الآليات المتبعة في عملية الترحيل والعرض لمختلف الأحداث في القوائم المالية، حيث أنّ الثبات في استخدام تلك المبادئ والطرق يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية.

رابعا:القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة إلى أخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها.[3]

خامسا: القابلية للفهم:

بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب اتخاذ القرار، وتتأثر خاصية القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى.

---

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص292.

[2] المرجع السابق، ص 293.

[3] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص ص:89، 90.

ممّا سبق يتضح أن جودة التقارير المالية الجيّدة تتميز بخصائص معيّنة تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم مع مستخدمي المعلومات.[1]

وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:

1- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توافر هيكل تنظيمي فعّال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشآت بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنّه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعّالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أنّ سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأنّ بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم المخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقوانين المطبقة.

3- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاّك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4- **معايير فنّية:** إنّ توفر معايير فنية يؤدّي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.[2]

---

[1] طلال الججاوي وريان نعوم، **المحاسبة المالية (مناهج الجامعات العالمية)**، جهينة للنشر والتوزيع، عمّان، 2007، ص50.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:58، 59.

المطلب الثاني: متطلبات متعلّقة بالعملية المحاسبية

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي والتي تشمل مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المستلزمات ما يلي:

أولا: المستلزمات المادية:

وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

ثانيا: المستلزمات البشرية:

وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.[1]

ثالثا: المستلزمات المالية:

وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

رابعا: قاعدة البيانات:

وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التنظيمية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

إنّ تصميم نظام سليم للمعلومات المحاسبية يتطلب توفير مجموعة من المستلزمات المادية والبشرية والمالية وذلك لإدارته وتشغيله بكفاءة وفاعلية وتحقيق الجودة في إنتاج المعلومات وتوصيلها للمستخدمين.[2]

المطلب الثالث: متطلبات رقابية إجرائية

تتمثل المتطلبات الرقابية الإجرائية في:

- متطلبات نظام الرقابة الداخلية؛
- متطلبات التدقيق الداخلي؛
- متطلبات التدقيق الخارجي.

---

[1] محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص:141، 142.

[2] أحمد حسين علي حسين، **تحليل وتصميم النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص:46، 47.

أولا: متطلبات نظام الرقابة الداخلية:

إنّ أي نظام من الأنظمة حتى يكون فعّال ويعطي النتائج التي وضع من أجلها لابد وأن يعتمد على مقومات تساعد في إنجاحه، ونظام الرقابة الداخلية كأي نظام له من المتطلبات ما تساعد في فعاليته، والتي تتمثل فيما يلي:

1- الهيكل التنظيمي الكفء: وجود هيكل تنظيمي كفء يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعالة كونه يحدد المسؤوليات بدقة والهيكل التنظيمي يختلف من منشأة إلى أخرى وفقا لحجم المنشأة واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها. وحتّى يكون الهيكل التنظيمي الكفء لابد من مراعاة تسلسل الاختصاصات وتوضيح السلطات والمسؤوليات لكل إدارة داخل المنشأة بدقة، حتى يكون هناك وضوح عند كل إدارة عن المسؤوليات التي تقع على عاتقها مما يسهل على وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعّال. كذلك يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية للمنشأة إلى استقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة والمسؤولية بطريقة تسهل عملية تحديد المسؤول عن ارتكاب أي خطأ أو مخالفة.

الهيكل التنظيمي الجيد ومبادئ محاسبة المسؤولين يمكن أن تساعد على تتبع التصرفات في كل ناحية داخل المنشأة، مما يعني أن تربط النتائج بالأفراد، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة اهتمام العاملين والعناية بما يقع على عاتقهم من مسؤولية،خاصة عندما يشعرون بأنهم سوف يحاسبون على الأخطاء التي يرتكبونها أو يقدم لهم الحوافز في حالة عدم ارتكاب الأخطاء وزيادة الكفاءة لديهم.

مما سبق يمكن القول أن الهيكل التنظيمي الكفء يشمل:

- الرقابة الداخلية على العمليات وذلك بأن لا يقوم موظف واحد أو إدارة واحدة بأداء العملية من بدايتها حتى نهايتها.
- أن تحدد مسؤولية تسجيل البيانات وتداولها، ومسؤولية تداول والمحافظة على الأصول التي تتم المحاسبة عنها.
- الاستقلال التنظيمي وذلك عن طريق تحديد سلطات كل إدارة ومسؤولياتها وتنظيم العلاقة بين الإدارات.[1]

2- النظام المحاسبي السليم:يعتمد هذا النظام على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع، وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة، ويجب أن يراعي في السجل أو المستند البساطة والوضوح حتى يسهل

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص:169، 170.

فهمه على من يستعمله، ويجب أن يخدم ذلك السجل أو المستند هدفا من أهداف إدارة المشروع. كما يجب أن يراعي في تصميمه كافة استخداماته المحتملة حتى نقلل من تغيير النماذج كل حين.هذا كما يجب أن يراعي في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند.

أما الدليل المحاسبي فيجب أن يراعي في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد وكلفة ممكنة، وأن يتضمن الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات واستخراج النتائج.

3- كفاءة الموظفين: تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب،لذلك تعتبر عملية اختيار الموظفين ذوي الكفاءة العالية وتدريبهم وصفاتهم الشخصية من العناصر التي يجب أخدها بعين الاعتبار عند تقييم نظام الرقابة الداخلية حيث أن العامل الكفء يلعب دورا مهما في إنجاز وتحقيق مبتغيات المؤسسة.

4- استخدام الوسائل الآلية بشكل جيد:يجب استخدام كافة الوسائل الآلية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمحافظة على أصول المشروع وموجوداته من أي تلاعب أو اختلاس.[1]

5- ضرورة توافر أدوات رقابية مناسبة:إن عملية رقابة الأداء في إدارات المؤسسة من شأنه تحقيق كفاية عالية فيها،بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها، وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه، ويتم ذلك إما بطريقة مباشرة كإشراف كل مسؤول على عمل من هم دونه، أو بطريقة غير مباشرة كاستعمال الأدوات الرقابية المختلفة مثل الميزانيات التقديرية، التكاليف المعيارية، والتدقيق الداخلي.

ثانيا:متطلبات التدقيق الداخلي:

تتمثل متطلبات التدقيق الداخلي فيما يلي:

1- استقلال وموضوعية المدقق الداخلي:لا تعتبر الخدمات الرقابية والتدقيقية ذات قيمة بعيدا عن مفهومي الموضوعية والاستقلالية، إذ يعتبر مفهوم الاستقلال بشكل عام حجر الزاوية في أي عملية تدقيق أو أي عملية رقابية أو تقييمية، حيث يشير مفهوم الاستقلال إلى البعد عن تضارب المصالح التي تتطلب من المدقق أن يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وأن يكون بعيدا عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها، وأن يكون بعيدا عن تأثير مصالحه الشخصية

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص:209، 210.

في الوحدة، وهذا يعني شعور الممارسين بأنهم قادرين على اتخاذ قراراتهم بدون أي ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم.

2- مكانة المدقق الداخلي في الشركة: يؤثر الموقع التنظيمي للمدقق الداخلي في الشركة على قدرته في تحقيق الاستقلالية والموضوعية في عمله كما أشرنا سابقا ويختلف الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي في بيئة الرقابة من شركة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى تبعا للتطور الذي بلغته هذه الشركة أو تلك في متابعتها ومسايرتها لأحدث نظم الرقابة، حيث أنها تخضع إما للإدارة العليا أو لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

3- المتطلبات المعرفية والأخلاقية وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي: لاشك أن التطورات التي حدثت على وظيفة التدقيق الداخلي تستوجب تطورا موازيا في المواصفات والمتطلبات المعرفية والمهنية، حيث أنّه من الضروري أن يتم الأخذ بالأساليب العلمية في تطوير أداء المدققين الداخلين وتعزيز خبراتهم عبر سياسات مناسبة من التدريب أو حتى إفراد شهادات أكاديمية للمهنة بحيث تتركز الدراسة الأساسية فيها في مجالي الإدارة والمحاسبة.

إن المدقق الداخلي يحتاج إلى تنمية مهاراته في جوانب أخرى غير الجوانب المعرفية والعلمية مثل الجانب السلوكي، وقد حدد معهد المدققين الداخلين المواصفات الواجب توفرها في المدقق الداخلي حيث وضع المدقق أربعة قواعد عامة وهي النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة.[1]

ثالثا: متطلبات التدقيق الخارجي:

تتمثل أهم متطلبات التدقيق الخارجي التي يتضمنها قانون ساربانس أوكسلي فيما يلي:

1- الاستقلالية:

تعد استقلالية مدقق الحسابات من أهم معايير قانون ساربانس أوكسلي Sarbanes Oscley والقواعد الأخلاقية لمهنة التدقيق، لما لها من أثر على شفافية وصحة التقارير المالية والمعلومات المعلن عنها.

وقد تناول القانون مسألة استقلالية مدقق الحسابات، وحدد نطاق الخدمات المقدمة إلى المستفيدين التي تضم في طياتها تدقيق الحسابات والتناوب بين شركاء تدقيق الحسابات، ويحظر على مدقق الحسابات على وجه التحديد القيام بعمليات غير مرتبطة بتدقيق الحسابات مثل مسك السجلات والتدقيق الداخلي للحسابات، أو الخدمات المتصلة بالموارد البشرية أو الخدمات القانونية

[1] حمزة بوسنة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص ص:69، 70.

وخدمات التأمين، ويحظر على شركة التدقيق أن تقدم خدمات غير خدمات التدقيق المتعارف عليها، باستثناء حالات يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لشركة.

كما ينبغي على الشركات أن تتناوب في كل خمس سنوات على تغيير شركة التدقيق التابعة لها، ويتم إخضاع مدقق الحسابات لسلطة لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة وبشكل مباشر.[1]

ويشترط في أعضاء لجنة التدقيق الاستقلالية ولكي يتوفر هذا الشرط ينبغي توفر الشروط الآتية:

- أن لا تكون لديه أي مصلحة مباشرة وغير مباشرة في العقود والأعمال التي تتم لحساب الشركة؛
- أن لا تكون لديه أي مصلحة شخصية ذات شأن مع المدراء التنفيذيين؛
- أن لا يشارك في عضوية لجنة التدقيق الأكثر من شركة واحدة تمارس ذات النشاط.[2]

ثانيا: الكفاءة وأخلاقيات المراجع:

التدقيق الخارجي كبديل ملائم وضروري للتصرفات اللاّأخلاقية وغير الملاحظة، حيث من المعلوم عدم استطاعة المستثمرين ملاحظة درجة الأخلاق التي يعمل بها المدراء بشكل مباشر، حيث أن الذين يتمتعون منهم بدرجة عالية من الأخلاق لديهم الرغبة بإظهار استقامتهم لتحسين قيم حصصهم من الأرباح، ولكن بنفس الوقت لا يوجد ما يمنع بعض المدراء الذين لديهم مقاييس أخلاقية متدنية من العمل في الإعلان الكاذب، وهنا من أجل ضمان صحة إعلامهم لمشتري الأسهم، يعمل الكثير منهم على توظيف مدققين قادرين على إثبات صدق وصحة الإفصاح عما تتضمنه القوائم المالية والقابلية للشهادة على ذلك، حيث يقوم المدققين بإعطاء آرائهم بعدم وجود أية أخطاء وتلاعب في تمثيل مادة معينة في البيانات المالية عند الإعلان عنها.

وحتى تكون شهادتهم صادقة وموثوقة، ينبغي على المدققين أن يكونوا على درجة عالية من الإدراك بأنهم مؤهلين لمراقبة أخلاقيات المدراء وتصرفاتهم، وكذلك ينبغي عليهم بذل أقصى جهودهم في ملاحظة أقصى التصرفات اللاّأخلاقية للمدراء وأن يقنعوا المستثمرين بأنهم قادرون على فعل ذلك، وهنا لا بد من وجود عقوبات تفرض على المدققين الذين لا يقومون بعملهم الرقابي بالشكل المناسب، حيث أن وجود هذه العقوبات يسعى المدققون لتحقيق مصالحهم الشخصية وذلك

---

[1] أمين لطفي السيد أحمد، **المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 96.

[2] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 98.

بتعاملهم مع مدراء يستغلون مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الشركة.[1]

المطلب الرابع: الخصائص النوعية للمستخدمين

إنّ مستوى جودة المعلومة المحاسبية والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية الذاتية الأساسية، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه في المعرفة المتعلّقة بمضمون الكشوف المالية ذات الغرض العام، ويؤثر متخذ القرار بشكل مباشر على مستوى الإفصاح، واعتمادا على هذا فمهنة المحاسبة حددت تاريخيا مستوين لمستخدمي المعلومات المحاسبية، المستخدم العادي (المستثمر العادي)، والمستخدم الحصيف (المستثمر الحصيف).

أولا: المستثمر العادي (متوسط الفطنة) :

حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين، كانت المعلومات المحاسبية توجه أساسا لخدمة الإدارة والدائنين، لكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) تحول التوجه المعلوماتي للكشوف المالية إلى المساهمين والمستثمرين، ولقد جاءت هذه الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي والبورصات المالية ومن المحاسبين، فأهم خاصية تتعلق بمستعمل الكشوف المالية القابلية للفهم.

المستثمر هو عادة ما يكون من جمهور المساهمين، الذي لا تتوفر لديه القدرة في الحكم على كفاية المؤسسة التي يقبل على استثمار أمواله فيها، ولا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية واقتصادية كافية، فهو يعتمد في اتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات (محافظ الحسابات) حول المركز المالي للمؤسسة.

فالإفصاح المحاسبي المتوجه إلى المستثمر العادي يسمى الإفصاح الوقائي، الذي يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المالية المتضمنة في الكشوف المالية التقليدية (كشفي الميزانية وحساب النتائج)، ومع الزمن أضيفت لهما ملاحظات حول السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول الثابتة وتحديد الإهتلاكات، وطريقة تقييم المخزون السلعي وعدد الأسهم المصدرة.[2]

---

[1] Khayarallah Belaid, **les Constatations d'Audit**, tunis, centre de publication universitaire, 2007, pp :132, 133.

[2] قاسم إبراهيم الهبيثي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، ج3، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص34.

ثانيا: المستثمر الحصيف:

ظهر مفهوم المستثمر الحصيف أواخر الستينات من القرن العشرين، عندما تم التركيز على فائدة المعلومات المحاسبية (أي جودة المعلومات المحاسبية) في اتخاذ القرارات، فهذا المستثمر يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة، وله القدرة في استخدام وتحليل المعلومات المحاسبية وهو متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية والاقتصادية ويوازن بين البدائل.

فالإفصاح الموجه إلى المستثمر الحصيف يسمى الإفصاح الإعلامي، ويتضمن كل ما يقدمه الإفصاح التقليدي (الوقائي) الخاص بالمستثمر العادي، بالإضافة إلى جدول التدفقات النقدية جدول تغير الأموال الخاصة، ومتممات أخرى للكشوف المالية الأساسية كالملحق، تقرير مدقق الحسابات، وتقرير الإدارة.

فالإفصاح الإعلامي ينقل الاهتمام من الكشوف المالية الأساسية ذات الغرض العام إلى التقارير المالية، التي تعتبر أشمل من الكشوف المالية، وهذا ما تضمنته المعايير المحاسبية الدولية من تقارير إضافية مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ولتحقيق أهداف التقارير المالية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)* وضع لها ثلاثة محددات (قيود) وهي كالتالي:

- التوقيت الملائم أو المناسب؛
- الملائمة بين التكلفة والعائد؛
- الملائمة بين الخصائص النوعية.[1]

المبحث الرابع: الحوكمة كآلية لتحقيق التقارير المالية

يوجد العديد من الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بشكل يتلاءم وظروف المؤسسات وبيئة عملها، وسوف نتطرق لآليات الحوكمة والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، فمن خلال هذه الآليات تسعى الشركات إلى إرساء مبادئ الحوكمة وبالتالي المزيد من الشفافية والمصداقية وبث روح الثقة للمتعاملين وأصحاب المصالح .

* International Accounting Standards Board.

[1] الحاج نوي، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013، ص38.

المطلب الأول: متطلبات إدارية لحكومة الشركات ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية

إن ممارسات الحوكمة تختلف فيما بين الشركات وتبعا للظروف، كما تختلف بشكل أكبر فيما بين الدول، وينبغي أن تتمتع حوكمة الشركات بقدر من المرونة والتطور، إلى أن الحقيقة العالمية هي أن الطلبات التي يفرضها السوق من الشفافية وحماية المستثمرين، تفرض على الدول والشركات أن تقوم بفحص نظام الحوكمة بها، وأن تتحرك نحو توفير الضمانات التي يطلبها ويسعى إليها المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصالح، ومن أهم هذه الضمانات وجود مجالس إدارة بالشركات لديها القدرة على أداء مهامها الإشرافية بكفاءة وفعالية .

إن المحور الذي ترتكز عليه الحوكمة الجيدة هو مجلس الإدارة، والذي يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لزيادة تصرفات الشركة التي تهدف إلى تحقيق الأغراض المختلفة للشركة، ومن تم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأس مالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة والرفاهية الاجتماعية بصفة عامة.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن استقلال مجلس الإدارة يخفض الخسائر التي تنشأ من مشكلة الوكالة والتي تعتبر أمرا أساسيا في الشركات العامة والتي تتمثل في الفصل بين الملكية والإدارة، وهكذا فإن حوكمة الشركات تعني ببساطة وبصفة محددة أن يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وهذا هو السبب الأساسي في وجوب إعطاء درجة كافية من الاستقلال لمجلس الإدارة تمكنهم من تقنين قدرته في رقابة المديرين وفصلهم إذا لم يحققوا الأداء المطلوب، والوكلاء لا يمكنهم مراقبة أنفسهم بشكل جيد كما أن المديرين الذين يتعدون على حقوق الآخرين غالبا ما لا يقومون بفصل أنفسهم.

وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما واجب العناية المهنية اللازمة والذي يتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات

[1] نبيل محمد مرسي، **الإدارة الإستراتيجية (تكوين وتنفيذ استراتجيات التنافس)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 88.

الموضوعة، وواجب الإخلاص في العمل ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.[1]

كما يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعّالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليتهم أمام الشركة والمساهمين، وهذا من خلال قيام أعضاء مجلس الإدارة بتوفير كامل للمعلومات وكذا بنوايا حسنة وبعناية والعمل على تحقيق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين، وكذلك إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإنّ على مجلس الإدارة العمل على تحقيق معاملة عادلة اتجاه كافة المساهمين والقيام بوظائف رئيسية كتوجيه إستراتجية الشركة وسياسة المخاطر وخطط العمل السنوية وتحديد أهداف الشركة واختيار المسئولين التنفيذيين الرئيسيين، ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة، وكذلك أيضا يجب أن يكون مجلس الإدارة قادرا على ممارسة التقييم والحكم الموضوعي لشؤون الشركة بصفة مستقلة وهذا من خلال تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بمهام يحتمل وجود تعارض في المصالح بها، ومن أمثلة مسؤوليات مجلس الإدارة ضمان نزاهة القوائم المالية وترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية وتحديد مكافآت مجلس الإدارة، وأيضا عندما يتم إنشاء لجان لمجلس الإدارة ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد وأن يفصح عن صلاحياتها، وكذلك يجب أن يتوفر لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات وفي الوقت المناسب كي تساعد على اتخاذ القرار.

وبالتالي فإنّ الحوكمة الجيّدة من خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات والفترات الحتمية للهبوط في الأعمال بما يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم ستظل في أمان، كما أنّ إشراف مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على منع التهاون الإداري وعلى تركيز اهتمام المديرين على تحسين أداء المنشأة وتوفير تقارير مالية ذات مصداقية تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات سليمة.[2]

بالإضافة إلى التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعّال لتحقيق الإفصاح المحاسبي والمعلومات الناتجة عنها، وذلك بما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي أنّ هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات

---

[1] جميل أحمد ومحمد سفير، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص ص:11، 12.

[2] المرجع السابق، ص15.

المحاسبية المفصح عنها، فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أنّ الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإنّ إطار الإجراءات الحاكمة في الشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية كذلك فإنّ الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار أنّ المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، كما أنّ التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.[1]

إنّ أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومتعاملين، وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإنّ الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

كما يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بأنّه المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من القوانين القانونية والرقابية والمهنية والفنّية، مما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

ويعتبر كل من استعاد ثقة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد من أهم دوافع تطبيق حوكمة الشركات، وخاصة بعد تزايد حالات الانهيارات التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة التي ترجع إلى التلاعب وعدم دقة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الخاصة بها، كما يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السوق**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص ص:46، 47.

والتي يضمن توفير المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتفق مع معايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة.

باتت الحاجة الملحة إلى لجان المراجعة في شركات المساهمة نظرا لحاجة بيئة الرقابة والمراجعة إليها، وذلك لحماية مصالح المستثمرين في شركات المساهمة ولتدعيم الهيكل الرقابي لهذه الشركات من أجل مواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي، وبالتالي تحسين عملية إعداد التقارير المالية وإضفاء الثقة والمصداقية عليها كأساس لاتخاذ القرار الاستثماري، كما أنّ القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين.

وقد أكدّت معظم التقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى لتطبيق الحوكمة، حيث تمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة، كما تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة، كما أشارت العديد من الدراسات إلى أنّ مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للشركات تتوقف على مدى وجود لجان مراجعة منبثقة عن مجالس إدارة هذه الشركات، وأن لجان المراجعة تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 قانون(Sarbanes-Oscley) الذي تناول ضرورة التوسع في الإفصاح، وضرورة تقديم التقارير المالية من جانب الشركات المساهمة والحوكمة، والإشراف على مراجعي الحسابات، كما أوضح هذا القانون كيفية تشكيل لجنة المراجعة ومهماتها وواجباتها من أجل ضمان سلامة وموثوقية تقرير المراجعة الخارجية وحماية المراجع من احتمالية تعرّضه لضغط الإدارة.

وبذلك يتضح أنّ لجان المراجعة تعد من أهم أدوات الرقابة في الشركات المساهمة، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات، حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي، ويوجد تأثير مباشر لجودة المعلومة المحاسبية على المستثمرين في اتخاذ العديد من القرارات، وبذلك فإنّ التطبيق الفعّال للحوكمة سيؤدي غلى دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف يجب أن تسعى لجان المراجعة نحو تدعيم

استقلالية وظيفة المراجعة عن إدارة المنظمة، وتساعد المراجع الخارجي على أداء عملية المراجعة بدون أية ضغوط تؤثر سلبا على مصداقية نتائجها أو كفاءتها، وبالتالي التشكيك في صحة التقرير المالي للمنظمة، وتعتبر لجان المراجعة تطوير لعملية المراجعة في معناها الواسع، إذ جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة من خلال توفير تأكيدات إضافية بأنّ مجالس إدارة المنظمات تؤدي مسؤولياتها ووكلاء عنهم بكفاءة وفعالية، فلجان المراجعة تقوم بالتأكيد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة أحد عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلومات سليم يضمن جودة التقارير المالية المعدّة سواء للنشر العام أو للاستخدام الداخلي، كما أنّ وجود لجنة مراجعة يؤدّي إلى تدعيم المركز الاقتصادي للمنظمة من خلال تزويد باقي أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس في إدارة شؤون المنظمة، فهي خط اتصال رسمي بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تناسق المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام سيطرة المجلس على المنظمة.[1]

تعتبر لجان المراجعة أداة جيدة من أدوات الحوكمة، فهي تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وكذلك الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعة فضلا عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى ما سبق تختص لجان المراجعة بفحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي، والتحقق من إستجابة إدارة الشركة لملاحظات مراقب الحسابات، وبالتالي ما تقوم به لجان المراجعة تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين، وتعظيم ثروتهم بشكل عادل وكذلك دعم ومساندة مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات.[2]

المطلب الثاني: متطلبات عملية لحوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة التقارير المالية

تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا أو تأثرا بمبادئ الحوكمة، فلا يمكن لمبادئ الحوكمة أن تطبق بفاعلية بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أنّ مبادئ الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة جليا فيما يلي:

---

[1] سامي مجدي محمد، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 02، المجلد رقم 46، يوليو 2009، ص 32.

[2] سامح محمد رضا ورياض أحمد، **دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية**، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2011، ص ص: 9، 10.

- ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة وتحقيق التوصيل الفعّال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن، هذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة؛
- إنّ قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعّال وتبنّي منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.[1]

كما تعتبر الرقابة سواء الداخلية المتمثلة في المراجعة الداخلية ولجان المراجعة والرقابة الداخلية أو الخارجية المتمثلة في المراجعة الخارجية وغيرها، من أهم الآليات الرقابية التي يعتمد عليها مفهوم حوكمة الشركات، حيث تقوم المراجعة الداخلية بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أنّ مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها الإدارة في مجال إدارة المخاطر فوظيفة المراجعة الداخلية قد اتسع نطاقها من دورها التقليدي وهو المراجعة المالية إلى المراجعة الإدارية ثم إلى التركيز على إضافة قيمة للمؤسسة متمثلة في مراجعة إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس المخاطر وهذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة على أنّ المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثلهم وأنّ الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم.[2]

تساعد المراجعة الداخلية المنظمة على تحديد وتقييم المخاطر الهامة التي يتعرض لها، وأن يساعد في تحسين إدارة المخاطر ونظم السيطرة عليها، كما يجب أن يتم من قبل المراجعة الداخلية وتقييم لعملية الحكومة بالمؤسسة.[3]

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذوها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة

---

[1] رضا جاوحدو، **تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ورهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي، 07 و08 ديسمبر 2010، ص06.

[2] يحي سعيدي لخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، 2012، ص ص: 192، 193.

[3] Jacques Renard, **Théorie et Pratique de l'Audit Interne**, Paris, eyrolles editors d'organisation, 2010, p73.

وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، فقد أكدّت لجنة كادبيري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيّد وتستند إلى تشريع خاص بها.

فالتدقيق الداخلي من خلال مهامه يقم بمساعدة وتوجيه الإدارة من أجل إعداد قوائم مالية ذات جودة، حيث لما يكون نظام التدقيق الداخلي ذو كفاءة عالية يساعد في جودة التقارير المالية.

إن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد بين التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات فممارسة المراجعة الخارجية من قبل مراجع خارجي يتمتع بالاستقلالية والحيادية يعتبر أحد أهم الوسائل التي تضمن جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، حيث تسمح بتخفيض تكاليف العمليات وعدم تماثل المعلومات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة من خلال تقليل خطر الأخطاء التي قد تتضمنها القوائم المالية.

كما تتمثل الوسائل والأساليب والطرق والواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق مراجع الحسابات آليات مهنية عملية لها مساهمات إيجابية في دعم الدور الحوكمي الايجابي للمراجعة ولا يمكن تحقيق هذا الدور ما لم يكن مراجع الحسابات نفسه مقتنعا بأن الدور الحوكمي مرتبط باستعداده وقدرته على إثراء الممارسة المهنية العملية وإثبات أن للمراجعة دور حوكمي لاغنى عنه لأصحاب المصلحة في الشركات، ويمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرص مراجع الحسابات على الارتقاء بجودة المراجعة وتفعيل المساءلة المهنية لمراجع الحسابات.

وقد حرصت معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)* إلى رفع مستويات للأداء المهني لمراجع الحسابات الخارجي، بحيث يترتب على التزام المراجع المستقل بهذه المستويات ارتفاع جودة أدائه لمهنته.[1]

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA)** على أن دور التدقيق الخارجي يعزّز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والحكمة ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل على ما هو

* International Fédération of Accountant.

[1] ريمة هيدوب ليلى، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:10، 11.

** Institute of Internal Auditors.

مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد المالي والإداري، أما الحكمة فتحدد الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة ويستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية، وقد أكدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية على ضرورة أخذ وظيفة التدقيق الداخلي بنظر الاعتبار من المدقق الخارجي.[1]

[1] زين الدين بروش وآخرون، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012، ص 17.

خلاصة الفصل:

يتوقف تحقيق إدارة المؤسسة لأهدافها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات، على ما يقدمه لها نظام المعلومات من معلومات ونتائج، هذا الأخير الذي يعتمد على مدى دقة البيانات المستعملة لإنتاج المعلومات الكفيلة لتحقيق أغراض المؤسسة وأغراض المستعملين لها في شتى المجالات.

كما يتضح أنّ وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة، ولذلك فإنّ مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أنّ المبادئ والإجراءات هي الأخرى تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية والمالية

تمهيد

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد تعرفنا على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وكذا طبيعة العلاقة التي تربطهما، وعند تناول أي موضوع بالدراسة، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، وحيث أن عملية التنظير قد عرفت تطورا كبيرا فإنه أصبح أكثر أهمية تطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها، لذلك فالهدف من الدراسة الميدانية هو معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية، من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في المؤسسات الاقتصادية والمالية بولاية جيجل.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح مراحل الدراسة الميدانية، الذي سنتطرق من خلاله إلى:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية؛

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة؛

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة وموضوع محدد في البحث حيث يتناول أحداث وظواهر وممارسات متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها والتفاعل معها، وبغرض التعرف إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الحوكمة على جودة التقارير المالية.

أولا: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في أفراد المؤسسات الاقتصادية والمالية الموجودة على مستوى ولاية جيجل.

ثانيا: عينة الدراسة:

بالنسبة لعينة الدراسة لن يتم تحديدها بشكل مسبوق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان حيث قمنا بإعداد وتوزيع (40) استمارة واعتمدنا طريقة التسليم المباشر، وبعدها قمنا باستبعاد (05) استمارات نظرا لعدم تمتع أفراد العينة بالمواصفات اللازمة أو بسبب عدم فهم بعض المصطلحات وبذلك تشكلت عينة الدراسة من (35) استمارة، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): الإحصائيات الخاصة بالاستبانة

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبانات المسترجعة	35	87.5%
الاستبانات غير المسترجعة	05	12.5%
الاستبانات الكلية	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

بغرض جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، تم استخدام الاستبانة(**انظر الملحق رقم04**) باعتبارها أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال

صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة، وقد تم في ضوء أهداف الدراسة تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين:

1-القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويشمل الجنس، العمر، الوظيفة الخبرة المهنية والمؤهل العلمي.

2-القسم الثاني: يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية ، وتم تقسيمه لثلاثة محاور كالتالي:

أ-المحور الأول: يناقش مدى مساهمة الحوكمة في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة ويتكون من (09) فقرات.

ب-المحور الثاني: يناقش كيف تعبر التقارير المالية عن الصورة الحقيقية للمؤسسة ويتكون من(10) فقرات.

ج-**المحور الثالث:** يناقش مدى مساهمة تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية ويتكون من(11) فقرة.

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي والموزعة كما يلي:

الجدول رقم (03): توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ولتحديد طول خلايا (فئات) مقياس ليكارت الخماسي المستخدمة في المحاور، ثم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت الخماسي (5-1=4)، حيث تمثل 4 عدد الفئات(من 1 إلى 2 تمثل الفئة الأولى، من 2 إلى 3 تمثل الفئة الثانية)، (من 3 إلى 4 تمثل الفئة الثالثة، من 4 إلى 5 تمثل الفئة الرابعة)، بينما تمثل 5 عدد الدرجات، ويحسب طول الفئة من خلال تقسيم عدد الفئات على عدد الدرجات (4 / 5=0.8)، وبعد ذلك يتم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (+1)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول خلية أو فئة (0.8+1=1.8)، وهكذا يصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): جدول التوزيع لمقياس ليكارت

الفئة	]1.80-1[	]2.6-1.80[	]3.40-2.6[	]4.2-3.40[	[5-4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical package force social sciences(SPSS)**، وسوف يتم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة؛
- الانحراف المعياري: يعتبر من أكثر مقاييس التشتت أهمية لأنه مفهوم جبري محدد بدقة ومن أقواها حساسية وأثرها شيوعا، والفكرة الأساسية له هي أنه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الانحراف المتوسط نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية، وذلك بتربيع الانحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum ni(xi-\bar{x})^2}{N}}$$

- اختبار ألفا كرونباخ (**Crambach'Alpha**) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة؛
- معامل ارتباط بيرسون (**Pearson Correlation Coeffient**) استخدم هذا المعامل لمعرفة مدى ارتباط كل عبارة من عبارات الإستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه الاتساق الداخلي لأداة الدراسة أو الصدق البنائي لها، كما يستخدم لمعرفة مدى ارتباط المحاور؛
- اختبار**T** في حالة عينة واحدة (**T-Test**): لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة؛
- اختبار تحليل التباين الأحادي-ذو الاتجاه الواحد **One Way Analysis of A NOVA**

(variance) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات؛

- اختبار **T(T-Test)** للعينة المستقلة لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين الإجابة.
- اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أو لا.

المطلب الرابع: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان):

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين هما:

1- صدق المحكمين:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من (05) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، متخصصين في المحاسبة والتدقيق والإحصاء، وقد تم إجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة بناءا على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان.

2- صدق الاتساق الداخلي:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأهداف الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة (40) وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له كالتالي(**انظر الملحق رقم 05**):

أ-الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة:

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (05): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تحترم الإدارة دور الأطراف المرتبطة بالشركة كالمساهمين وأصحاب المصالح.	0.379	0.025
02	تفسح الإدارة المجال أمام الأطراف ذات العلاقة بإجراء الرقابة على أعمال الشركة.	0.405	0.016
03	تقوم الإدارة بالمساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية.	0.372	0.028
04	تقوم الإدارة بتحديد الحقوق والواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم أعضاءه ودور الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح و لجنة المراجعة.	0.280	0.103
05	تتوخى الإدارة العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين والموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية.	0.882	0.000
06	تلتزم شركتكم بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل داخل المؤسسات سواء كانت قوانين وأنظمة مالية أم إدارية أو غيرها من ضوابط العمل.	0.683	0.000
07	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف المهتمة بالشركة.	0.714	0.000
08	تقوم الهيئات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	0.753	0.000
09	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	0.411	0.014

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول (الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة) هي قيم موجبة تتراوح بين 0.372 و0.882 مما يدل أن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ب-الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: التقارير المالية الجيدة تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة:

ويوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم(06): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني(تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	التقارير المالية وسيلة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف ذات المصلحة مع الشركة.	0.372	0.028
02	توفر إدارة شركتكم الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.	0.460	0.005
03	تقوم الشركات بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة.	0.593	0.000
04	تعبر المعلومة المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية.	0.598	0.000
05	تمتاز المعلومة الجيدة بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها.	0.322	0.059
06	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.	0.647	0.000
07	يتم الإفصاح عن جميع بنود المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	0.655	0.000

08	تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.	0.807	0.000
09	التقارير المالية الجيدة توضح الوضعية الحقيقية للمؤسسة.	0.381	0.024
10	تعتبر التقارير المالية أداة للاتصال الداخلي والخارجي.	0.408	0.015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني (التقارير المالية الجيدة تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة) هي قيم موجبة تتراوح بين 0.372 و0.807 مما يدل أن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ج-الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية:

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم(07):الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يوجد في شركتكم إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية.	0.710	0.000
02	تعمل إدارة شركتكم على توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.	0.687	0.000
03	يوجد في شركتكم مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.	0.787	0.000
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركات.	0.317	0.064
05	ترتبط الحوكمة بجوانب مالية ومحاسبية.	0.524	0.001
06	توفر حوكمة الشركات المطبقة مرتكزات القياس والإفصاح المحاسبي.	0.700	0.000

07	توفر أركان الحوكمة المجال أمام إنتاج معلومات جيدة.	0.315	0.066
08	تساهم العلاقات التعاقدية داخل المؤسسة في تقليل الأخطار المتعلقة بالعملية المحاسبية.	0.546	0.001
09	تعتبر لجان المراجعة عنصرا فعالا لإرساء حوكمة محاسبية رقابية.	0.583	0.000
10	تساهم الحوكمة في جودة التقارير المالية الداخلية.	0.209	0.229
11	تساهم الحوكمة في جودة التقارير المالية الخارجية.	0.368	0.030

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني(تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية) هي قيم موجبة تتراوح بين 0.368 و0.787 مما يدل أن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

3-صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والجدول التالي بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة:

الجدول رقم(08): صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

رقم المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة.	0.821	0.000
الثاني	التقارير المالية الجيدة تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.	0.873	0.000
الثالث	تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.	0.909	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

ثانيا: ثبات فقرات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

يوضح الجدول الموالي معاملات الثبات الخاصة بكل محور والمعامل الخاص بجميع المحاور **(انظر الملحق رقم 06):**

الجدول رقم (09): معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة.	09	0.738
الثاني	التقارير المالية الجيدة تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.	10	0.722
الثالث	تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.	11	0.752
جميع المحاور		30	0.884

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.6، وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبانة وأنها قابلة للتوزيع في صورتها النهائية.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، وخصائص العينة، واستعراض أبرز نتائج الاستبيان والتي يتم الوصول إليها من خلال تحليل فقراتها(**انظر الملحق رقم07**).

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين الجدول رقم(10) والشكل رقم(10) توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم(10): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	25	71.4
أنثى	10	28.6
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث من مجموع أفراد العينة، حيث بلغ عدد الذكور25 أي ما يعادل 71.4%، في حين بلغ عدد الإناث 10 أي ما يعادل 28.6%، وهذا يدل على تفوق جنس الذكور في المؤسسات محل الدراسة.

الشكل رقم(10): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

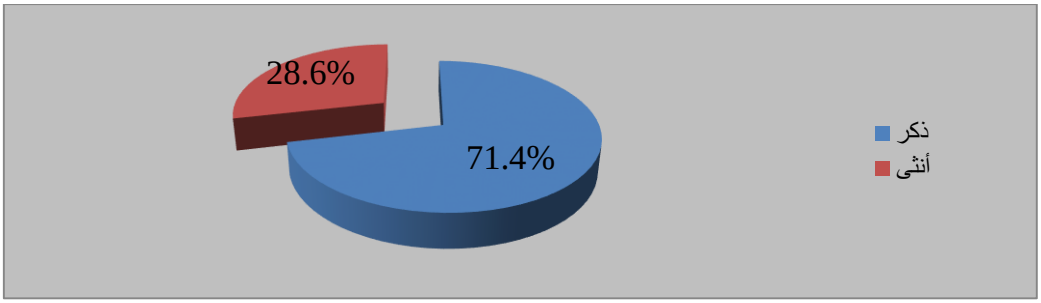

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Excel.

المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب العمر

يبين الجدول رقم(11) والشكل رقم(11) توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم(11): توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	7	20
من 30 سنة إلى 40 سنة	20	57.1
من40 سنة إلى 45 سنة	3	8.6
أكبر من 45سنة	5	14.3
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أكبر فئة عمرية لأفراد العينة هي التي تنتمي إلى المجال [30 سنة–40 سنة[، بتكرار مقداره 20 أفراد ونسبة مئوية 57.1%، تليها الفئة التي تنتمي إلى المجال أقل من 30 سنة بتكرار مقداره 7أفراد ونسبة مئوية 20%، ثم الفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال أكبر من 45 سنة بتكرار 5أفراد ونسبة مئوية 14.3%، آخر مرتبة كانت للفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال من [40 سنة –45 سنة] بعدد أفراد يساوي 3 ونسبة 8.6%، والشكل الموالي يوضح :

الشكل رقم(11): توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

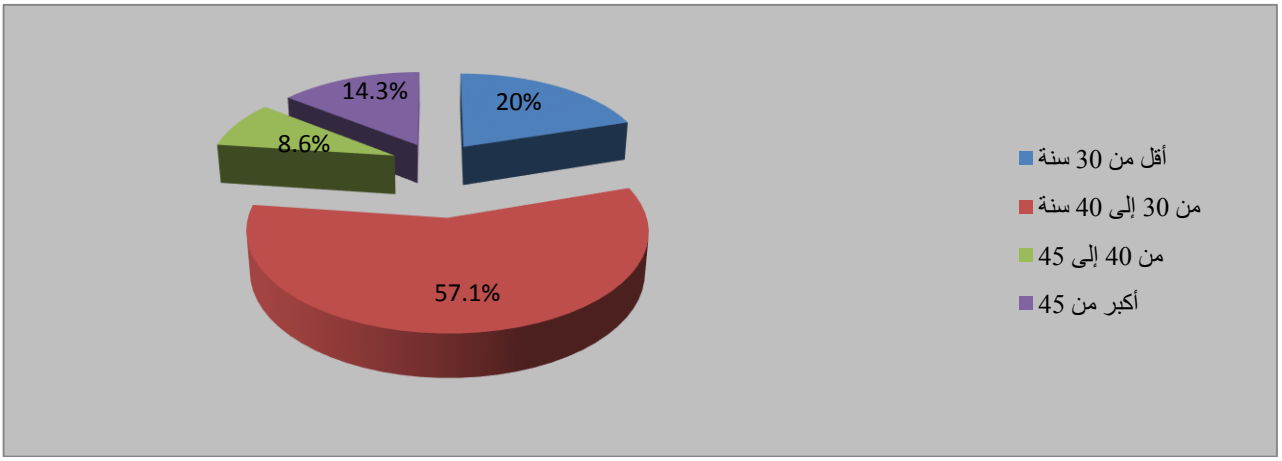

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Excel.

المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

يبين الجدول رقم(12) والشكل رقم(12) توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم(12): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
مدير	2	5.7
محاسب	18	51.4
مراجع حسابات	02	5.7
وظيفة أخرى	8	22.9
مسؤول	5	14.3
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أفراد العينة موزعة كالتالي: محاسب بتكرار مقداره 18 فرد ونسبة مئوية 51.4%، ووظيفة أخرى بتكرار 8 أفراد بنسبة مئوية 22.9%، ومدير بتكرار 2 أفراد بنسبة مئوية 7.5%، وأخيرا تعود نسبة 7.5%إلى مراجع حسابات بتكرار 2 أفراد.

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة:

الشكل رقم(12): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

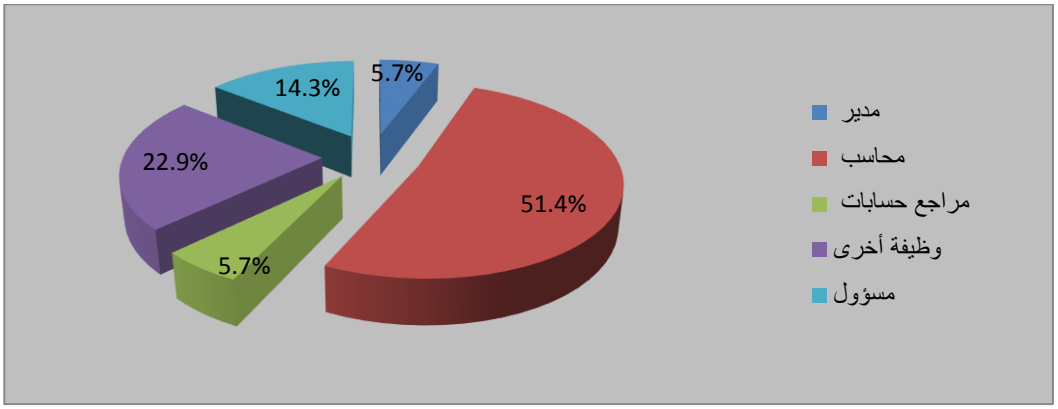

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Excel .

المطلب الرابع: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

يبين الجدول رقم(13) والشكل رقم(13) توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5سنوات	9	25.7
من 5 إلى 10 سنوات	11	31.4
من 10إلى 15سنة	6	17.1
أكثرمن15 سنة	9	25.7
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة مدتها من 5إلى 10 سنوات؛ إذ بلغ عددهم 11 فردا بنسبة 31.4%، ثم نجد 9 أفراد مدة خبرتهم أقل من 5 سنوات أي ما نسبتهم 25.7% من أفراد العينة، ثم نجد9 أفراد خبرتهم أكثر من 15 سنة، وفي الأخير نجد أن 6 أفراد من العينة لديهم خبرة مدتها من 10 إلى15 سنوات أي مانسبته 17.1% من أفراد العينة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

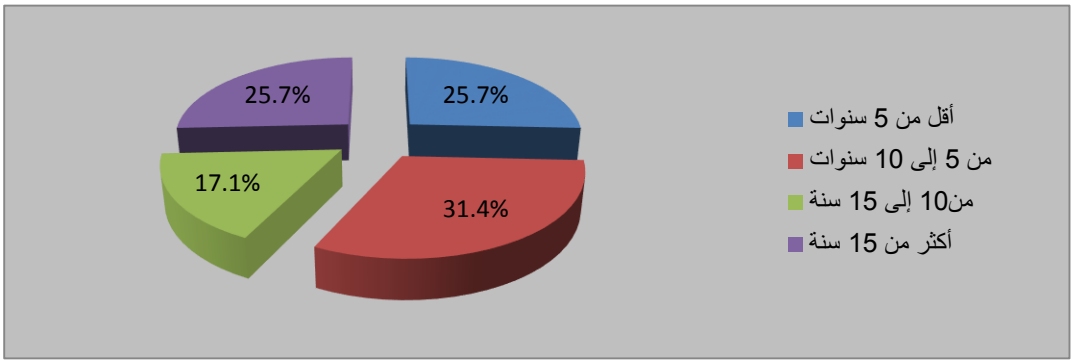

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Excel.

المطلب الخامس: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم(14) والشكل رقم(14) توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم(14): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية%
دكتوراه	0	0
ماجستير	2	5.7
ليسانس	24	68.6
شهادات أخرى	9	25.7
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Excel.

نلاحظ من الجدول أن الفئة الغالبة هي الفئة ذات مستوى جامعي والحاصلين على شهادة ليسانس، والبالغ عددهم 24 فرد بنسبة 68.6% ثم تليها فئة الحاصلين على شهادات أخرى والبالغ عددهم 9 أفراد بنسبة 25.7% في حين بلغ عدد أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماجستير 2 فرد بنسبة 5.7%، أما فئة الحاصلين على شهادة الدكتوراه فكانت نسبتها منعدمة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (14):توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

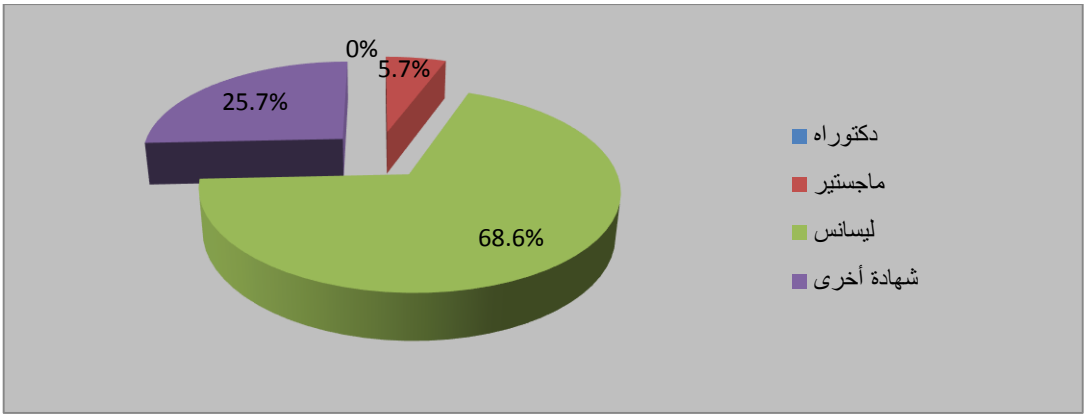

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Excel.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المطلب الأول:اختبار التوزيع الطبيعي

تشترط معظم الاختبارات المعلمية أن يكون التوزيع طبيعيا للبيانات وسنستعرض اختبار (**إختبار كولمجروف–سمرنوف** "**sample k-s**") لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا(**انظر الملحق رقم08**).

ويوضح الجدول رقم (15) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من (0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم(15):اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	العنوان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
1	تعتبر الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة.	0.175	0.008
2	تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.	0.126	0.173
3	تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.	0.106	0.200
جميع المحاور		**0.120**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبانة.

المطلب الثاني:تحليل فقرات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

لتحليل البيانات تم استخدام اختبار T، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة tالمحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 نقبل الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض. ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية(**انظر الملحق رقم 09**).

أولا:تحليل فقرات الاستبيان:

1-تحليل فقرات المحور الأوّل:

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، والنتائج موضحة في الجدول رقم (16):

الجدول رقم(16) : نتائج اختبارt لتحليل فقرات المحور الأول : تعتبر الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الإنظباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة

المسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف	قيمة t	مستوى الدلالة
01	تحترم الإدارة دور الأطراف المرتبطة بالشركة كالمساهمين وأصحاب المصالح.	4.09	0.562	11.427	0.000
02	تفسح الإدارة المجال أمام الأطراف ذات العلاقة بإجراء الرقابة على أعمال الشركة.	3.49	1.040	2.764	0.009
03	تقوم الإدارة بالمساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية	3.31	0.867	2.141	0.039
04	تقوم الإدارة بتحديد الحقوق و الواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم أعضاءه ودور الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح ولجنة المراجعة.	3.74	0.560	7.839	0.000
05	تتوخى الإدارة العدالة والمساواة عند	3.06	1.474	0.229	0.820

	توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين والموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية.				
06	تلتزم شركتكم بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل داخل المؤسسات سواء كانت قوانين وأنظمة مالية أم إدارية أو غيرها من ضوابط العمل.	3.91	0.951	5.688	0.000
07	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف المهتمة بالشركة.	3.77	0.973	4.692	0.000
08	تقوم الهيئات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	3.37	1.239	1.774	0.085
09	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	3.97	0.618	9.304	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول يتبين ما يلي :

- **الفقرة الأولى:** بلغ المتوسط الحسابي 4.09 وبلغت قيمة t المحسوبة 11.427 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 بينما تشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تحترم الإدارة دور الأطراف المرتبطة بالشركة كالمساهمين وأصحاب المصالح.
- **الفقرة الثانية :** بلغ المتوسط الحسابي 3.49 وبلغت قيمة t المحسوبة 2.764 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.009 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تفسح الإدارة المجال أمام الأطراف ذات العلاقة بإجراء الرقابة على أعمال الشركة.
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.31 وبلغت قيمة t المحسوبة2.141 وهي اكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 بينما تشير القيمة الاحتمالية 0.039 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن تقوم الإدارة بالمساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية.

- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.74 وبلغت قيمة t المحسوبة 7.839 وهي اكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 بينما تشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن تقوم الإدارة بتحديد الحقوق والواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم أعضاءه ودور الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح ولجنة المراجعة.
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.06 وبلغت قيمة t المحسوبة 0.229 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.03 بينما تشير القيمة الاحتمالية 0.820 وهي أكبر من0.05 وبالتالي تم رفض الفقرة، مما يدل على أن الإدارة لا تتوخى العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين والموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية.
- **الفقرة السادسة :** بلغ المتوسط الحسابي 3.91 وبلغت قيمةt المحسوبة5.688 وهي اكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 بينما تشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل على أن تلتزم شركتكم بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل داخل المؤسسات سواء كانت قوانين وأنظمة مالية أم إدارية أو غيرها من ضوابط العمل.
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.77 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.692 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف المهتمة بالشركة.
- **الفقرة الثامنة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.37 وبلغت قيمة t المحسوبة 1.774 وهي أُقل من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الإحتمالية 0.085 وهي أكبر من 0.05 ،
وبالتالي تم رفض الفقرة، مما يدل على أنه لا تقوم الهيئات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.
- **الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.97 وبلغت قيمة t المحسوبة 9.304 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.

2- تحليل فقرات المحور الثاني:

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3

أم لا، وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، والنتائج موضحة في الجدول رقم (17):

الجدول رقم(17): نتائج اختبارt لتحليل فقرات المحور الثاني: تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة

المسلسل	الفقرات	المتوسط	الانحراف	قيمةt	مستوى الدلالة
01	التقارير المالية وسيلة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف ذات المصلحة مع الشركة.	4.31	0.471	16.508	0.000
02	توفر إدارة شركتكم الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.	3.89	0.993	5.276	0.000
03	تقوم الشركات بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة.	3.86	0.879	5.767	0.000
04	تعبر المعلومة المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية.	3.80	1.052	4.501	0.000
05	تمتاز المعلومة الجيدة بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها.	4.11	0.932	7.072	0.000
06	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.	3.40	1.193	1.983	0.055

07	يتم الإفصاح عن جميع بنود المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	3.37	1.114	1.973	0.057
08	تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.	3.11	1.157	0.584	0.563
09	التقارير المالية الجيدة توضح الوضعية الحقيقية للمؤسسة.	4.40	0.736	11.259	0.000
10	تعتبر التقارير المالية أداة للاتصال الداخلي والخارجي.	4.20	0.994	7.141	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ المتوسط الحسابي4.31 وبلغت قيمة t المحسوبة 16.508 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن التقارير المالية وسيلة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف ذات المصلحة مع الشركة.
- **الفقرة الثانية :** بلغ المتوسط الحسابي3.89 وبلغت قيمة t المحسوبة5.276 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن توفر إدارة شركتكم الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي3.86 وبلغت قيمة t المحسوبة5.767 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 و تشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تقوم الشركات بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة.
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي3.80 وبلغت قيمة t المحسوبة4.501 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن

تعبر المعلومة المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية.

- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.11 وبلغت قيمة t المحسوبة 7.072 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الإحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تمتاز المعلومة الجيدة بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها.
- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي3.40 وبلغت قيمة t المحسوبة 1.983 وهي أقل من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.055 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي تم رفض الفقرة، مما يدل على أنه لا يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي3.37 وبلغت قيمة t المحسوبة1.973 وهي أقل من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.057 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي تم رفض الفقرة، مما يدل على أنه لا يتم الإفصاح عن جميع بنود المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.
- **الفقرة الثامنة:** بلغ المتوسط الحسابي3.11 وبلغت قيمة t المحسوبة0.584 وهي أقل من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.563 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي تم رفض الفقرة، مما يدل على أنه لا تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.
- **الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي4.40 وبلغت قيمة t المحسوبة11.259 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن التقارير المالية الجيدة توضح الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- **الفقرة العاشرة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.20 وبلغت قيمة t المحسوبة 7.141 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الإحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تعتبر التقارير المالية أداة للاتصال الداخلي والخارجي.

3- تحليل فقرات المحور الثالث:

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3

أم لا، وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، والنتائج موضحة في الجدول رقم (18):

الجدول رقم(18): نتائج اختبارt لتحليل فقرات المحور الثالث : تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية

المسلسل	الفقرات	المتوسط	الانحراف	قيمةt	مستوى الدلالة
01	يوجد في شركتكم إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية.	3.31	1.769	0.086	0.000
02	تعمل إدارة شركتكم على توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.	3.40	1.311	1.806	0.080
03	يوجد في شركتكم مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.	1.46	1.221	2.215	0.034
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركات.	3.57	0.948	3.565	0.001
05	ترتبط الحوكمة بجوانب مالية ومحاسبية.	4.09	0.742	8.651	0.000
06	توفر حوكمة الشركات المطبقة مرتكزات القياس والإفصاح المحاسبي.	3.63	0.646	5.760	0.000
07	توفر أركان الحوكمة المجال أمام إنتاج معلومات جيدة.	3.91	0.702	7.708	0.000
08	تساهم العلاقات التعاقدية داخل المؤسسة في تقليل الأخطار	3.51	1.095	2.779	0.009

	المتعلقة بالعملية المحاسبية.				
09	تعتبر لجان المراجعة عنصرا فعالا لإرساء حوكمة محاسبية رقابية.	3.79	0.627	9.027	0.000
10	تساهم الحوكمة في جودة التقارير المالية الداخلية.	3.94	0.684	8.160	0.000
11	تساهم الحوكمة في جودة التقارير المالية الخارجية.	3.69	0.993	4.084	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ المتوسط الحسابي3.31 وبلغت قيمة t المحسوبة 1.769 وهي أقل من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.086 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي تم رفض الفقرة، مما يدل على أنه لا يوجد في شركتكم إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية.
- **الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي3.40 وبلغت قيمة t المحسوبة1.806 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.080 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي تم رفض الفقرة، مما يدل على أنه لا تعمل إدارة شركتكم على توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي1.46 وبلغت قيمة t المحسوبة2.215 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.034 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد في شركتكم مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي3.57 وبلغت قيمة t المحسوبة3.565 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركات.
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.09 وبلغت قيمة t المحسوبة 8.651 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الإحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه ترتبط الحوكمة بجوانب مالية ومحاسبية.

- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي3.63 وبلغت قيمة t المحسوبة 5.760 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن توفر حوكمة الشركات المطبقة مرتكزات القياس والإفصاح المحاسبي.
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي3.91 وبلغت قيمة t المحسوبة 7.708 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه توفر أركان الحوكمة المجال أمام إنتاج معلومات جيدة.
- **الفقرة الثامنة:** بلغ المتوسط الحسابي3.51 وبلغت قيمة t المحسوبة 2.779 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.009 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تساهم العلاقات التعاقدية داخل المؤسسة في تقليل الأخطار المتعلقة بالعملية المحاسبية.
- **الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي3.97 وبلغت قيمة t المحسوبة 9.027 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تعتبر لجان المراجعة عنصرا فعالا لإرساء حوكمة محاسبية رقابية.
- **الفقرة العاشرة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.94 وبلغت قيمة t المحسوبة8.160 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تساهم الحوكمة في جودة التقارير المالية الداخلية.
- **الفقرة الحادي عشر:** بلغ المتوسط الحسابي3.69 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.084 وهي أكبر من قيمة t الجد ولية والتي تساوي 2.03 وتشير القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تساهم الحوكمة في جودة التقارير المالية الخارجية.

ثانيا:اختبار فرضيات الدراسة:

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبارT للعينة الواحدة **(T_test)**، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية(H_1) وبالتالي الفرضية البديلة(H_0)مرفوضة.
- إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة(H_0).
- إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig) الناتجة عن اختبارTللعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية(H_1).

➢ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبار T للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1).

1-اختبار الفرضية الأولى: تعتبر الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة:

H0: لا تساهم الحوكمة في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة.

H1: تساهم الحوكمة في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة.

ويوضح الجدول أدناه نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم(19): نتائج اختبار الفرضية الأولى

الفرضية	المتوسط	الإنحراف	قيمةt	مستوى الدلالة	الملاحظة
H1	3.6349	0.54936	6.838	0.000	**مقبول**
درجة المعنوية :0.05 =α			DF=N-1=34		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 6.838 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1 أي : تساهم الحوكمة في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة.

2-اختبار الفرضية الثانية: تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة:

H0:لا تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.

H1: تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.

ويوضح الجدول أدناه نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم(20): نتائج اختبار الفرضية الثانية

الفرضية	المتوسط	الإنحراف	قيمةt	مستوى الدلالة	الملاحظة
H1	3.8457	0.52037	9.615	0.000	**مقبول**
درجة المعنوية :0.05 =α			DF=N-1=34		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 9.615 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الإحتمالية أقل من 0.05 وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1 أي : تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.

3-اختبار الفرضية الثالثة : تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية:

H0 : تطبيق قواعد الحوكمة لا يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

H1 : تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

ويوضح الجدول أدناه نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم(21): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية	المتوسط	الإنحراف	قيمة T	مستوى الدلالة	الملاحظة
H1	3.6795	0.49433	8.132	0.000	**مقبول**
درجة المعنوية :0.05 =α DF=N-1=34					

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 8.132 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الإحتمالية أقل من 0.05 وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1 أي : تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

المطلب الثالث:تحليل الفروق لآراء عينة الدراسة تعزى للعوامل الشخصية

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way Analysis of ANOVA** لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول "أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية والمالية بولاية جيجل " تعزى إلى العوامل الديموغرافية عند مستوى دلالة α= 0.05 **(انظر الملحق رقم 10).**

أولا:اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس:

يوضح الجدول رقم (22) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الجنس:

الجدول رقم (22): نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
جميع المحاور	ذكر	25	3.7304	0.43317	0.177	0.243
	أنثى	10	3.7000	0.51854		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.243 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة 0.05.

ثانيا:اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر:

يوضح الجدول رقم (23) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر:

الجدول رقم(23): نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى العمر

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	2.027	3	0.676	4.272	0.012
	بين المجموعات	4.903	31	0.158		
	المجموع	6.930	34	-		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.012 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم(24):اختبار post-hoc" لدراسة معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير العمر "

البيان	أقل من 30 سنة		من 30 إلى 40 سنة		من 40 إلى 45 سنة		أكبر من 45 سنة	
	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية
أقل من 30 سنة	–	–	–	–	–	–	–	–
من 30 إلى 40 سنة	0.56275	0.003	-	-	-	-	–	–
من 40 إلى 45 سنة	0.73810	0.011	0.17534	0.482	-	-	–	–
أكبر من 45 سنة	0.29143	0.220	0.27132	0.182	0.44667	0.134	–	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلاف معنوي في إجابات المستجوبين حول "أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" يعزى إلى العمر كما يلي:

- بين المجال" أقل من 30 سنة" والمجال " من 30 إلى 40 سنة " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.003 وهو أصغر من 0.005 .
- بين المجال" أقل من 30 سنة" والمجال " من 40 إلى 45 سنة" لأن مستوى المعنوية يساوي 0.011 وهو أصغر من 0.005 .

يتضح من الجدول السابق أنه ليس هناك اختلاف معنوي في إجابات المستجوبين حول "أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" يعزى إلى العمر حيث:

- بين المجال" أقل من 30 سنة" والمجال " أكبر من 45 سنة " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.220 وهو أكبر من 0.005 .
- بين المجال" من 30 إلى 40 سنة " والمجال " من 40 إلى 45 سنة" لأن مستوى المعنوية يساوي 0.482 وهو أكبر من 0.005 .
- بين المجال" من 30 إلى 40 سنة " والمجال " أكبر من 45 سنة " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.182 وهو أكبر من 0.005 .

➢ بين المجال" من 40 إلى 45 سنة " والمجال " أكبر من 45 سنة " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.134 وهو أكبر من 0.005 .

ثالثا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة:

يوضح الجدول رقم (25) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الوظيفة:

الجدول رقم (25): نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى الوظيفة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	3.010	4	0.752	5.759	0.001
	بين المجموعات	3.920	30	0.131		
	المجموع	6.930	34	-		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0.001 وهي أقل من 0.005 ممّا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الوظيفة عند مستوى دلالة 0.005.

الجدول رقم(26): اختبار post-hoc " لدراسة معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير الوظيفة "

البيان	مدير		محاسب		مراجع حسابات		وظيفة أخرى		مسؤول	
	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية	متوسط الفرق	القيمة الاحتمالية
مدير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
محاسب	0.91852	0.002	-	-	-	-	–	–	–	–
مراجع حسابات	0.75000	0.047	-0.16852	0.536	-	-	–	–	–	–
وظيفة أخرى	0.40000	0.172	0.51852-	0.002	-0.35000	0.230	–	–	–	–
مسؤول	0.38471	0.213	-0.53381	0.007	-0.36529	0.237	-0.01529	0.941	–	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلاف معنوي في إجابات المستجوبين حول "أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" يعزى إلى الوظيفة كما يلي:

- بين وظيفة" مدير " ووظيفة " محاسب " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.002 وهو أصغر من 0.005 .
- بين وظيفة" محاسب " ووظيفة " وظيفة أخرى " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.002 وهو أصغر من 0.005 .

يتضح من الجدول السابق أنه ليس هناك اختلاف معنوي في إجابات المستجوبين حول "أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" يعزى إلى الوظيفة حيث:

- بين وظيفة" مدير" ووظيفة " مراجع الحسابات " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.047 وهو أكبر من 0.005 .
- بين وظيفة" مدير" ووظيفة " وظيفة أخرى " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.172 وهو أكبر من 0.005 .
- بين وظيفة" مدير " ووظيفة " مسؤول " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.213 وهو أكبر من 0.005 .
- بين وظيفة" محاسب " ووظيفة " مراجع حسابات " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.536 وهو أكبر من 0.005 .
- بين وظيفة" محاسب " ووظيفة " مسؤول " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.007 وهو أكبر من 0.005 .
- بين وظيفة" مراجع حسابات " ووظيفة " وظيفة أخرى " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.230 وهو أكبر من 0.005 .
- بين وظيفة" مراجع الحسابات " ووظيفة " مسؤول " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.237 وهو أكبر من 0.005 .
- بين وظيفة" وظيفة أخرى " ووظيفة " مسؤول " لأن مستوى المعنوية يساوي 0.941 وهو أكبر من 0.005 .

رابعا:اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية:

يوضح الجدول رقم (27) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم(27): نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى الخبرة المهنية

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	1.228	3	0.409	2.225	0.105
	بين المجموعات	5.702	31	0.184		
	المجموع	6.930	34	-		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.105 وهي أكبر من 0.005 ممّا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة 0.005.

خامسا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (28) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم(28): نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية يعزى إلى المؤهل العلمي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.981	2	0.490	2.638	0.087
	بين المجموعات	5.949	32	0.186		
	المجموع	6.930	34	-		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.087 وهي أكبر من 0.005 ممّا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.005.

خلاصة الفصل:

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على عينة من المؤسسات الاقتصادية والمالية بولاية جيجل، وباستعمال البرنامج الإحصائي SPSS وباستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية ثم تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات البحث الموضوعة، حيث تم إثبات:

- الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة في المؤسسات محل الدراسة بولاية جيجل.
- التقارير المالية الجيدة تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة في المؤسسات محل الدراسة بولاية جيجل.
- تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات محل الدراسة بولاية جيجل.

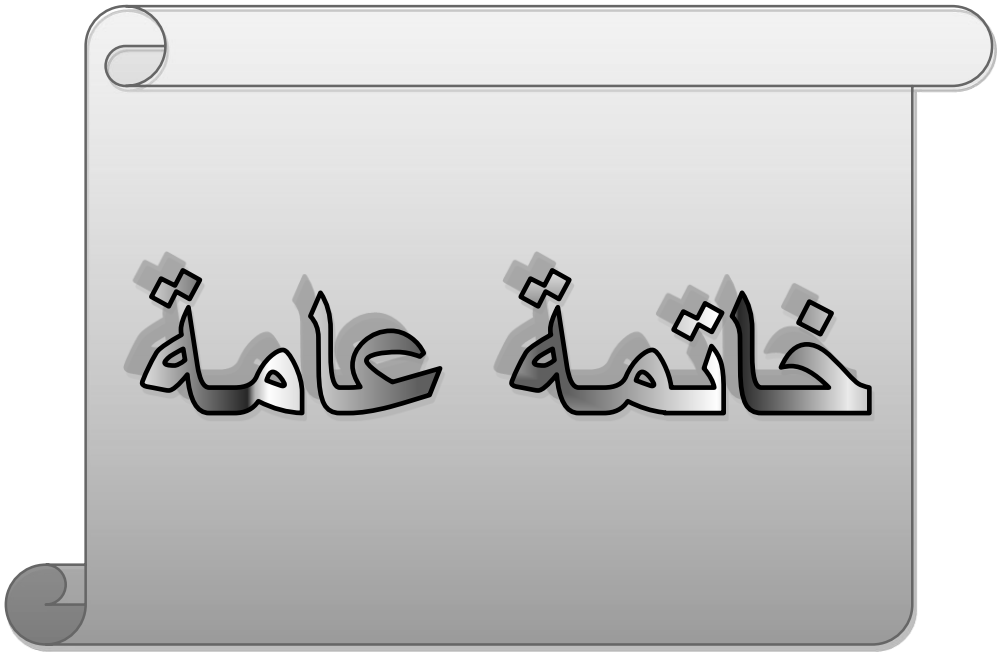
خاتمة عامة

يعد موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبيرا من طرف كبرى الشركات نظرا لأهميتها وللمزايا الإيجابية التي يمكن تحقيقها من وراءها خاصة ما يتعلق بمواجهة الأزمات المالية، كما تشكل حوكمة الشركات مجموعة المبادئ والضوابط التي تم التقرير عنها من طرف منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، حيث تعد إحدى الآليات المهمة والفعالة في تحسين جودة التقارير المالية وكذا تحسين الكفاءة والنمو الاقتصادي إلى جانب تعزيز الثقة في بيئة الأعمال، وذلك لما توفره حوكمة الشركات من الحوافز المناسبة والعادلة لمجلس إدارة الشركة بغرض تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها من أجل الحد من التضارب في مصالحهم، كما أنها تسهل عملية الرقابة الفعالة وذلك من خلال المبادئ والآليات التي تقوم عليها.

ونتيجة تنامي الاهتمام بمفهوم الحوكمة ومنافع تطبيقها في الشركات فقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور هذه الأخيرة في تحسين جودة التقارير المالية.

ولقد تناولنا من خلال دراستنا لموضوع أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية معالجة إشكالية البحث التي تتمحور حول "إلى أي مدى يمكن أن تؤثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية" في المؤسسات الاقتصادية والمالية، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي لهذه الدراسة.

أولا: نتائج الدراسة:

1- النتائج النظرية:

- ✓ تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بسبب انفصال الملكية عن الإدارة بسبب الفضائح والانهيارات المالية الضخمة التي شهدتها كبرى الشركات العالمية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بها كونها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ومراقبة الشركات، والذي يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف المختلفة في هذه الشركات، وكذلك يتضمن الإجراءات والقواعد والقوانين التي يجب تطبيقها لتحسين الأداء و تحقيق الأهداف المختلفة للشركة؛
- ✓ تعد حوكمة الشركات نظاما يرتكز على مجموعة من القواعد والمقومات الأساسية المتمثلة في الهيكل التنظيمي ونظام الإدارة بجميع وظائفها، فهو نظاما رقابيا تتبناه الشركات لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الإدارات؛
- ✓ هنالك العديد من الجهود الدولية، الإقليمية والمحلية من طرف الهيئات والمنظمات التي تعمل على وضع مبادئ وقواعد حوكمة الشركات ومن بينها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي

أصدرت مبادئ حوكمة الشركات سنة 2004، وهي مبادئ عالمية وملائمة لأنماط ونماذج الحوكمة في العالم؛

- ✓ تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصح عنها ذات الجودة العالية، بحيث تعتمد على مجموعة من الأدوات المتمثلة أساسا في المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة التي من شأنها توفير هذه الخاصية؛
- ✓ تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات وخاصة المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية؛
- ✓ ضبط الحوكمة يعتمد على دعامتين أساسيتين هما الإفصاح والشفافية، حيث يمثلان ضرورة لا غنى عنها في نجاح الحوكمة؛
- ✓ بدأت العديد من الدول خاصة المتقدمة في تطبيق وممارسة حوكمة الشركات، بالإضافة إلى اهتمام الدول العربية أيضا بهذا المصطلح، وتم تنظيم وعقد العديد من المؤتمرات والندوات فيها، وذلك لإيضاح مفهوم حوكمة الشركات، والتوصية بضرورة تطبيق مبادئها في مختلف المؤسسات؛
- ✓ تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات، وذلك من خلال توفرها على مبادئ الحوكمة كالإفصاح عن التقارير المالية بدقة ووضوح وشفافية كما أنها تقوم باحترام دور أصحاب المصالح وكل الأطراف المرتبطة بالشركة وإفساح المجال أمامهم للمشاركة في الرقابة على الشركة، كما يؤدي مجلس إدارة هذه الشركات مهامه بمسؤولية وكفاءة.

2- النتائج التطبيقية:

- ✓ تعتبر الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الانضباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة، من خلال قيام الهيئات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة، كما توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف المهتمة بالشركة؛
- ✓ تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة، وذلك من خلال قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات بصفة دورية ومنتظمة، كما تعتبر هذه التقارير وسيلة للاتصال الداخلي والخارجي؛

- ✓ تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، بحيث يرتكز إطار حوكمة الشركات على تحقيق الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية وإتاحتها لجميع الأطراف ذات المصلحة، وذلك للتقليل من المخاطر الجوهرية وتفعيل نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ يعد تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء الشركة، من خلال عملية تحسين الإدارة وذلك بتوزيع المهام والمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة.

ثانيا:الاقتراحات:

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

- ✓ وضع قوانين خاصة بتطبيق الحوكمة في الشركات الجزائرية، خاصة في الشركات الاقتصادية والعمل على توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية مناسبة تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة؛
- ✓ العمل على التعريف ونشر الوعي بأهمية حوكمة الشركات وتشجيع الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة؛
- ✓ إعداد وتنفيذ برامج تكوين وتدريب في مجال الحوكمة لصالح العمال داخل الشركات لضمان التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات؛
- ✓ ضرورة أن تتوخى الإدارة العدالة والمساواة في توزيع الحوافز المالية والإدارية سواء بين المديرين الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات؛
- ✓ ضرورة أن تقوم الهيئات الرقابية في شركات بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة؛
- ✓ المحافظة على مستوى كافي وعادل من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الشعور بالأمن واستقرار على أموالهم؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات، ومدى تطبيقه سواء في الشركات المملوكة للدولة أو الخاصة لكي تجتمع كلها في محاولة الوصول إلى الأداء المتميز والفعالية المحققة من خلال الحد من الفساد الإداري والمالي؛
- ✓ العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة السليمة وإبراز دورها في منع حدوث الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية والمالية.

ثالثا:آفاق الدراسة:

توجد آفاق واسعة للبحث في موضوع حوكمة الشركات، حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى موضوع أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية وتمت الدراسة الميدانية في بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية بولاية جيجل، وبعد دراستنا لهذا البحث والتعمق فيه يمكننا اقتراح مواضيع قد تكون مناسبة للبحث فيها أكثر وإثراء المكتبة الجامعية ببحوث جديدة خاصة وأن موضوع حوكمة الشركات جديد نوعا ما في الدراسات الجامعية الجزائرية، وكاستكمال لموضوع بحثنا فإننا نقترح مواضيع التالية:

- ✓ حوكمة الشركات كآلية للحد من المحاسبة الإبداعية؛
- ✓ دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات العمومية؛
- ✓ مدى التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
2. أحمد حسين علي حسين، **تحليل وتصميم النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
4. إسماعيل يحي التكريتي وآخرون، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
5. أشرف جمال الدين، **حوكمة الشركات في مصر(خطوات نحو التطبيق)**، منشورات مركز المديرين، مصر، 2005.
6. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
7. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
8. أمين لطفي السيد أحمد، **المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
9. حازم هاشم الآلوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2003.
10. حاكم محسن الربيعي وحمد عبد المحسن راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، الأردن، 2011.
11. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
12. رضوان حلوة حنان وأسامة الحارس، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
13. رضوان حلوة حنان ونزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

14. رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
15. زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية (قضايا وتطبيقات)**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
16. صلاح حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال(معايير حوكمة المؤسسات المالية)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
17. طارق عبد العال حمّاد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
18. طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
19. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
20. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، ط2، ج1، الدار الجامعية، مصر، 2006.
21. طلال الججاوي وريان نعوم، **المحاسبة المالية (مناهج الجامعات العالمية)**، جهينة للنشر والتوزيع، عمّان، 2007.
22. عادل رزق، **الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي**، الملتقى العربي الثاني حول الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، القاهرة، ماي 2008.
23. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.
24. عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، ط2، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011.
25. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2006.
26. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
27. عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007.

28. عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح عشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
29. علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
30. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
31. قاسم إبراهيم الهبيثي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، ج3، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.
32. كمال الدين الدهراوي وسمير كامل، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
33. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
34. كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
35. كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
36. كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
37. محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
38. محمد إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010.
39. محمد سمير الصبان، **أصول القياس وأساليب الإفصاح المحاسبي**، الدار الجامعية، بيروت، 1991.
40. محمد صالح هاشم ويحي قللي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.
41. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

42. محمد علي الربيدي، **المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية**، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2000.
43. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
44. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
45. محمد مطر عطية وآخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**، دار حنين، عمان، 1966.
46. مصطفى كامل السيد، **الحكم الراشد والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر،2012.
47. نبيل محمد مرسي، **الإدارة الإستراتيجية (تكوين وتنفيذ استراتجيات التنافس)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
48. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000.
49. وليد ناجي الجيالي ومحمد علوان بدر، **المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2002.
50. يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

- **المجلات:**

1. الحاج نوي، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013.
2. سامح محمد رضا ورياض أحمد، **دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية**، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2011.
3. سامي مجدي محمد، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 02، المجلد رقم 46، يوليو 2009.

4. كريمة علي كاظم الجوهر، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، منشورات جامعة الأردن، 2011.
5. يحي سعيدي لخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، 2012.

- **الملتقيات والندوات:**

1. جمعة هوام، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.
2. جميل أحمد ومحمد سفير، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012.
3. جودي محمد رمزي، **إهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012.
4. حسين بن الطاهر ومحمد بوطلاعة، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012.
5. رضا جاوحدو، **تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ورهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.
6. زين الدين بروش وآخرون، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012.

7. سارة بركات وحسيبة زايدي، **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2012.
8. عبد الله غالم ومحمد عدنان بن الضيف، **تفعيل دور الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة إلى تجارب دولية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012.
9. العياشي زرزار، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية (واقع، رهانات، وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.
10. فهيمة بديسي، **الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.
11. محمد براق وعمر قمان، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2012.
12. محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، ورقة عمل مقدمة لبنك الاستثمار القومي، 2007.
13. مسعود دراوسي وضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2012.
14. مسعود صديقي وخالد دريس، **دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد الاستثمار**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.

- **المذكرات:**

1. أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
2. حمزة بوسنة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.
3. خالد بودبة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007.
4. رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها لترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
5. رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
6. ريمة هيدوب ليلى، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
7. زينب مرزوق وفادية ماضي، **تطبيقات الحوكمة المؤسساتية في البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013.
8. عبد الحميد العيفة، **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013.
9. عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السوق**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
10. عثمان إبراهيم قدري، **أثر ممارسة الحوكمة المؤسسة على تنافسية الشركة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة اليرموك، الأردن، 2006.
11. عماد سليم الآغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

12. فكري عبد الغني محمد جودة، **مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

13. ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

- **القوانين والمراسيم:**

1. المادة رقم 1.120، 1.230 القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ في 25 مارس 2009.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

- **LES LIVRES :**

1. Heuri Bougion, Jean Charles Becour, **Audit Opérationnel**, paris, édition economica, 1996**.**
2. Jacques Renard, **Théorie et Pratique de l'Audit Interne**, Paris, eyrolles editors d'organisation, 2010.
3. Khayarallah Belaid, **les Constatations d'Audit**, tunis, centre de publication universitaire, 2007.

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية
السنة: الثانية ماستر
تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استبيان البحث

السادة: خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر حول موضوع **"أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية"**،ومن خلال معالجة الإشكالية التالية:إلى أي مدى يمكن أن تؤثر على جودة التقارير المالية؟،وحتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية تمكننا من تقديم التوصيات المناسبة نرجو من سيادتكم مشاركتكم معنا في هذا الاستبيان وذلك بالإجابة على الأسئلة المدونة في هذه الإستمارة بكل صدق وحرية وموضوعية. ويرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجابتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام وشكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم...

الطالبتان:
- فارح ليلى
- عيشونة نصيرة

نرجو منكم الإجابة بوضع علامة(x) في الخانة المناسبة:

القسم الأول: معلومات ديمغرافية عن عينة الدراسة:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: أقل من30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

من 40 إلى 45 سنة ☐ أكبر من 45 سنة ☐

3- الوظيفة: مدير ☐ محاسب ☐

مراجع حسابات ☐ وظيفة أخرى ☐

4- الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5- المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادة أخرى(مهنية) ☐

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: تعتبر الحوكمة نظام للرقابة يساهم في تحقيق مستويات عالية من الإنظباط في العملية الإدارية داخل المؤسسة.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تحترم الإدارة دور الأطراف المرتبطة بالشركة كالمساهمين وأصحاب المصالح.					
02	تفسح الإدارة المجال أمام الأطراف ذات العلاقة بإجراء الرقابة على أعمال الشركة.					
03	تقوم الإدارة بالمساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت و المشاركة في القرارات الأساسية.					
04	تقوم الإدارة بتحديد الحقوق و الواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة و كيفية اختيارهم أعضاءه ودور الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح و لجنة المراجعة.					
05	تتوخى الإدارة العدالة و المساواة عند توزيع الحوافز المادية و الإدارية سواء بين المديرين والموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية.					

06	تلتزم شركتكم بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل داخل المؤسسات سواء كانت قوانين وأنظمة مالية أم إدارية أو غيرها من ضوابط العمل.					
07	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف المهتمة بالشركة.					
08	تقوم الهيئات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني و بطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.					
09	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.					

المحور الثاني: تعبر التقارير المالية الجيدة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	التقارير المالية وسيلة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف ذات المصلحة مع الشركة.					
02	توفر إدارة شركتكم الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.					
03	تقوم الشركات بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة.					
04	تعبر المعلومة المحاسبية التي توفرها التقارير					

	المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية.					
05	تمتاز المعلومة الجيدة بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها.					
06	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.					
07	يتم الإفصاح عن جميع بنود المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.					
08	تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.					
09	التقارير المالية الجيدة توضح الوضعية الحقيقية للمؤسسة.					
10	تعتبر التقارير المالية أداة للاتصال الداخلي والخارجي.					

المحور الثالث:تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في جودة التقارير المالية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يوجد في شركتكم إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية.					
02	تعمل إدارة شركتكم على توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.					
03	يوجد في شركتكم مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.					
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركات.					

05	ترتبط الحوكمة بجوانب مالية ومحاسبية.					
06	توفر حوكمة الشركات المطبقة مرتكزات القياس و الإفصاح المحاسبي.					
07	توفر أركان الحوكمة المجال أمام إنتاج معلومات جيدة.					
08	تساهم العلاقات التعاقدية داخل المؤسسة في تقليل الأخطار المتعلقة بالعملية المحاسبية.					
09	تعتبر لجان المراجعة عنصرا فعالا لإرساء حوكمة محاسبية رقابية.					
10	تساهم الحوكمة في جودة التقارير المالية الداخلية.					
11	تساهم الحوكمة في جودة التقارير المالية الخارجية.					

الملحق رقم (05): الصدق الداخلي للفقرات

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول(معامل الارتباط ومستوى الدلالة)

Corrélations

TOTAL1	Corrélation de Pearson	,379*	,405*	,372*	,280	,882**	,683**	,714**	,753**	,411*
	Sig. (bilatérale)	,025	,016	,028	,103	,000	,000	,000	,000	,014
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

TOTAL2	Corrélation de Pearson	,372*	,460**	,593**	,598**	,322	,647**	,655**	,807**	,381*	,408*
	Sig. (bilatérale)	,028	,005	,000	,000	,059	,000	,000	,000	,024	,015
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

TOTAL3	Corrélation de Pearson	,710**	,687**	,787**	,317	,524**	,700**	,315	,546**	,583**	,209	,368*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,064	,001	,000	,066	,001	,000	,229	,030
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	34	35	35

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

TOTAL	Corrélation de Pearson	,821**	,873**	,909**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	35	35	35

الملحق رقم(06): معامل الثبات ألفا كرونباخ

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,738	9

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,722	10

معامل الثبات ألف كرونباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,752	11

معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,884	30

الملحق رقم(07): الخصائص الشخصية

الجنس

Statistiques

		الجنس	العمر	الوظيفة	الخبرة	المؤهل
N	Valide	35	35	35	35	35
	Manquante	0	0	0	0	0

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	7	20,0	20,0	20,0
	سنة 40 إلى 30 من	20	57,1	57,1	77,1
	سنة 45 إلى 40 من	3	8,6	8,6	85,7
	سنة 45 من أكبر	5	14,3	14,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	2	5,7	5,7	5,7
	محاسب	18	51,4	51,4	57,1
	الحسابات مراجع	2	5,7	5,7	62,9
	أخرى وظيفة	8	22,9	22,9	85,7
	مسؤول	5	14,3	14,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	9	25,7	25,7	25,7
	سنوات 10 إلى 5 من	11	31,4	31,4	57,1
	سنة 15 إلى 10 من	6	17,1	17,1	74,3
	سنة 15 من أكثر	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ماجستير	2	5,7	5,7	5,7
	ليسانس	24	68,6	68,6	74,3
	أخرى شهادة	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الملحق رقم(08): اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
TOTAL1	,175	35	,008	,909	35	,007
TOTAL2	,126	35	,173	,969	35	,407
TOTAL3	,106	35	,200*	,948	35	,099
TOTAL	,120	35	,200*	,933	35	,035

الملحق رقم(09): نتائج اختبار t للفقرات

نتائج اختبارt للمحور الأول

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A1	35	4,09	,562	,095
A2	35	3,49	1,040	,176
A3	35	3,31	,867	,147
A4	35	3,74	,561	,095
A5	35	3,06	1,474	,249
A6	35	3,91	,951	,161
A7	35	3,77	,973	,164
A8	35	3,37	1,239	,209
A9	35	3,97	,618	,104

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A1	11,427	34	,000	1,086	,89	1,28
A2	2,764	34	,009	,486	,13	,84
A3	2,145	34	,039	,314	,02	,61
A4	7,839	34	,000	,743	,55	,94
A5	,229	34	,820	,057	-,45	,56
A6	5,688	34	,000	,914	,59	1,24
A7	4,692	34	,000	,771	,44	1,11
A8	1,774	34	,085	,371	-,05	,80
A9	9,304	34	,000	,971	,76	1,18

نتائج اختبار t للمحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B1	35	4,31	,471	,080
B2	35	3,89	,993	,168
B3	35	3,86	,879	,149
B4	35	3,80	1,052	,178
B5	35	4,11	,932	,158

B6	35	3,40	1,193	,202
B7	35	3,37	1,114	,188
B8	35	3,11	1,157	,196
B9	35	4,40	,736	,124
B10	35	4,20	,994	,168

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B1	16,508	34	,000	1,314	1,15	1,48
B2	5,276	34	,000	,886	,54	1,23
B3	5,767	34	,000	,857	,56	1,16
B4	4,501	34	,000	,800	,44	1,16
B5	7,072	34	,000	1,114	,79	1,43
B6	1,983	34	,055	,400	-,01	,81
B7	1,973	34	,057	,371	-,01	,75
B8	,584	34	,563	,114	-,28	,51
B9	11,259	34	,000	1,400	1,15	1,65
B10	7,141	34	,000	1,200	,86	1,54

نتائج اختبار t للمحور الثالث

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C1	35	3,31	1,051	,178
C2	35	3,40	1,311	,222
C3	35	3,46	1,221	,206
C4	35	3,57	,948	,160
C5	35	4,09	,742	,126
C6	35	3,63	,646	,109
C7	35	3,91	,702	,119
C8	35	3,51	1,095	,185
C9	34	3,97	,627	,108
C10	35	3,94	,684	,116
C11	35	3,69	,993	,168

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C1	1,769	34	,086	,314	-,05	,68
C2	1,806	34	,080	,400	-,05	,85
C3	2,215	34	,034	,457	,04	,88
C4	3,565	34	,001	,571	,25	,90
C5	8,651	34	,000	1,086	,83	1,34
C6	5,760	34	,000	,629	,41	,85
C7	7,708	34	,000	,914	,67	1,16
C8	2,779	34	,009	,514	,14	,89
C9	9,027	33	,000	,971	,75	1,19
C10	8,160	34	,000	,943	,71	1,18
C11	4,084	34	,000	,686	,34	1,03

الملحق رقم(10):نتائج اختبار معنويات الفروق

نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول"أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" تعزى للجنس

Statistiques de groupe

الجنس		N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTAL	ذكر	25	3,7304	,43317	,08663
	أنثى	10	3,7000	,51854	,16398

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
TOTAL	Hypothèse de variances égales	1,414	,243	,177	33	,860	,03039	,17138	-,31829	,37907
	Hypothèse de variances inégales			,164	14,308	,872	,03039	,18546	-,36658	,42736

نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول"أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" تعزى للعمر

ANOVA à 1 facteur

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	2,027	3	,676	4,272	,012
Intra-groupes	4,903	31	,158		
Total	6,930	34			

Multiple Comparisons

LSD

(I) العمر	(J) العمر	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
	سنة 40 إلى 30 من	-,56275*	,17465	,003	-,9189	-,2066
سنة 30 من أقل	سنة 45 إلى 40 من	-,73810*	,27443	,011	-1,2978	-,1784
	سنة 45 من أكبر	-,29143	,23286	,220	-,7664	,1835
	سنة 30 من أقل	,56275*	,17465	,003	,2066	,9189
سنة 40 إلى 30 من	سنة 45 إلى 40 من	-,17534	,24622	,482	-,6775	,3268
	سنة 45 من أكبر	,27132	,19884	,182	-,1342	,6769
	سنة 30 من أقل	,73810*	,27443	,011	,1784	1,2978
سنة 45 إلى 40 من	سنة 40 إلى 30 من	,17534	,24622	,482	-,3268	,6775
	سنة 45 من أكبر	,44667	,29043	,134	-,1457	1,0390
	سنة 30 من أقل	,29143	,23286	,220	-,1835	,7664
سنة 45 من أكبر	سنة 40 إلى 30 من	-,27132	,19884	,182	-,6769	,1342
	سنة 45 إلى 40 من	-,44667	,29043	,134	-1,0390	,1457

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول"أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" تعزى للوظيفة

ANOVA à 1 facteur

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	3,010	4	,752	5,759	,001
Intra-groupes	3,920	30	,131		
Total	6,930	34			

Multiple Comparisons

LSD

الوظيفة (I)	الوظيفة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
مدير	محاسب	,91852*	,26943	,002	,3683	1,4688
	الحسابات مراجع	,75000*	,36148	,047	,0118	1,4882
	أخرى وظيفة	,40000	,28577	,172	-,1836	,9836
	مسؤول	,38471	,30243	,213	-,2329	1,0024
محاسب	مدير	-,91852*	,26943	,002	-1,4688	-,3683
	الحسابات مراجع	-,16852	,26943	,536	-,7188	,3817
	أخرى وظيفة	-,51852*	,15360	,002	-,8322	-,2048
	مسؤول	-,53381*	,18274	,007	-,9070	-,1606
الحسابات مراجع	مدير	-,75000*	,36148	,047	-1,4882	-,0118
	محاسب	,16852	,26943	,536	-,3817	,7188
	أخرى وظيفة	-,35000	,28577	,230	-,9336	,2336
	مسؤول	-,36529	,30243	,237	-,9829	,2524
أخرى وظيفة	مدير	-,40000	,28577	,172	-,9836	,1836
	محاسب	,51852*	,15360	,002	,2048	,8322
	الحسابات مراجع	,35000	,28577	,230	-,2336	,9336
	مسؤول	-,01529	,20607	,941	-,4361	,4056
مسؤول	مدير	-,38471	,30243	,213	-1,0024	,2329
	محاسب	,53381*	,18274	,007	,1606	,9070
	الحسابات مراجع	,36529	,30243	,237	-,2524	,9829
	أخرى وظيفة	,01529	,20607	,941	-,4056	,4361

نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول"أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" تعزى للخبرة

ANOVA à 1 facteur

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,228	3	,409	2,225	,105
Intra-groupes	5,702	31	,184		
Total	6,930	34			

نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول"أثر إرساء قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية" تعزى للمؤهل العلمي

ANOVA à 1 facteur

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,981	2	,490	2,638	,087
Intra-groupes	5,949	32	,186		
Total	6,930	34			

الملخص:

تؤدي حوكمة الشركات دورا هاما في تلبية حاجيات الأطراف المستفيدة منها وذلك من خلال الحفاظ على مصالح جميع هذه الأطراف، فالحوكمة أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية وتظهر أهميتها في محاربة الفساد الإداري والمالي، والذي يعني توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لها الداخلية والخارجية بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة وتوضح المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونشاطها مما يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وفي هذا السياق فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى يمكن أن تؤثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حيث تطرقنا من خلالها إلى الإطار النظري للحوكمة وإلى جودة التقارير المالية، أما الجانب التطبيقي فقد تم توزيع استبانة على عينة الدراسة، وانطلاقا من المعطيات المتحصل عليها فقد قمنا باستخدام المعالجات الإحصائية لتحليلها واختبار فرضيات الدراسة، وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات، قواعد الحوكمة، التقارير المالية، جودة التقارير المالية.

Summary:

The governance plays a key role in satisfying the needs of different beneficiary parts through ensuring security.Indeed, governance is an excellent base for right behavior and ethics. Furthermore, its virtuous are obvious in fighting administrative and financial corruption.In effect, in the process of exchanging, accounting information among the internal and external parts uses valuable information Meanwhile, the information explains the financial center of economic businesses and their activities which would help to make rational decisions.

In this context, the study aims to know to what extend governance could impact statements qualities. For that, we referred to theoretical framework of governance as well as to statements quality while in the practical part, we distributed the questionnaire to the target sample .We got findings following the study of the collected data by the means of statistical treatment and hypotheses test. Finally, we obtained findings, more importantly, the one that indicates that implementation of firm governance contributes to improve statement quality.

Key words: Governace, Firm governance, Financial statement, Quality of financial statement.